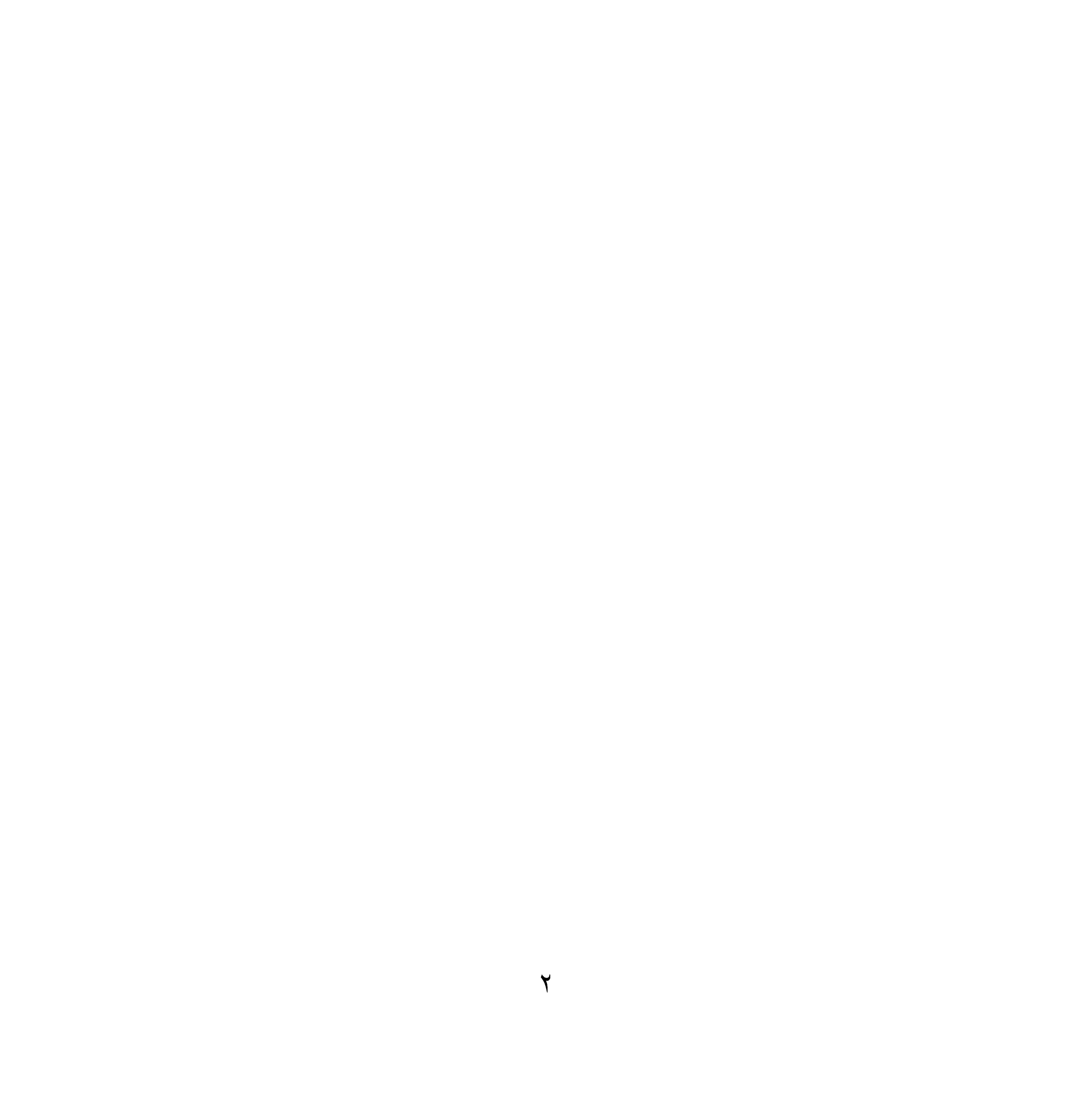
السِّياحةُ البيئيَّة المُسْتَدَامَةُ

(تحدِّياتُها وآفاقُها المُسْتَقْبليَّةُ)



السِّياحةُ البيئيَّة المُسْتَدَامَةُ
(تحدِّياتُها وآفاقُها المُسْتَقْبليَّةُ)
Sustainable Ecotourism

الدكتور

مصطفى يوسف كافي

دكتوراة في الاقتصاد الإلكتروني

اسم الكتاب : السياحة البيئية المستدامة – تحدياتها وآفاقها المستقبلية

اسم الكاتب : د. مصطفى يوسف كافي

سنة الطباعة : ٢٠١٤

عدد النسخ : ١٠٠٠ نسخة

الترقيم الدولي : ISPN 978-9933-22-030-3

جميع العمليات الفنية والطباعية تمت في:

دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع

يطلب الكتاب على العنوان التالي:

دار مؤسسة رسلان

للطباعة والنشر والتوزيع

سورية - دمشق - جرمانا

هاتف: ٥٦٢٧٠٦٠ ١١ ٠٩٦٣

تلفاكس: ٥٦٣٢٨٦٠ ١١ ٠٩٦٣

ص. ب: ٢٥٩ جرمانا

www.darrislan.com

بسم الله الرحمن الرحيم

"وإذْ قال ربُّك للملائكة : إني جاعل في الأرض خليفة. قالوا : أتجعل فيها من يفسد فيها، ويسفك الدماء، ونحن نسبح بحمدك، ونقدِّس لك. قال : إني أعلم ما لا تعلمون".

صدق الله العظيم

(سورة البقرة : آية ٣٠)

إني رأيت أنه لا يكتب أحدٌ كتاباً في يومه إلا قال في غدِهِ:

لو غُيِّرَ هذا لكان أحسن، ولو زِيدَ هذا لكان يُستَحسن، ولو قُدِّمَ هذا لكان أفضل، ولو تُرِكَ هذا لكان أجمل.

وهذا من أعظم العبَر، وهو دَليلٌ على استيلاء النقص على جُملة البَشَر.

العماد الأصفهاني

إهداء

إلى وطني

إلى كل من يعمل بصدق للتنمية والتطوير لتبقى سوريا دائماً أكثر قوة وعزة وكرامة ولتبقى سياحة خضراء لصالح الأجيال الحالية و للأجيال القادمة.

د. مصطفى كافي



"المقدمة"

"نصيب الإنسان موجود بين يديه"

فرانسيس بيكون

تمثل صناعة السياحة أحد الدعامات الرئيسة لدعم الاقتصاد الوطني، وتوجيه الاستثمار للموارد الطبيعية ذات الجذب السياحي، وتعد قوة اقتصادية واجتماعية لا يستهان بها في العالم، وقد ترتبت على حجمها الحالي، ونموها المستقبلي المحتمل تداعيات خطيرة بالنسبة للبيئة المحلية والبيئة العالمية. ففي عام ٢٠٠٤ كان هناك ٧٦٠ مليون سائح دولي. وتشير توقعات منظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية إلى تضاعف هذا العدد بحلول عام٢٠٢٠ (مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة: ٢٠٠٥).

فقد ارتبط مفهوم الاستدامة بشكل وثيق بالأنشطة السياحية المختلفة.
هي الأكثر تأثراً بمفهوم (Ecotourism)وكانت السياحة الإيكولوجية الاستدامة : كونها تتعامل مباشرة مع المعطيات الطبيعية ،والخصائص البيئية.
وارتبط هذا النوع من السياحة بشكل رئيسي بحماية و صيانة الموارد الطبيعية، و البيئية، و الثقافية، والمحافظة عليها لسنوات طويلة قادمة ليس للأجيال الحالية، وإنما للأجيال القادمة أيضاً. والأصل في ذلك المحافظة على علاقات متوازنة بين الأنشطة البشرية، والغطاء النباتي، و الحيوانات. ولهذا أصبحت المحميات الطبيعية تقع في رأس أولويات برامج التنمية السياحية المرتبطة بهذا النوع من السياحة. وفي هذا السياق فقد اتخذت السياحة الإيكولوجية أوجهاً
. ولهذا (Green Tourism)أخرى تمثلت في ما أصبح يعرف بالسياحة الخضراء فإن السياحة الإيكولوجية أصبحت عالمياً واحدة من أهم القطاعات السياحية

نمواً، حيث أن معدلات النمو السنوية في هذا النوع من النشاط السياحي كانت تتراوح ما بين (١٠٪ -١٥٪) على المستوى الدولي (Miller,2007). وتعتبر دولة أفريقيا الجنوبية من أكثر البلدان في العالم التي استفادت اقتصادياً وبشكل جوهري من السياحة الإيكولوجية.

كما يعد التخطيط السياحي من أهم الوسائل لتحقيق التنمية السياحية، وتعظيم الفوائد والعوائد السياحية، فضلا عن دوره في صيانة الموارد الطبيعية بشكل عام والسياحية منها بشكل خاص، ومن هنا يعد التخطيط السياحي ضرورة ملحة لضمان رقي وتقدم المجتمع، وجزء لا يتجزأ من الحاجة العملية لربط التصورات والمفاهيم بالواقع العملي.

د. مصطفى يوسف كافي

المبحث الأول

مفهوم البيئة

"الرجل الحكيم هو الذي يعتبر أن الصحة

هي أعظم نعمة للإنسان"

هيبو كراتز"أبقراط"

١ - مفاهيم –تعاريف[١]:

يعتبر مصطلح البيئة من المصطلحات اللامعة في عصرنا الحاضر لما له من تأثير صميمي على معطيات الحياة، ونظراً لما يبتغيه البحث العلمي من دقة فيتوجب علينا تحديد أصوله التاريخية.

يعود الأصل اللغوي لكلمة البيئة في اللغة العربية إلى الجذر(بوأ) الذي أخذ منه الفعل الماضي(باء) ، قال ابن منظور في معجمه الشهير (لسان العرب) باء إلى الشيء أي رجع إليه وذكر المعجم نفسه معنيين قريبين من بعضهما البعض لكلمة تبوأ.

الأول: إصلاح المكان وتهيئته للمبيت فيه.

الثاني بمعنى النزول والإقامة

أما مصطلح "Ecology " فهو مشتق عن الأصل اليوناني لكل من المفردتين: "Oki,s " والتي تعني مسكن و"Loges " والتي تعني علم.(غرابيا، ١٣: ١٩٨٧)

---

[١] د. نجم العزاوي ، د. عبد الله حكمت النقار" إدارة البيئية" دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠٧، ص٩٣ وما بعد...

والإيكولوجي أو علم التبيؤ كمصطلح نسب تاريخياً إلى عالم البايولوجيا الألماني أرنست هيجل عام ١٨٦٩ م . والذي استخدمه للإشارة إلى علاقة الكائن الحي ببيئته العضوية وغير العضوية.

إذ يعرف علم التبيؤ بالعلم الذي يهتم بالعلاقات والتفاعلات بين الأحياء مع بعضها مثل النباتات والحيوانات والأحياء الأخرى وبينها وبين محيطهما المتكون من الماء والهواء والمعادن والتربة وأن جوهر تشكيل هذا النظام هو الأشعة الشمسية (Nathan Son,2000:9).

أما مصطلح Environment: يعرف بأنه العلم الذي يهتم بدراسة البيئة الطبيعية بعناصرها العضوية والفيزيائية دون الالتفاف إلى تلك العلاقات التفاعلية الناشئة عن العيش المشترك [١].

لقد أعطى مؤتمر ستوكهولم عام ١٩٧٢م فهماً متسعاً للبيئة بحيث أصبحت تدل على: ذلك الرصيد من الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته[٢].

٢ - مفهوم النظام البيئي:

يعتبر النظام البيئي نظاماً كبير الحجم، كثير التعقيد ، متنوع المكونات، محكم العلاقات ، تجري عناصره في أنساق وسلاسل محبوكة الحلقات، وكل حلقة مرتبطة بأخرى، والتفاعل فيما بينهم بارع، والحصيلة : وحدة متكاملة يحرص الجزء فيها على الكل ،ولا عجب فهو من صنع الخالق عز وجل[٣].

[١] كامل جاسم المراياتي، مفهوم البيئة من منظور علم الاجتماع، مجموعة بحوث منشورة عن بيت الحكمة تحت عنوان العوامل والآثار الاجتماعية لتلوث البيئة،٢٠٠١، ص٢٢.

[٢] آمنة محمد نصير، الإسلام وحماية البيئة، مجلة الإسلام اليوم، مجلة دورية تصدرها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيكو، العدد الثالث عشر، ١٩٩٥ص٦٤).

[٣] رشيد الحمد وصابريني، البيئة ومشكلاتها، سلسلة ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت١٩٧٩،ص٧٧.

٣ - مفهوم التلوث:

تعدُّ مشكلة التلوث من أهم المشكلات التي يعاني منها الإنسان بشكل عام، والسائح بشكل خاص في عصر العلم والتكنولوجيا، وتتفاقم هذه المشكلة بمرور الزمن، إذ أصبحت تهدد المجتمعات البشرية بالفناء، لأنها لم تجد لها حلولاً جذرية خلال فترة وجيزة من الزمن، على الرغم من تزايد ظهور هذه المشكلة مع ظهور الإنسان على وجه الأرض، ومع ذلك يمكن اعتبارها مشكلة حديثة ارتبطت بعصر الثورة الصناعية وبخاصة في القرن العشرين، حيث فتحت هذه الثورة أمام البشرية إمكانيات تقنية وعلمية هائلة لاستغلال الموارد الطبيعية، لكن رافق ذلك كثير من السلبيات وأهمها: مشكلة التلوث.

تعددت تعاريف التلوث ونذكر منها الآتي:

التلوث: هو المخرجات من أي نشاط ديناميكي حي أو غير حي مقصود أو غير مقصود تعجز معه الأنظمة البيئية عن المعالجة مما يؤدي إلى استحداث علاقة طردية بين زيادة هذه المخرجات وتدهور صحة البيئة[١].

كما يعرّف المهندس عبد الوهاب محمود المصري التلوث بأنه "كل تغير كمي أو كيفي في مكونات الكرة الحية ،في الصفات الكيميائية أو الفيزيائية أو الحيوية للعناصر البيئية ،يزيد عن الكرة الحية على الاستيعاب، وينتج عنه أضرار بحياة المكونات الحية من إنسان وحيوان ونبات، أو بقدرة النظم البيئية على الإنتاج.

٤ - أنواع التلوث البيئي:

يتباين تصنيف التلوث البيئي وفقاً إلى الأسس التي ينظر من خلالها إلى التلوث وهي:

---

[١] د. نجم العزاوي ، د. عبد الله حكمت النقار" إدارة البيئية" دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠٧، ص١٠٢.

أ - التلوث وفق الوسط الذي يطرح فيه[1]:

١ -تلوث هوائي.

٢ -تلوث مائي.

٣ -تلوث تربة.

ب - التلوث وفق الطبيعة:

١ -تلوث فيزيائي.

٢ -تلوث كيميائي.

٣ -تلوث بيولوجي.

ج - التلوث وفق مصدره:

١ -تلوث مدني.

٢ -تلوث زراعي.

٣ -تلوث صناعي.

٥ - الأمن البيئي:

هذا ويحظى الأمن البيئي أيضاً باهتمام كبير من قبل مختلف الحكومات والدول والمنظمات، وفي مختلف أنحاء العالم، بشكل يماثل اهتماماتها بالأمن السياسي والأمن العسكري والأمن الغذائي والأمن المائي وغيره..،.

ولا غرابة في ذلك كون العلاقة وثيقة ومتبادلة بين جميع هذه المسائل، ولأن الأمن يشكل منظومة متكاملة تشمل جميع العلاقات الدولية دون الاستثناء، وانتقاص أي عنصر من عناصر الأمن يعني أن منظومة الأمن ليست وحيدة أو مستقرة. فالأمن لا يمكن أن يكون إلا شاملاً ومتبادلاً، فمثلاً تهديد الأمن

[1] رغد منفي أحمد الدليمي، إدارة الجودة الشاملة للبيئة باستخدام المواصفة الدولية ISO14000 دراسة حالة فـي شركة مصافي الوسط، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.٢٠٠١،ص٢٣

السياسي أو العسكري يعني احتمال حدوث الحروب والحروب تعني الكوارث البيئية.

يعرّف الأمن البيئي: بأنه هو إجمالي التأثيرات والعمليات المباشرة أو غير المباشرة التي يقوم بها الإنسان، والمجتمع البشري، لا تؤدي إلى إحداث أضرار بالبيئة، أو تهديد بحدوث مثل هذه الأضرار في المستقبل وتعريض البيئة وتوازنها للخلل ولتشوش".

إن مسألة تحقيق وضمان الأمن البيئي الوطني مسألة على درجة كبيرة من الخطورة والتعقيد والتشابك، وأن المجتمع الدولي بمنظماته المختلفة لم تتوصل بعد إلى وضع القوانين الإلزامية التي تكفل ذلك رغم تأكيد اللجنة الدولية للبيئة على :

- ضرورة الاعتراف بالحقوق والمسؤوليات البيئية التي دعا إليها مؤتمر ستوكهولم.
- ضرورة تعزيز الاتفاقيات البيئية القائمة وتوسيعها.
- ضرورة تفادي النزاعات البيئية وتسويتها بالطرق القانونية.

٦ -تحقيق الأمن البيئي:

وإن تحقيق الأمن البيئي لا يمكن أن يتم بشكل سليم إلا من خلال:

١ - تنظيم جميع مجالات التعامل الدولي، وسيادة علاقات حسن جوار حقيقية بين الدول، واستبعاد الحلول العسكرية والقهر والسيطرة والاحتواء والتسلط والتمييز وغيرها.

٢ - إقامة تعاون بيئي حقيقي بين مختلف الدول والاهتمام بالإنسان كقيمة مطلقة، وتوفير الظروف الكفيلة التي تضمن له إمكانية ممارسة أهم حق من حقوقه وهو حقه في الحياة الطبيعية بعيداً عن القهر والفقر والمرض والجوع، وكل ما يعيقه عن ممارسة إنسانية.

٣ - صيانة أنظمة قانونية محددة وملزمة لحل المشاكل البيئية تمكن من تنظيم اقتسام واستغلال المياه والموارد الطبيعية الأخرى وتوفير الحماية لها من التلوث والتدهور وعدم الإخلال بالبيئة وصيانة معوقاتها والحفاظ على أمنها.

وهنا أقول لا بدّ من إنشاء هيئة قضائية لمحاكمة مجرمي الحرب البيئية باعتبار أن العدوان على البيئة يشكل جريمة دولية بحق البشرية والسواح والموارد الطبيعية للدول العالم.

٧ -نظام الإدارة البيئية:

الإدارة البيئية هي الإدارة التي يصنعها الإنسان والتي تتمركز حول أو على نشاطات الإنسان وعلاقاته مع البيئة الفيزيائية والأنظمة البايولوجية المتأثرة وأن جوهر الإدارة البيئية يكمن في التحليل الموضوعي والفهم والسيطرة التي تسمح بها هذه الإدارة للإنسان أن يستمر في تطوير التكنولوجيا بدون تغيير في النظام الطبيعي(Wilson & Raymona,١٩٩٧:٦) إضافة إلى ما تقدم يتفق عدد من الدارسين من أمثال:

(Klaus,1997:103) (Kolk,2000,:103)(Lillubet.,1996) .وغيرهم مع التعريف الذي قدمته منظمة (ISO) حول نظم الإدارة البيئية على أنه:

هو جزء من النظام الإداري الشامل الذي يتضمن الهيكل التنظيمي ونشاطات التخطيط والمسؤوليات والممارسات والإجراءات والعمليات والموارد المتعلقة بتطوير السياسة البيئية وتطبيقها ومراجعتها والحفاظ عليها.(Lillbet.,led 1996:4).

ويعرفها رعد حسن الصرن على أنها "الإجراءات ووسائل الرقابة سواء كانت محلية إقليمية أو عالمية، والموضوعة من أجل حماية البيئة، وتتضمن

أيضا الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة والاستفادة الدائمة من هذه الموارد".[1]

فالإدارة البيئية هي معالجة منهجية لرعاية البيئة من كل جوانب النشاط الاقتصادي والإنساني في المجتمع، والإدارة السليمة هي تلك التي تنطوي على التخطيط البيئي السليم الذي يتماشى مع خطط التنمية الحضارية التي تؤدي إلى بيئة أفضل، وتتضمن مجموعة من الأدوات الديناميكية الموجهة نحو صياغة إستراتيجيات لحماية البيئة وتعزيزها وصيانتها ومن ثم تنفيذ الإستراتيجيات ومراقبتها، ومنظومة الإدارة البيئية هي جزء من منظومة الإدارة الكلية للمنظمة".[2]

من مجمل التعاريف المقدمة نخلص إلى مفهوم شامل للإدارة البيئية على أنها عبارة عن هيكل المؤسسة، ومسؤولياتها، وسياساتها، وممارساتها، ومواردها المستخدمة في حماية البيئة وإدارة الأمور البيئية، ويحدد نظام الإدارة البيئية إستراتيجية المنشأة اتجاه القضايا البيئية، وأهداف برامج البيئية، وتطوير برامج للأداء البيئي.

انطلاقا من مفهوم الإدارة البيئية نستنتج أنها تتميز بمجموعة من الخصائص التي تمكنها من القيام بوظائفها وتتمثل في النقاط التالية :

- قبول الإدارة التعامل مع المتغيرات بصفتها جزء محوري من نشاطها.
- الانسجام الداخلي في المنظمة والانسجام في التعامل مع محيطها.
- القدرة على فهم وتحليل وإستعاب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

---

[1] رعد حسن الصرن، نظم الإدارة البيئية و الإيزو 14000 ، دار الرضا، دمشق،٢٠٠١، ص:٢٧.

[2] عبد الرحيم علاّم،"مقدمة في نظم الإدارة البيئية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،٢٠٠٥، ص:٣.

- القدرة على التفاعل بين موارد المنظمة البشرية، والمادية والاتجاه نحو القدرات التنافسية معها.
- الأخذ في الاعتبار ميزة إدارة الوقت في مواجهة الأعمال المطروحة.
- بناء روح فريق العمل الجماعية لضمان مشاركة الجميع.
- أداء الأعمال من منظور الجودة الشاملة.
- استثمار رأس المال البشري في الإبداع والابتكار الفعال.

٨ -مواصفات سلسلة الإيزو(ISO14000):

لقد أدت الثورة الصناعية التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية إلى إحداث تلوث بيئي كبير لفت انتباه المهتمين من كافة دول العالم، وقد طالب مؤتمر الأمم المتحدة عام 1972 بخلق اهتمام لمعالجة أسباب هذا التلوث الذي سيؤثر على البيئة، وأدى برنامج الأمم المتحدة البيئي UNEP دورا كبيرا في زيادة التوعية البيئية لدى أفراد المجتمعات وبخاصة لدى المنشآت الصناعية، وكانت هيئة المواصفات البريطانية أول من أبدى اهتماما بإيجاد مواصفات لإدارة البيئة، وفي سنة ١٩٩٢ ظهر أول إصدار لمواصفة الإيزو وهي المواصفة البريطانية 7750 (BS7750) وتم تطبيقها في 200 منشأة صناعية، ثم تم تعديل هذه المواصفة في فبراير 1994 لتتوافق مع النظام الخاص بإدارة البيئة.

ومنذ إنشاء المنظمة الدولية للقياس بجنيف"ISO" سنة ١٩٤٧ ولغاية سنة ١٩٩٧، أصدرت ١٠٩٠٠ مواصفة في المجالات الآتية: الهندسة الميكانيكية، المواد الكيميائية الأساسية، المواد غير المعدنية، الفلزات، والمعادن، ومعالجة المعلومات، والتصوير، والزراعة، والبناء، والتكنولوجيات الخاصة، والصحة، والطب، والبيئة، والتغليف والتوزيع،[١٠] وأصدرت ISO ضمن المواصفات السابقتين سلسلتين هما " ISO 9000 " لإدارة الجودة ، و" ISO 14000 " لإدارة البيئة.

وتعمل في إعداد المواصفات ٩٠٠ لجنة فنية تصدر وتراجع حوالي ٨٠٠ مواصفة قياسية كل عام، وتم اعتماد حاليا أكثر من ٥١ دولة في العالم مواصفات أنظمة إدارة الجودة كمواصفات وطنية منها دول الاتحاد الأوروبي، ودول EFTA، واليابان، والولايات المتحدة وغيرها.

وتهدف سلسلة الإيزو 14000 إلى تحقيق التطوير والتحسين المستمر في نظام حماية البيئة مع عمل توازن مع احتياجات البيئة، كما تهدف إلى:

- تمكين المنشآت من التعامل مع القضايا البيئية وعناصرها المختلفة؛
- مساعدة المنشآت على وضع السياسات الخاصة بالإدارة البيئية؛
- توعية المنشآت بالقوانين والتشريعات الخاصة بالإدارة البيئية؛
- تشجيع المنشآت للحصول على شهادة المطابقة العالمية؛

وتعد حاليا"ISO 14001 " المواصفة العالمية المعترف بها لنظام إدارة البيئة، حيث تقدم الإرشادات عن كيفية إدارة البيئة وحمايتها من التلوث، وفيما يلي جدول توضيحي يبين أهم الدول الأكثر استجابة على المواصفة والتي بلغت إلى غاية سنة٢٠٠٠ حوالي٢٢٨٩٧ منشأة موزعة على٩٨ بلدا في مقدمتها اليابان بتسجيل٥٥٥٦ منشأة:

الدولة	عدد المسجلين حتى كانون الأول ٢٠٠٠	النسبة إلى عدد المسجلين على مستوى العالم
اليابان	٥٥٥٦	%٢٤,٢
بريطانيا	٢٥٣٤	%١١,١
السويد	١٣٧٠	%٥,٩
ألمانيا	١٢٦٠	%٥,٥
أستراليا	١٠٤٩	%٤,٦

جدول رقم (١): الدول الأكثر تسجيلا على المواصفة ISO 14001

المصدر: محمد عبد الوهاب الغزاوي، أنظمة إدارة الجودة والبيئة ISO 9000 - ISO14000، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٢، ص:٢٣٤.

جدول رقم (٢): عدد المنشآت العربية المسجلة على المواصفة ISO 14001

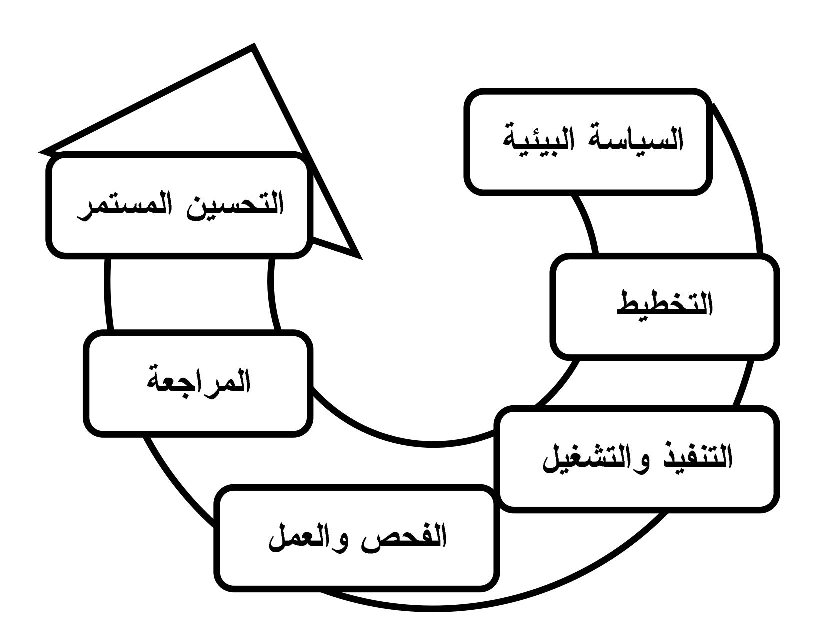
الدولة	عدد المسجلين حتى كانون الأول ٢٠٠٠
مصر	٧٨
الإمارات	٤٨
الأردن	١٦
السعودية	٦
لبنان	٥
المغرب	٤
سوريا	٣
تونس	٣
عمان	٢
البحرين	٢
فلسطين	١
قطر	١
المجموع	١٦٩

المصدر: محمد عبد الوهاب الغزاوي، مرجع سابق، ص: ٢٣٦.

من الجدول أعلاه نجد أن الدول العربية تشكل مجموع ١٦٩ دولة مسجلة على المواصفة القياسية، أي ما يعادل نسبة: (٠,٧٤%) من عدد المنشآت المسجلة على مستوى العالم.

تعتبر المواصفة (ISO14000) عبارة عن مجموعة متطلبات تهتم بتكوين نظام إدارة بيئية يمكن تطبيقه في جميع أنواع وأحجام المنظمات ويتكيف مع مختلف الظروف المتنوعة سواء أكانت ثقافية أم اجتماعية أم جغرافية إذ يوضح الشكل(١)أهم هذه المتطلبات.

الشكل (١) سلسلة المتطلبات العامة التي أقرتها المواصفة الدولية(ISO14001)



تهدف هذه المواصفة أساساً إلى تدعيم عملية حماية البيئة ومنع التلوث أو توازنه مع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى تسهيل عملية التطبيق من خلال جمع متطلبات المواصفة وتحديدها وبشكل متزامن ومراجعتها في أي وقت. (ISO,14001,1996,p:v)

المبحث الثاني

مقدمة عن السياحة وأهميتها

"البحث عن المعرفة هو إحدى الخطط

للوصول إلى السعادة والرخاء"

جيم رون

١ - مفهوم وأهمية السياحة:

تعتبر السياحة من أكثر الصناعات نمواً في العالم، فقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية. إن السياحة من منظور اقتصادي هي قطاع إنتاجي يلعب دوراً مهماً في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدراً للعملات الصعبة، وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة، وهدفاً لتحقيق برامج التنمية.

ومن منظور اجتماعي وحضاري، فإن السياحة هي حركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الثقافية والحضارية للإنسان بمعنى أنها رسالة حضارية وجسر للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للأمم والشعوب، ومحصلة طبيعية لتطور المجتمعات السياحية وارتفاع مستوى معيشة الفرد.

وعلى الصعيد البيئي تعتبر السياحة عاملاً جاذباً للسياح وإشباع رغباتهم من حيث زيارة الأماكن الطبيعية المختلفة والتعرف على تضاريسها وعلى

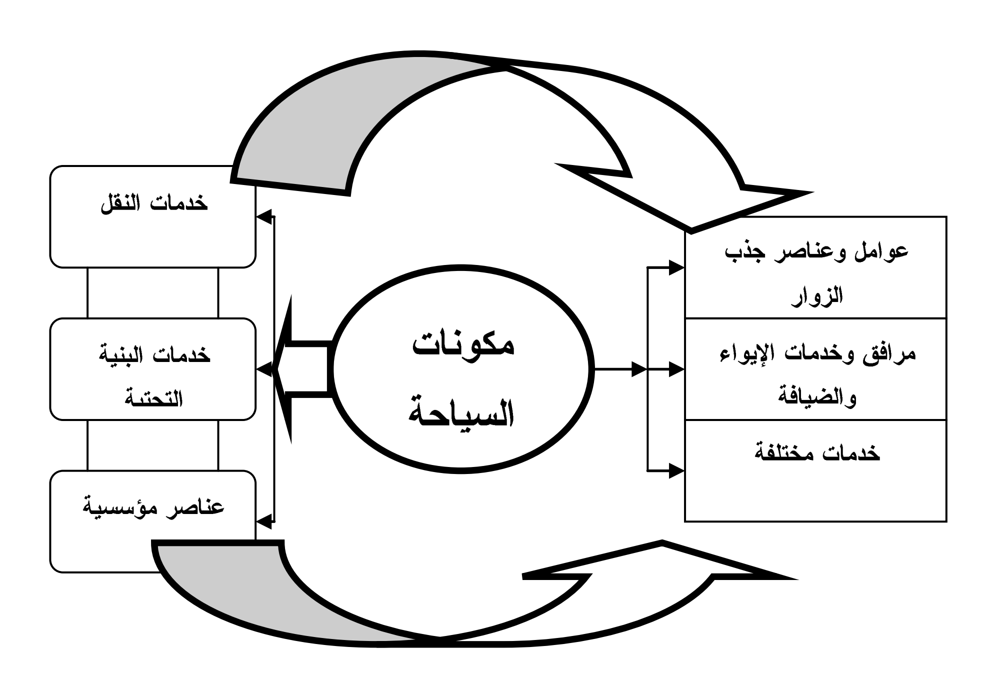
نباتاتها والحياة الفطرية، بالإضافة إلى زيارة المجتمعات المحلية للتعرف على عاداتها وتقاليدها.

٢ - مكونات السياحة:

تتداخل نشاطات السياحة مع العديد من المجالات، وفي ما يلي المكونات الأساسية للسياحة التي يجب أخذها بعين الاعتبار في أي عملية تخطيط:

- عوامل وعناصر جذب الزوار: تتضمن العناصر الطبيعية مثل المناخ والتضاريس والشواطئ والبحار والأنهار والغابات والمحميات، والدوافع البشرية مثل المواقع التاريخية والحضارية والأثرية والدينية ومدن الملاهي والألعاب.
- مرافق وخدمات الإيواء والضيافة: مثل الفنادق والنزل وبيوت الضيافة والمطاعم و الاستراحات.
- خدمات مختلفة: مثل مراكز المعلومات السياحية ووكالات السياحة و السفر، ومراكز صناعة وبيع الحرف اليدوية والبنوك والمراكز الطبية والبريد والشرطة والأدلاء السياحيين.
- خدمات النقل: تشمل وسائل النقل على اختلاف أنواعها إلى المنطقة السياحية.
- خدمات البنية التحتية: تشمل توفير المياه الصالحة للشرب والطاقة الكهربائية والتخلص من المياه العادمة والفضلات الصلبة ، وتوفير شبكة من الطرق والاتصالات.

- عناصر مؤسسية: تتضمن خطط التسويق وبرامج الترويج للسياحة، مثل سـن التشـريعات والقـوانين والهياكـل التنظيميـة العامـة، ودوافـع جـذب الاسـتثمار في القطـاع السـياحي، وبـرامج تعلـيم وتـدريب المـوظفين في القطاع السياحي.



المبحث الثالث

السياحة من منظور بيئي

"المعرفة وحدها لا تكفي، لا بد أن
يصاحبها التطبيق .. والاستعداد وحده
لا يكفي فلابد من العمل"
جوته

تمثل صناعة السياحة احد الدعامات الرئيسة لدعم الاقتصاد الوطني وتوجيه الاستثمار للموارد الطبيعية ذات الجذب السياحي وتعد قوة اقتصادية واجتماعية لا يستهان بها في العالم وقد ترتبت على حجمها الحالي ونموها المستقبلي المحتمل تداعيات خطيرة بالنسبة للبيئة المحلية والبيئة العالمية. ففي عام ٢٠٠٤ كان هناك ٧٦٠ مليون سائح دولي. وتشير توقعات منظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية إلى تضاعف هذا العدد بحلول عام٢٠٢٠ (مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة: ٢٠٠٥ .٣).

وتمثل السياحة في تعريف فوولر الألماني "بأنها ظاهرة من الظواهر العصر تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة وتذقها والشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة"[١] . لا تقف صناعة السياحة على مفهوم واحد بذاته لأن لها أنواعاً مختلفة، وتعريف كل نوع يعتمد على الغرض الذي تقوم من أجله، و

[١] إبراهيم وفاء زكي (دور السياحة في التنمية السياحية). المكتبة الجامعية الحديثة –الإسكندرية –مصر-٢٠٠٦.ص٧٠-٧١.

لكن تتفق جميع أنواع النشاطات السياحية في العناصر الثلاثة الرئيسية الآتية والتي تكون مفهوم السياحة لدى أي شعب من الشعوب:

- السائحون : وهى الطاقة البشرية التي تستوعبها الدولة المضيفة صاحبة المعالم والمنتجعات السياحية في مناطق الجذب السياحي كالبحيرات والغابات وفقاً لمتطلبات وحاجات ورغبات وأذواق كل سائح.

- العارضون : وهى الدول التي تقدم خدمة السياحة للسياح بعرض كل ما لديهم من إمكانات في هذا المجال تتناسب مع طلبات السائحين من أجل خلق بيئة سياحية ناجحة.

- الموارد الثقافية (المعالم السياحية): باختلاف أنواعها والتي تتمثل في أنواع السياحة وتقديم التعريفات المختلفة لها فنجد منها: السياحة البيئية، السياحة العلاجية، السياحة الرياضية ،السياحة الاجتماعية، سياحة التسوق، سياحة المغامرات، سياحة الشواطئ، السياحة الفضائية، سياحة الآثار ... الخ.

بالإضافة إلى الثلاثة عناصر السابقة التي تتكون منها السياحة، إلا أن هناك نمطين آخرين أساسيين من الأنماط السياحية:

- السياحة الدولية : وهي النشاط السياحي الذي يتم تبادله ما بين الدول والسفر من حدود دولة لأخرى.[1]

- السياحة الداخلية : وهي النشاط السياحي الذي يتم من مواطني الدولة لمدنها المختلفة التي يوجد بها جذب سياحي أو معالم سياحية تستحق الزيارة .. أي أن السياحة الداخلية هي صناعة تكون داخل حدود الدولة ولا تخرج عن نطاقها.

لكن هذا المفهوم (مفهوم السياحة الداخلية) يختلف عند بعض الدول، فنجد أمريكا وكندا تعرف السياحة الداخلية حسب مسافة الرحلة التي يقطعها

[1] نافور، هاشم بن محمد بن حسين –أحكام السياحة وأثارها دار ابن الجوزي –الدمام–السعودية–٢٠٠٣،ص١٧.

المسافر فإذا كانت ١٠٠ كم أو أكثر بعيداً عن مقر إقامته يعتبر سائحاً داخلياً (ناقور: ١٧,٢٠٠٣)

أما في بلغاريا وألمانيا فيعرفون السائح الداخلي عل أنه المواطن الذي يقضى خمسة أيام بعيداً عن محل إقامته .. ونجد عند البلجيك والبريطانيين وأن السائح الداخلي هو : ذلك الشخص الذي يقضى أربع ليالٍ أو أكثر بعيداً عن سكنه لغير أغراض العمل.

علاقات صناعة السياحة مع البيئة والمجتمع والاقتصاد:

تعتمد مواقع السياحة الأكثر نجاحاً في الوقت الحاضر على المحيط المادي النظيف، والبيئات المحمية والأنماط الثقافية المميزة للمجتمعات المحلية. أما المناطق التي لا تقدم هذه المميزات فتعاني من تناقص في الأعداد ونوعية السياح ، وهو ما يؤدي بالتالي إلى تناقص الفوائد الاقتصادية للمجتمعات المحلية .

ومن الجائز أن تكون السياحة عاملاً بارزاً في حماية البيئة عندما يتم تكييفها مع البيئة المحلية، والمجتمع المحلي، وذلك من خلال التخطيط والإدارة السليمة. ويتوفر هذا عند وجود بيئة ذات جمال طبيعي وتضاريس مثيرة للاهتمام، وحياة نباتية برية وافرة وهواء نقي وماء نظيف، مما يساعد على اجتذاب السياح.

و يتساوى كل من التخطيط والتنمية السياحية في الأهمية من أجل حماية التراث الثقافي لمنطقة ما. وتشكل المناطق الأثرية والتاريخية، وتصاميم العمارة المميزة وأساليب الرقص الشعبي، والموسيقي، والدراما والفنون والحرف التقليدية والملابس الشعبية والعادات والتقاليد وثقافة وتراث المنطقة عوامل تجذب الزوار، خاصة إذا كانت على شكل محمية يرتادها السياح بانتظام ،

فتتعزز مكانتها أو تبقى ذات أهمية أقل، وكل ذلك يرجع للطريقة التي يتم بها تنمية السياحة وإدارتها.

المبحث الرابع

ضرورة السياحة البيئية

" جاهد لآخر نفس في حياتك"

ويليام شكسبير

السياحة البيئية كنشاط له اتصالاته بالأنشطة الأخرى حيث يأخذ منها ويعطيها وهي جسر عابر وناقل ويتم من خلاله عبور الاقتصاد الوطني، بل والعالمي من وضع معين، إلى أوضاع أفضل وأرقى وأحسن، وتأثير ذلك على كل من:

١. التوظيف البشري للعاطلين عن العمل في الدولة.
٢. الناتج القومي الإجمالي للدولة، حيث يزداد وينمو.
٣. الدخل القومي الإجمالي للدولة، حيث يتحسن ويزداد.
٤. حصيلة النقد الأجنبي على أوضاع ميزان المعاملات الجارية في ميزان المدفوعات وعلى حصيلة الموارد السيادية والضرائب المباشرة وغير المباشرة الناجحة عن ممارسة النشاط السياحي البيئي.
٥. تأثير السياحة البيئية على هيكل الإنتاج الوطني، وعلى المنتجات الوطنية وعلى توزيع أولويات الإنفاق والاستهلاك والادخار والاستثمار.
٦. تأثير السياحة البيئية على الثقافة الوطنية والشخصية الوطنية وعلى العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والأسر والجماعات.
٧. العائد والمردود الصافي المتولد عن ممارسة أنشطة السياحة البيئية سواء للمشروعات أو للحكومات، أو حتى للأفراد العاملين في المشروعات السياحية البيئية.

٨. أوضـاع المسـتقبل المحتملـة للسـياحة البيئيـة وممارسـتها، ومـا الـذي أعددناه للتوافق مع هذه الأوضاع؟ كيفية جني المكاسب الاحتمالية من ممارسـتنا للسـياحة البيئيـة، باعتبارهـا نشـاطاً اقتصـادياً لـه أهميـة، أو لتأثيرها على تحسين البيئة وصلاحيتها وسلامتها.

كما أن السياحة البيئية تعمل على:

١. حماية المحميات الطبيعية من أي عدوان عليها، وحماية البيئة الفطرية وصيانة نقائها، وصفائها، وخلوها مـن التلوث، وهـي بـذلك تمثـل تعهـداً أخلاقيـاً، والتزامـاً أدبيـاً تجـاه الحيـاة الطبيعيـة، وتجـاه صـحة البيئـة: هـواءً، ومـاءً، وتربـة.....، وكائنـات حيـة تحيـا فيهـا، وتعـيش عليهـا لحمايتهـا مـن أي تلـوث أو اخـتلال للتـوازن الطبيعـي القـائم فيهـا، الـذي يتعين الدفاع عنه من أجل الاحتفـاظ بجمـال المكـان وسـحره ونضـارته، والاحتفاظ بقوى الطبيعة فاعله فيه، ومتفاعلة معه.

٢. تأكيد جدوى الحياة الفطرية الطبيعية، وعائد ومردود وسلامة البيئـة، ولـيس فقـط علـى الإنسـان والحيـوان والنبـات، ولكـن علـى المخلوقـات كافة، وليس للأجيال الحاضرة الحالية فحسب، ولكن أيضاً للأجيال القادمة في المستقبل القريب والبعيد.... وهو تأكيد دائم والتزام مستمر تجاه البشرية في أعلى مراتب الإخلاص لها.

٣. معالجة كافة الأخطار البيئيـة الـتي تهـدد الحيـاة بكافـة صـورها، وفي كافة مراحلها، وعدم السماح بنمو هذه الأخطار....

٤. إيجـاد النمـوذج والمثـل الـذي يـتعين الاقتـداء بـه، والاهتـداء بـه مـن أجـل حماية البيئة، و استعادة جمالها ورونقها، واستعادة سلامة كل منطقـة بيئيـة، ومـا يقتضيه ذلـك مـن تعهـد أخلاقـي، وميثـاق مبـادئ يعمـل علـى إعادة المناطق السياحية إلى سابق عهدها، أي إلى أصلها الطبيعـي، وإلى

مجالها الحيوي الصحي السليم، وما يمثله ذلك من التزام وتعهد غير مشروطين....

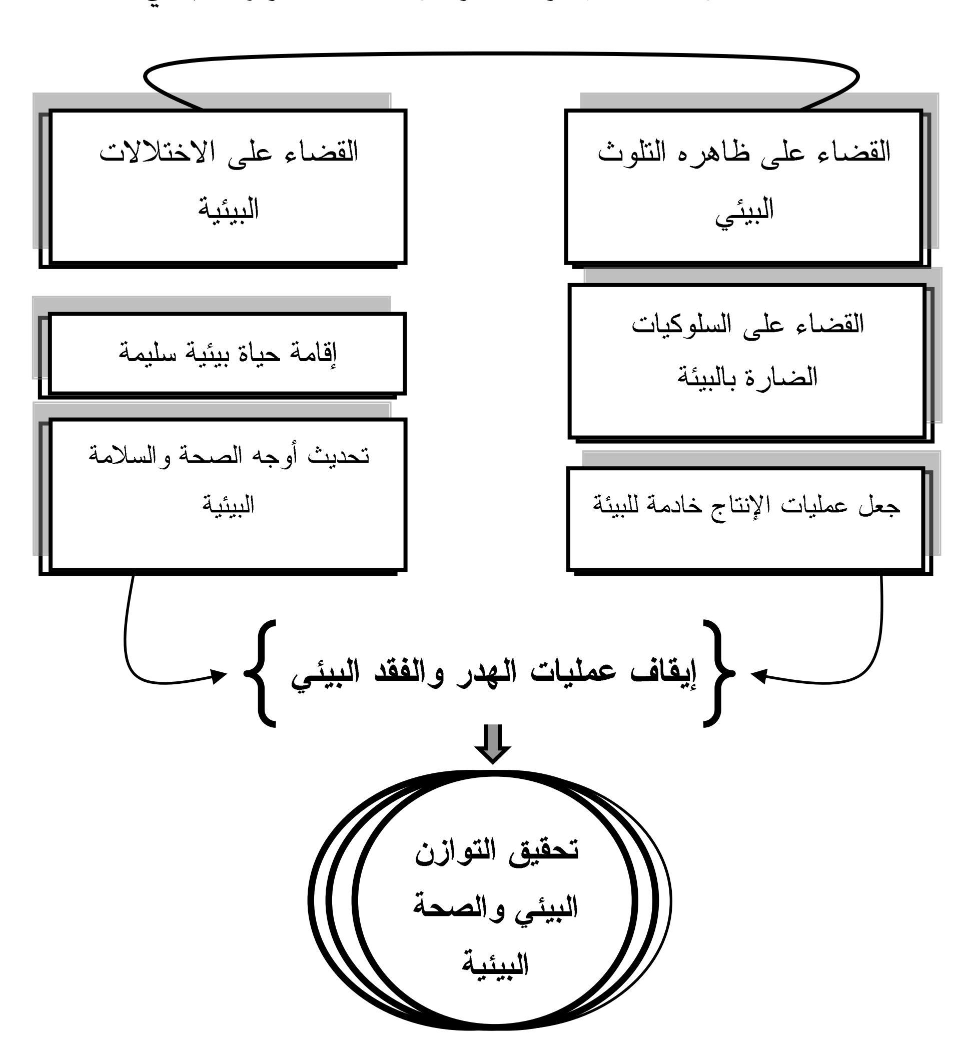
٥. العمل على أن تكون البيئة في كل منطقة بيئة سليمة نظيفة خالية من التلوث، جميلة... وصحية.... ومفعمة بالحيوية ...... وكاملة التوازن.....

٦. تمثل السياحة البيئية تعهداً أخلاقياً للأجيال الحاضرة والمستقبلية أيضاً، كما أنها تمثل تعهداً للحياة من أجل الحياة في المحافظة على سلامة البيئة ونظافتها وصحتها ونقائها ...

٧. تضع السياحة البيئية أسساً جيدة، وقواعد سليمة لإقامة مراكز التنمية السياحية، وذلك من خلال مفهوم علمي وعملي بتقييم الأثر البيئي للمشروعات السياحية ... وخاصة ما يتصل بالمنتجعات السياحية والمنشآت الفندقية ... وغيرها.

إن ممارسة السياحة البيئية بكافة أنشطتها وبرامجها: عمل صديق البيئة، وهي ممارسة تجميع ما بين الفن وبين العلم، ومابين الإنسان والحياة الطبيعية البرية، ومن ثم فإن العلاقة القوية بين السياحة والبيئية تسمو وتتسامى من أجل مزيد من جودة الحياة البيئية، وهي : أداة حيوية لاستعادة التوازن المفقود في الحياة الطبيعية، وترشيد استغلال الموارد الطبيعية وتحسين نوعية وجودة الحياة من خلال مجموعة من العوامل التي يظهرها لنا الشكل التالي:

شكل (١) مجموعة العوامل المحققة للتوازن البيئي



فقد أظهر هذا الشكل أن هناك حزمة من العوامل والتي جميعها تعمل من أجل تحقيق التوازن البيئي والصحة البيئية، وأهم هذه العوامل ما يلي:

- القضاء على ظاهرة التلوث البيئي واستنزاف والموارد الطبيعية التي أدت إلى دمار خطير في البيئة في مناطق كثيرة من العالم.
- القضاء على الاختلالات التي حدثت في التوازن البيئي التي تسبب ظواهر ضارة بالبيئة المحلية والعالمية.

- القضاء على السلوكيات الضارة بالبيئة والمسببة لهذا التلوث سواء من جانب الشركات ، أو المشروعات أو الدول والحكومات أو الأفراد...
- إقامة حياة طبيعية بيئية سليمة وصحية ونظيفة ومجتمع نقي خالٍ من مصادر التلوث، ومن كل ما يضر بالصحة والحياة.
- جعل عمليات الإنتاج والتشغيل والاستثمار أياً كان محورها في قطاعات الإنتاج الرئيسية خادمة للبيئة، بل وصانعة للجمال والمتعة والراحة، ومحققة للأمن والسلامة البيئية.
- تحديث أوجه الصحة والسلامة الحيوية البيئية، خاصة مع استخدام تكنولوجيا متطورة للقضاء على التلوث واستعادة الصحة والحيوية للمناطق التي أضيرت بيئياً أو تأثرت بالتلوث البيئي.
- إيقاف عمليات الهدر البيئي، ووضع حد للفاقد البيئي (استنزاف البيئية).

ومن خلال هذه العوامل يتضح لنا أن السياحة البيئية : عمل متكامل، قائم على وعي إدراكي شامل بجوانب المكان وطبوغرافية المقصد، وحركة المناخ، وسلامة القوى البيئية. كما أنه أداة جيدة للتنمية المستدامة في كافة مجالاتها : الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، والصحية، والتعليمية، والإنسانية، .....الخ.

إن السياحة البيئية هي في واقعها وفي ذاتها : تمثل عملية تحديث شامل لكافة نواحي النشاط الاقتصادي، من أجل حماية البيئية الطبيعية، من خلال الربط الفعال ما بين ممارسة النشاط الاقتصادي وغير الاقتصادي، وما بين حماية البيئة والمحافظة على سلامتها التي تأتي ضرورتها الشديدة لممارسة النشاط السياحي.

المبحث الخامس

مفهوم السياحة البيئية

" الحياة بدون دراسة لا تستحق أن نعيشها"

مارشال

البيئة الطبيعية هي تلك الهبة التي وهبها الله للإنسان، عندما استخلفه في الأرض : العمارة الكون فوضع له قوانينه، وأرسى له قواعده، وأوجد له توازناته، وهي : توازنات فاعلة ومتفاعلة، تؤثر وتتأثر، ولديها العديد من الآليات والأدوات، وتمتلك من القوة ما يجعلها تحقق **أهدافها الثلاثة البيئية فيما يلي:**

- للاستمرارية وللمحافظة على النوع البشري.
- لتصحيح الاختلالات والاعتلالات التي تصيب البيئة أو تطرأ عليها .
- للمحافظة على سلامة البيئة إذا ما تركت لطبيعتها.

١- السياحة والبيئة:

تنطوي السياحة علي إبراز المعالم الجمالية لأي بيئة في العالم، فكلما كانت نظيفة وصحية كلما ازدهرت السياحة وانتعشت. وتبدو للوهلة الأولي أن السياحة هي إحدى المصادر للمحافظة علي البيئة وأنها لا تسبب الإزعاج أي ليست مصدراً من مصادر التلوث، لكنه على العكس، فالبرغم من الجوانب الإيجابية للسياحة فهي تشكل مصدراً رئيسياً من مصادر التلوث في البيئة والتي تكون من صنع الإنسان أيضاً، فلابد من تحقيق التوازن بين السياحة والبيئة من ناحية وبينه وبين المصالح الاقتصادية

والاجتماعية التي هي في الأساس تقوم عليها. هل سألت نفسك ولو مرة واحدة من أين تأتى الآثار السلبية للسياحة؟ أظن أن ذلك لم يخطر ببالك على الإطلاق. انظر معي إلي هذه الأسطر التالية:

- الزيادة المقررة في أعداد السياح : تمثل عبئاً علي مرافق الدول من وسائل النقل، الفنادق، كافة الخدمات من كهرباء ومياه.
- إحداث التلفيات ببعض الآثار لعدم وجود ضوابط أو تعامل السياح معها بشكل غير لائق.
- ممارسة السياح لبعض الرياضات البحرية أدى إلى : الإضرار بالأحياء البحرية من الأسماك النادرة، والشعب المرجانية والذي يؤدي إلي نقص الحركة السياحية في المناطق التي لحق بها الضرر.
- زيادة تلوث مياه البحر وخاصة البحر الأبيض المتوسط، لم تعد صالحة للاستحمام نتيجة للتخلص من مياه المجاري فيها.
- ازدياد تلوث الغلاف الجوي.
- ونجد انتشار القمامة والفضلات فوق القمم الجبلية حيث تمثل الجبال مناطق جذب سياحي من الدرجة الأولى فتمارس عليها الرياضة السياحية من تسلق ومشي.
- فالسائح ليس وحده أيضاً هو المسؤول عن كل هذه الكوارث وإتلاف المناطق الأثرية أو السياحية لكن الطبيعة والسكان الأصليين لهذه المناطق لهما دخل كبير في ذلك أيضاً ويمكننا توضيح العلاقة بالجدول الآتي:

المصادر الطبيعية	المصادر البشرية
١- الكوارث الطبيعية:	-تلوث التربة
-الاهتزازات والزلازل	-تلوث الهواء
-الأمطار والسيول	- تلوث الماء
-العواصف والرياح	-الانفجاريات النووية
-الانهيارات	-الزحف العمراني
٢- تغيرات مناخية:	-وسائل صرف صحي غير متقدمة.
-تغير في درجات الحرارة.	-تزايد عدد السكان.
-الرطوبة	
-الأمطار	
-المياه الجوفية	

ونجاح السياحة البيئية المستدامة يرتبط بما نسميه بالقدرة الاستيعابية للعمليات السياحية الذي يتمثل في أعداد السائحين وأنماط الزيارات اليومية وما يقومون به من أنشطة لأن البيئة تتعرض إلى تغيرات خارجة عن إرادة الإنسان أو السائح كما ذكرنا من قبل.

٢- معيار التفريق بين السياحة الطبيعية والسياحة البيئية:

وقبل البحث في موضوع السياحة البيئية لا بد من التفريق بين السياحة الطبيعية والسياحة البيئية فالأولى تعني توجه الإنسان لزيارة معالم الطبيعية بهدف التمتع بمزاياها ، وتحقيق رغباته ودوافع سفره إليها. ولهذا فإن دراسة هذه السياحة تتمحور في تلك الخصائص.

كما عرف:

MCNEELY,THORSELL&LASCURION عام ١٩٩٢" **السياحة الطبيعية (الإيكولوجية)** على أنها السياحة التي تشمل السفر إلى مناطق هادئة بغرض الدراسة والتمتع برؤية الطبيعة ومعايشتها والتعرف على أي تراث أو ثقافة إنسانية متواجدة بها".

أما السياحة البيئية فتتعلق بتنفيذ قواعد السياحة المستدامة بشكل عام وبحماية البيئية في المقصد بشكل خاص ولهذا فهي تشمل جميع أنماط السياحة وأشكالها وذلك لكي يكون المقصد صالحاً للزيارة من جهة وما يقضيه ذلك من وضع ضوابط وتعليمات سلوكية معتمدة لينفذها ويلتزم بها السائح والزائر في مجال المحافظة على البيئية من جهة أخرى.

والسياحة البيئية حسب رأي Tissdell عام ١٩٩٦ تعتمد على الكائنات والنباتات الحية في النظام الطبيعي. وبالتالي فإنه يعتقد بأن هذا التعريف يستثنى الأنشطة التي تركز على زيادة المواقع الجغرافية لزيارة البراكين أو سياحة المغامرات ومن ناحية أخرى فإن (kimme 1992) يرى بأن السياحة البيئية هي عملية تعليم وتثقيف وتربية بيئية بالذات للناشئين والصغار.

وقد أشار إلى (Miles 1991) الذي ركزّ على الناحية العاطفية والنفسية في تعليم الحياة الطبيعية والتربية على المحافظة عليها.

وهو يعتقد بأن مساعدة الناس على حب الأرض وحمايتها يمكن أن يتم عن طريق ممارسة وتنشيط ونشر السياحة البيئية ويستخلص في النهاية أن السياحة البيئية تجلب وتستقطب الناس إلى الاهتمام بالبيئة وبالتالي على الاهتمام بمبادئ الحفاظ على البيئة وحمايتها بشكل عام.

بينما يعتقد Lee et al بأن الموارد الطبيعية والحياة الفطرية قيمة تفوق بكثير ما ينفعه السياح عند زيارتهم لهذه المناطق.

كما لابدّ وأن نشير إلى أن مفهوم السياحة البيئية برز من خلال الظواهر المتتابعة والمتغيرات التي تطور السياحة نفسها والتي أدت إلى تكامل مفهوم السياحة في صورتها الحالية، فحتى أواخر القرن التاسع عشر كان الباحثون ينظرون إلى السياحة والسفر بمفهوم اقتصادي بحث محوره تبادل المادة الذي يدفعها السائح، وبشكل يدعم التنمية بالخدمات التي يطلبها ذلك السائح وما يقضيه ذلك من إعداد للخدمات وإداراتها. ثم وبعد الحرب العالمية الأولى ورسم الحدود الدولية وضعف إجراءات محدودة للسفر تظهر مواقف كل دولة من السياحة وفئات المسافرين والسياح وحتى سفر المواطنين للخارج وبذلك أضيف المفهوم السياسي للمفهوم الاقتصادي. ثم وبعد الحرب العالمية الثانية تطورت وسائل النقل بشكل كبير وارتفع مستوى التعليم والثقافة والمعيشة وأوقات الفراغ وأنشطة الترويج والتسويق السياحي وكانت النتيجة التطور الكبير الذي شهده العالم في السياحة الدولية. حيث إن عدد السياح كان عام ١٩٥٠ حوالي /٢٥/ مليون سائح أنفقوا /٢/ مليار دولار ووصل عددهم عام ١٩٩٩ إلى /٦٧٠/ مليون سائح أنفقوا /٤٦٠/ مليار دولار. وهذا التطور الكبير أظهر الأهمية الكبيرة للسياحة كنشاط إنساني واقتصادي كما تبلورت في العالم تيارات سياحية يصل عدد السياح فيها إلى عشرات الملايين لبعض البلدان لهذا أضافت مفهوماً جديداً للسياحة هو المفهوم الاجتماعي. ولم يقف التطور في النظرة للسياحة ومفاهيمها عند هذا الحد بل فرضت التأثيرات البيئية للسياحة البعد البيئي لها وتبلور بذلك مفهوم أو **مصطلح السياحة البيئية**.

ومن هنا فقد جاءت السياحة البيئية كشكل من أشكال النشاط الإنساني لتمارس دورها، وتقوم بعملها، لا لتلوث البيئة الطبيعية وتدميرها كما فعلت غيرها من الأنشطة، ولكن للحفاظ، بل واستعادة حويتها وسلامتها وصحتها ونظافتها وتحسين ظروفها وأوضاعها، ومن ثم فإن السياحة البيئية تعمل على محورين رئيسين هما:

المحـور الأول: معالجـة التلـوث القـائم والحفـاظ علـى جمـال البيئـة وسـلامتها وصحتها في مكان معين، يجعله مقصداً سياحياً، يذهب إليه طائفة من السياح الراشدين، الذين يجمعهم اتجاه عقلاني رشيد، واهتمام بسلامة وحيوية وصحة البيئة ومستقبل البشرية في حياتها وانسجامها على كوكب الأرض.

المحور الثاني: الارتقاء بعناصر ومعدلات وقياسات الصحة البيئية، ومقومات الجمال في ذات المكان، أو في مكان آخر، يتم معالجته والاهتمام به، وبمعنى آخر نشر المنتجات والمقاصد البيئية، وزيارة تأثيرها وتحويلها من مجرد نقاط ضوء ساطعة إلى قوى ضياء متغيرة تشع أمناً وسلامة وراحة كما أنها تدر عائداً ومردود أو دخلاً مناسباً، بحيث تكسر العلاقة القائمة ما بين الاستثمار والتنمية والاستغلال الاقتصادي للموارد من جهة والتلويث من جهة أخرى وتضع نماذج سليمة وصحية وحيوية لكل منها.

٣- تعريف السياحة البيئية:

ظهر مصطلح السياحة البيئية منذ مطلع الثمانينات من القرن العشرين، هو مصطلح حديث نسبياً، جاء ليعبر عن نوع جديد من النشاط السياحي الصديق للبيئة، الذي يمارسه الإنسان، محافظاً على الميراث الفطري الطبيعي والحضاري للبيئة التي يعيش فيها.

السياحة البيئية أو السياحة الطبيعية إن جاز القول عليها هي ذلك النوع الترفيهي والترويحي عن النفس والذي يوضح العلاقة التي تربط السياحة بالبيئة.

أو بمعنى آخر كيف يتم توظيف البيئة من حولنا لكي تمثل نمطاً من أنماط السياحة التي يلجأ إليها الفرد للاستمتاع ؟ فالسياحة البيئية ما هى إلا متعة طبيعية .. متعة بكل شيء طبيعي يوجد من حولنا في البيئة البرية والبحرية.

وقد ورد تعريف للسياحة البيئية من قبل الصندوق العالمي للبيئة: "السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى الخلل،

وذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وحضاراتها في الماضي والحاضر" فهي سياحة تعتمد على الطبيعة في المقام الأول بمناظرها الخلابة.

ويمارس السائح فيها نشاطه وحياته، وهو في الممارسة والحياة ليس حرّاً مطلقاً، يفعل ما يشاء دون حساب، بل هو حرٌ مسؤول عما يفعله، وهو يعيش في إطار المعادلة الآتية:

الحرية السياحية = المسؤولية البيئية

ومن ثم فإن السائح يصبح حراً بقدر التزامه بالسلوك البيئي السليم، ومن هنا تأتي السياحة البيئية لتضع له ضوابط حماية وصيانة تنبع من ذاته ومن ثم فإن فعله وتفاعله مع البيئة يتمان وفق ضوابط وقيود، ليست فقط للحفاظ على سلامتها وصحتها من أي تلوث ولكن أيضاً لإكسابها مزيداً من الجمال والراحة والهدوء....

كما تشير الجمعية الدولية للسياحة الإيكولوجية (The International Ecotourism Society (TIES)) إلى مفهوم السياحة الإيكولوجية كما تم اعتماده في عام ١٩٩٠ "بأنه السفر المسؤول إلى المناطق الطبيعية الذي يحافظ فيها على البيئة لغايات تحسين حياة السكان المحليين". ولهذا فإن الذين ينخرطون في أنشطة السياحة الإيكولوجية عليهم أن يلتزموا بالمبادئ (Principles) التالية:

- تخفيض التأثيرات على البيئة إلى أدنى حد ممكن.
- زيادة الوعي البيئي والثقافي (Cross-Cultural Awareness).
- بناء خبرات سياحية إيجابية للزائرين والمضيفين.
- توفير الفوائد المالية للسكان المحليين.

- تحقيق الوعي من خلال الشعور المسؤول من قبل السياح تجاه البلدان المضيفة وخاصة في المجالات السياسية والبيئية والاجتماعية.

وانطلاقاً من هذه المبادئ **فإن المعايير (Standards) الأساسية للسياحة الإيكولوجية هي كما يلي:**

١- المحافظة على التنوع البيولوجي والثقافي من خلال حماية النظام الإيكولوجي.

٢- العمل على الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وتوفير فرص العمل للسكان المحليين.

٣- المشاركة في الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين والجماعات الأصلية من خلال مشاركتهم في برامج ومشاريع أنشطة السياحة الإيكولوجية.

٤- أن يوجه الاهتمام الرئيسي للموارد الطبيعية التي لم تتغير خصائصها الأصلية بعيداً عن أي تأثير سلبي عليها من قبل السياح والزوار.

٥- التأكيد على أهمية مواقع الجذب الإيكولوجي وخاصة ما يتعلق منها بالنباتات والحيوانات والثقافات المحلية ولهذا أصبحت تعابير السياحة الإيكولوجية المستدامة مرتبطة بتعابير عديدة منها :

- السياحة المسؤولة (Responsible Tourism)
- سياحة الأدغال (Jungle Tourism)
- السياحة الخضراء (Green Tourism)
- سياحة السفاري (Safari)

ولهذا فإن السياحة الإيكولوجية أصبحت عالمياً واحدة من أهم القطاعات السياحية نمواً حيث أن معدلات النمو السنوية في هذا النوع من النشاط السياحي كانت تتراوح ما بين ١٠٪- ١٥٪ على المستوى

الدولي (Miller, 2007). وتعتبر دولة إفريقيا الجنوبية من أكثر البلدان في العالم التي استفادت اقتصادياً وبشكل جوهري من السياحة الإيكولوجية.

ومن الناحية الاقتصادية فإنه لا بّد من الإشارة إلى أن السياحة الإيكولوجية ليست نشاطاً هامشياً للمحافظة على البيئة، ولكنها نشاطٌ اقتصاديٌ مهم بالنسبة للاقتصادات الوطنية في العديد من الدول مثل كوستاريكا والإكوادور ونيبال وكينيا ومدغشقر والقارة القطبية الجنوبية. ففي هذه الدول والمناطق يمثل الدخل من السياحة الإيكولوجية جزءً هاماً وجوهرياً من الناتج الإجمالي المحلي والنشاط الاقتصادي فيها. وحتى نلقي مزيداً من الضوء على أهمية السياحة الإيكولوجية وما يترتب عليها من برامج مستمرة للمحافظة على البيئة والأنظمة الإيكولوجية فيها، فإنه لا بد من التعرف على أبرز التحديات البيئية والتأثيرات البيئية التي واجهتها العديد من الدول حول العالم.

وقد وصف (Colvin, 1991) السائح البيئي بأنه شخص يتصف بالخصائص التالية:

١. وجود رغبة كبيرة للتعرف على الأماكن الطبيعية والحضارية.
٢. الحصول على خبرة حقيقية.
٣. الحصول على الخبرة الشخصية والاجتماعية.
٤. عدم تجهيز توافد السياح إلى الأماكن بأعداد كبيرة.
٥. تحمل المشاق والصعوبات وقبول التحدي للوصول إلى هدفه.
٦. التفاعل مع السكان المحليين والانخراط بثقافتهم وحياتهم الاجتماعية.
٧. سهل التكليف حتى بوجود خدمات سياحية بسيطة.
٨. تحمل الإزعاج والسير ومواجهة الصعوبات بروح طبيعة.

٩. إيجابي وغير انفعالي.

١٠. تحبيذ إنفاق النقود للحصول على الخبرة وليس من أجل الراحة.

وقد يترتب على السياح الالتزام بمجموعة من الواجبات والسلوكيات المنظورة التي لابد من السياح إظهارها في سلوكهم المنظور تجاه البيئة الطبيعية في مفاهيمهم الفكرية وهي:[1]

أ- الحرص والالتزام عند التعامل مع مكونات البيئة الطبيعية النادرة في مناطق القصد الطبيعي.

ب- احترام البيئة الطبيعية الريفية والامتناع عن أي سلوك أو مظهر يؤدي إلى التقاطع مع مكونات البيئة وأساسياتها..

ت- احترام البيئة الثقافية والحضارية بحذر.

ث- إبداء التقدير والاحترام للتقاليد والجوانب المجتمعية وخاصة المتعلقة بالموروث الحضاري والثقافي والطبيعي .

ج- عدم استغلال القدرات الاقتصادية للسكان المحليين بأشكال وصيغ غير إنسانية أو غير شريفة من خلال القدرة في الإنفاق السياحي العالية.

ح- الامتناع القطعي عن المتاجرة بكافة أنواع المواد المخدرة والمحظورة والمحددة الاستعمال.

وقد مر مفهوم السياحة البيئية تاريخياً بثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى : مرحلة حماية السائح من التلوث من خلال توجيهه للمناطق التي لا تحتوي على تهديد له أو تعرضه لأخطار التلوث خاصة في المناطق البعيدة عن العمران، إلا أن هذه المرحلة صاحبها أخطار هددت البيئة نفسها نتيجة لبعض

---

[1] الحوري، د مثنى طه العلاقات القانونية في صناعة الضيافة دار الوراق للطباعة والنشر والتوزيع –الطبعة الأولى–الأردن –٢٠٠٤ .ص٣١٤–٣١٥

السلبيات التي مارسها السائح والشركات السياحية مما أدى لفقدان المناطق الطبيعية صلاحيتها وتهديد الأحياء الطبيعية فيها.

المرحلة الثانية : مرحلة وقف الهدر البيئي من خلال استخدام سياحة وأنشطة سياحية لا تسبب أي هدر أو تلوث وبالتالي تحافظ على ما هو قائم وموجود في الموقع البيئي.

المرحلة الثالثة : مرحلة التعامل مع أوضاع البيئة القائمة من خلال إصلاح الهدر البيئي ومعالجة التلوث البيئي وإصلاح ما سبق أن قام الإنسان بإفساده وإرجاع الأوضاع لما كانت عليه أو معالجة الاختلالات البيئية لتصبح أفضل وأحسن.

ومن خلال ما سبق يمكن الوقوف على مفهوم شامل للسياحة البيئة يمكن وتحديد أهم عناصره في النقاط التالية:

١. السياحة البيئية نشاط إنساني يمارسه البشر وفق قواعد وضوابط تحمي وتصون الحياة الفطرية الطبيعية وترتقي بجودتها وتحول دون تلوثها وتعمل على المحافظة عليها للأجيال الحالية والأجيال القادمة.

٢. السياحة البيئية تحافظ على النوع وتحمي الكائنات من الانقراض وتعيد للإنسان إنسانيته في حماية الحياة البرية وصيانتها وزيادة عناصر الجمال الطبيعي فيها.

٣. السياحة البيئية نشاط له عائد ومردود اقتصادي متعدد الجوانب تجمع بين الجانب المادي الملموس والجانب المعنوي الأخلاقي المؤثر والمبادئ والقيم الحميدة حيث تتحول المحافظة على سلامة البيئة بفعل هذه القيم إلى مبادئ سامية.

٤. السياحة البيئية نشاط يجمع بين الأصالة في الموروث الحضاري الطبيعي والحداثة في تحضرها الأخلاقي والقيمي حيث تجمع بين القديم والحديث مما يخلق نمطاً رائعاً من التجانس والتوافق والاتساق.

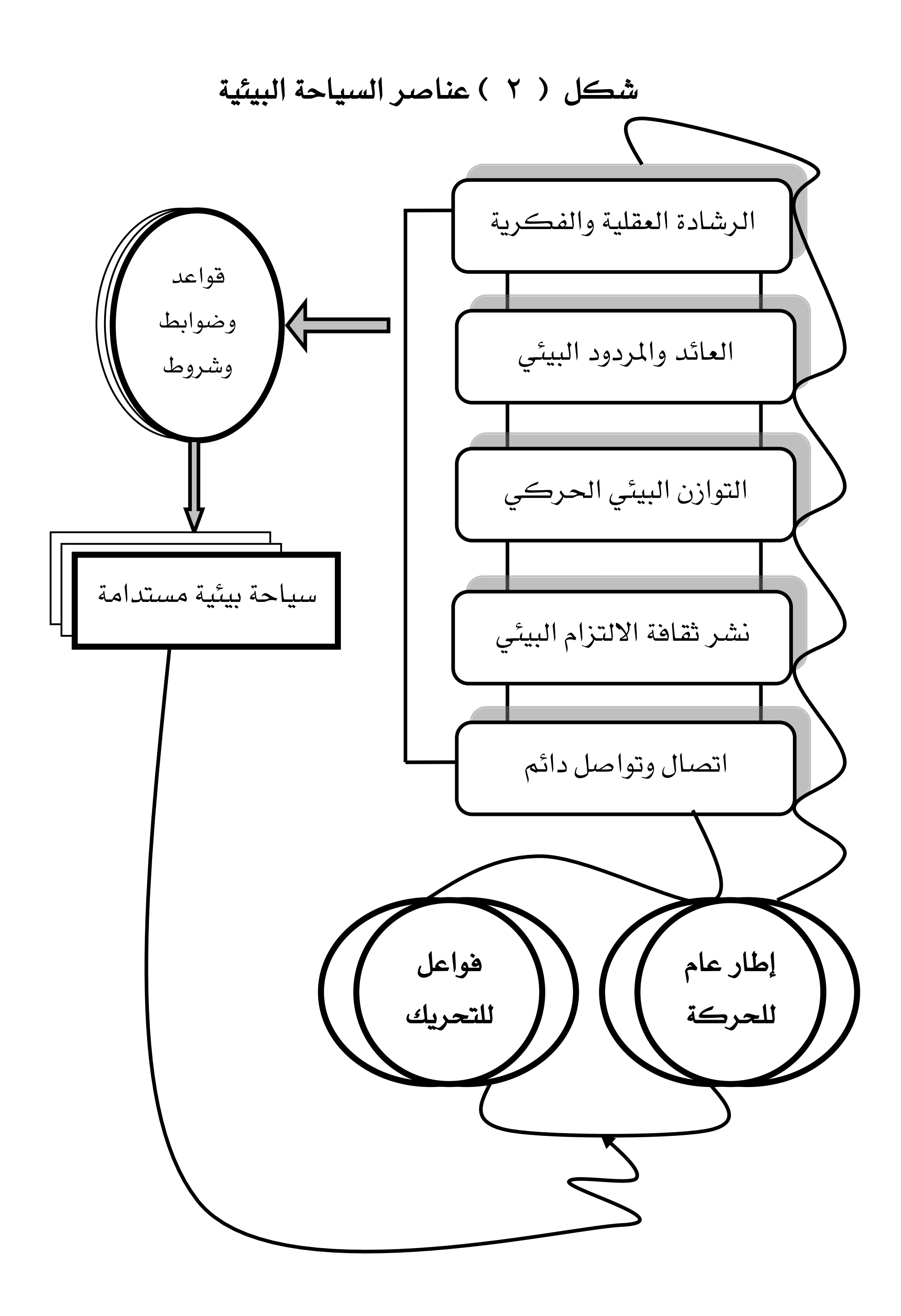
٥. السياحة البيئية التزام أخلاقي وأدبي أكثر منها التزام قانوني تعاقدي أو تعهدي ومن ثم فإن تأثير القيم والمبادئ سوف يحكم هذا النوع من السياحة.

ومما سبق يتضح أن السياحة البيئية تبادلية التأثير وفعّالة الأثر فهي سياحة غنية كثيفة العائد والمردود، وهي سياحة بحكم الممارسة والعمل السياحي، وهي سياحة متداخلة ومتشابكة بينها وبين كافة الأنشطة التي يمارسها الإنسان، إلا أنها تتفوق عليها بأنه لا ينجم عنها أي تلوث للبيئة ، بل هي محسنة للبيئة إلى جانب محافظتها على سلامتها ونظارتها وجمالها.

٤- عناصر السياحة البيئية:

إن السياحة البيئة في ممارستها لها نظامها الخاص الذي يستمد خصوصيته من طبيعة هذه الممارسة، ومن مجالها، ومن طرقها وأدواتها حيث يتم إخضاعها لكل من العناصر التي يوضح الشكل التالي:

شكل (٢) عناصر السياحة البيئية



إن هذا يوضح أن هناك العديد من العناصر التي تتعلق بمفهوم السياحة البيئية التي تحددها بإيجاز فيما يلي:

١. الرشادة العقلية والفكرية الناجمة عن النضوج الواعي والإدراك لأهمية المحافظة على سلامة البيئة وأهمية الحياة في بيئة صحية سليمة خالية من التلوث .
٢. العائد والمردود والمكسب البيئي وتفوقه على أي عائد آخر مادي ومعنوي ومدى استدامته واستمراره من أجل الأجيال الحاضرة والقادمة .
٣. التوازن البيئي الحركي الأدائي ، والتنموي وفاعليته في تحقيق الأمن والسلامة والصحة البيئية .
٤. نشر ثقافة الالتزام ، والإحساس الجمعي بالمسؤولية تجاه قضايا العالم ، التزاماً لصالح البشرية جميعاً ... وإن التلوث خطر يهدد العالم بكاملة.... وإن المسؤولية شاملة: تشمل كافة الأفراد والجمعيات الأهلية ، كما أنها تشمل كافة الدول والمنظمات العالمية الحكومية وشبه الحكومية ، وإن السياحة البيئية بذلك هي (سياحة الفطرة) ، وسياحة العودة إلى الطبيعة ، وإلى التوازن البيئي الطبيعي .
٥. إن السياحة البيئية هي إيصال دائم ومستمر ما بين الإنسان والفرد، وبين المكان المحيط به، وهي بذلك علاقة دائمة ومستمرة بين إطار للحركة، وعناصر تحريك، وتفصيل ذلك فيما يلي:

١. إطار للحركة: تمارس داخله كافة الأنشطة السياحية البيئية في إطار ضوابط يلتزم بها الجميع في نطاق قيود صارمة يلتزم بها

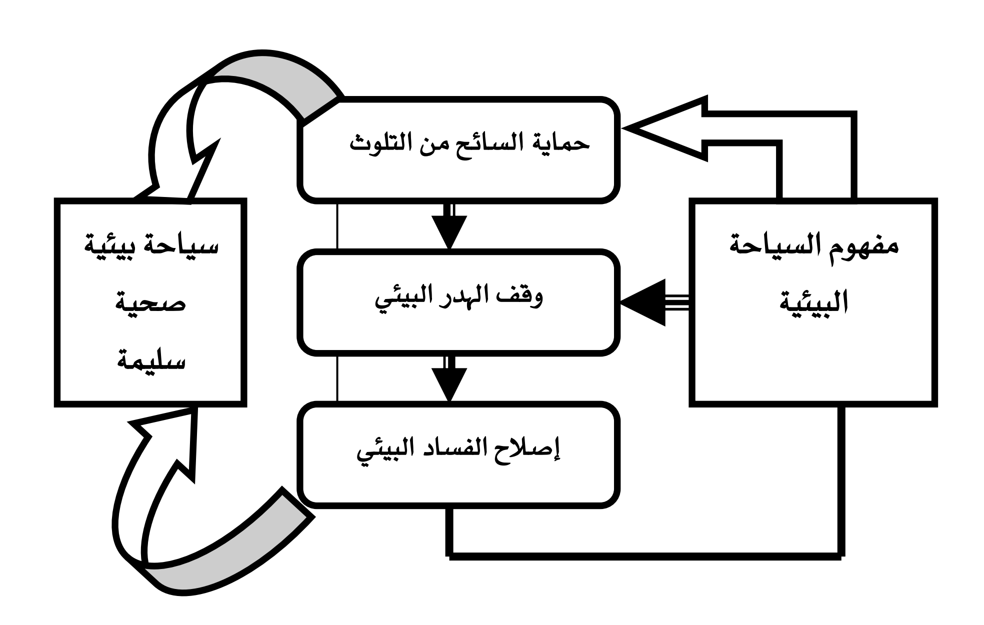
الجميع، وفي أحكام وقواعد صارمة حاكمة للجميع كما يضع ضوابط الأخلاقيات لهذه الممارسة.

٢. عناصر تحريك : وتتضمن العوامل كافة، وقوى الفعل السياحي البيئي التي باستخدامها تتحقق عملية السياحة من جهة، وتتحقق عمليات الصحة والسلامة البيئية من جهة أخرى. **وتشمل هذه الفواعل على ما يلي:**

- شركات السياحة البيئية.
- منظمات السياحة البيئية.
- أحزاب المحافظة على سلامة البيئة.
- الجمعيات الأهلية غير الحكومية، والمحافظة على سلامة البيئة.
- جمعيات خدمة السياحة البيئية.
- الصحافة والإعلام السياحي البيئي.
- المنظمات الحكومية للسياحة البيئية.
- مواقع ومقاصد السياحة البيئية.
- المدارس والمعاهد والكليات والجامعات السياحية البيئية.
- الممارسين للعمل السياحي والمتصلين بهم بشكل مباشر وغير مباشر.

ومن خلال هذا الاتصال والتواصل : تنمو وتزدهر الطبيعة ، تتولد العائد والمردود السياحي على الفرد والمجتمع. ومن ثم فإن السياحة البيئية نشاط إنساني متعدد الجوانب والأبعاد وهو نشاط لا يتم بمعزل عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى، خاصة أن آثاره ممتدة اقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً، وحضارياً، ....يشهد بذلك الميراث الإنساني البيئي، ومن ثم فقد مرّ مفهوم السياحة البيئية بثلاث مراحل : اتخذت ثلاثة أبعاد رئيسية يظهرها لنا الشكل التالي :

أبعاد مفهوم السياحة البيئية



المبحث السادس

أهمية وأنواع السياحة البيئية

"كثير من حالات الفشل في الحياة كانت
لأشخاص لم يدركوا كم كانوا قريبين من
النجاح عندما أقدموا على الاستسلام"
توماس أيدسون

نظراً لأن السياحة البيئية كانت مجرد فكرة وليست منهجاً لدى أصحاب المشاريع السياحية أو الحكومات، فقد كان يروج لها بدون معرفة قواعدها ومنهجها. واليوم غدت السياحة البيئية منهجاً يجب الأخذ به لا شعارات تطرح وتردد، ولا بد أن يعي المستثمرون السياحيون والحكومات جدوى تطبيق منهج السياحة البيئية وفهم مرتكزاتها، ووضع القوانين والأنظمة التي تنظم العملية السياحية المرتبطة بها .

١- أهمية الساحة البيئية:

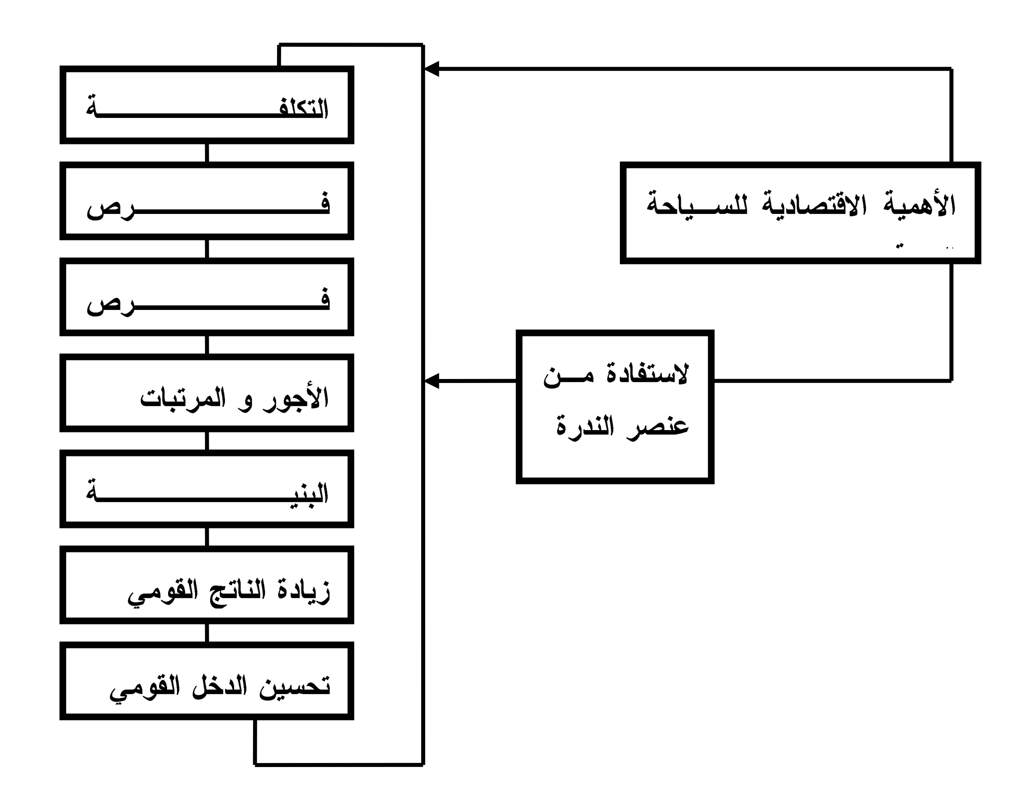
إن السياحة البيئية لها أهمية خاصة تكتسب خصوصيتها من عدة جوانب هي :

- المحافظة على التوازن البيئي، ومن ثم حماية الحياة الطبيعية البرية والبحرية والجوية من التلوث وبالتالي فإنها تستخدم كمنهج للوقاية بدلاً من أساليب المعالجة مما يحافظ على آليات تحقيق التوازن والصحة والبيئة.

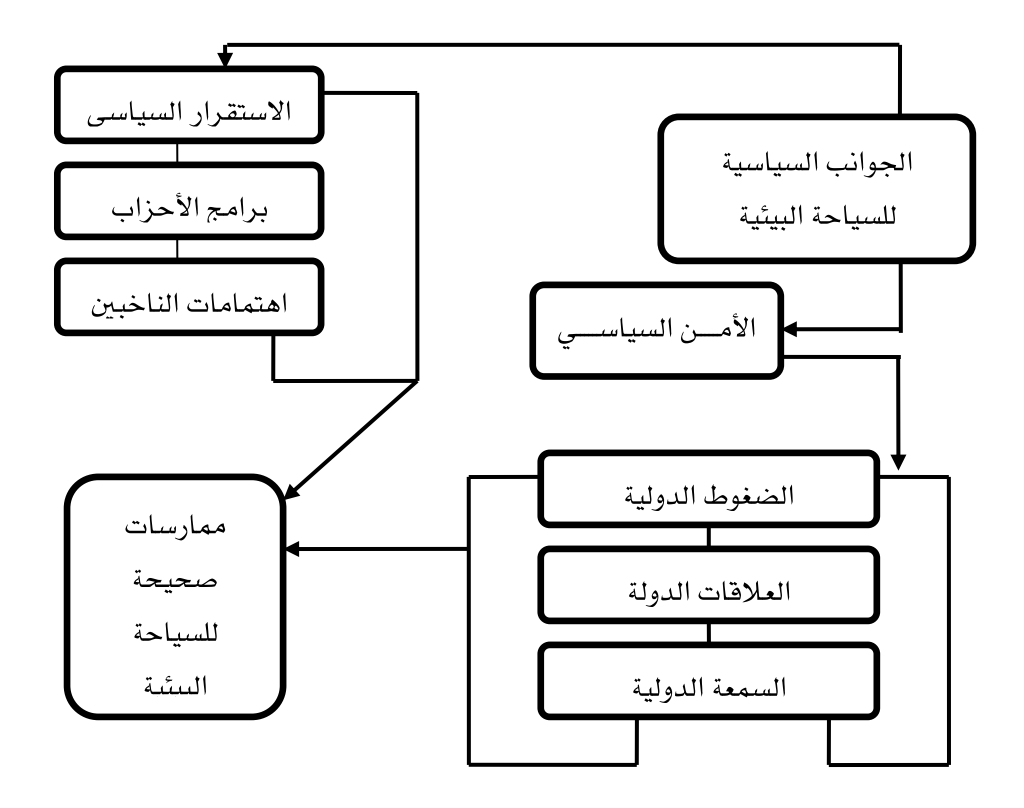
- وضع ضوابط الترشيد السلوكي في استهلاك المواد أو في استعمالها ، أو استخراجها بما يحافظ على الصحة والسلامة العامة وتجدد الموارد وعدم هدرها أو فقدها أو ضياعها وفي نفس الوقت تحقيق أعلى قدر من المحافظة على الطاقة وسلامة المجتمع وحيويته وفاعليته.
- توفر السياحة البيئية الحياة السهلة البسيطة البعيدة عن الإزعاج والقلق والتوتر بمنع الضوضاء والانبعاثات الغازية التي تؤثر على كفاءة الإنسان حيث تقترب به إلى الفطرة الطبيعية والحياة البسيطة الغير معقدة.
- الأهمية الاقتصادية للسياحة البيئية : لقد ثبت يقيناً أن الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في تعظم الاستفادة من الموارد النادرة. وتعد أماكن ممارسة السياحة البيئية من أكثر الموارد ندرة في العالم ، ومن هنا كانت للجوانب الاقتصادية أهميتها الكبرى في ممارسة النشاط السياحي البيئي.

كما ترتبط الأهمية الاقتصادية للسياحة البيئية من حيث كونها أداة ووسيلة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة .

ومن هنا فإن للسياحة للبيئية جانبها الاقتصادي ذا الأهمية القصوى ، الذي لا يقف كثيراً عند حدي التكلفة والعائد ، بل إنه يتعدى هذين الحدين إلى جوانب أخرى بالغة الأهمية يظهرها لنا الشكل التالي :



- الأهميـة السياسـية للسـياحة البيئيـة : تعـد قضـية التلـوث البيئـي مـن أهـم القضـايا الـتي يجـب الاهتمـام بهـا وكـذا المحافظـة علـى صـحة وسـلامة البيئــة ، ومــن ثــم أصــبحت الســياحة البيئيــة بحكــم ممارســتها ذات طابع سياسي يوضحه لنا الشكل التالي :

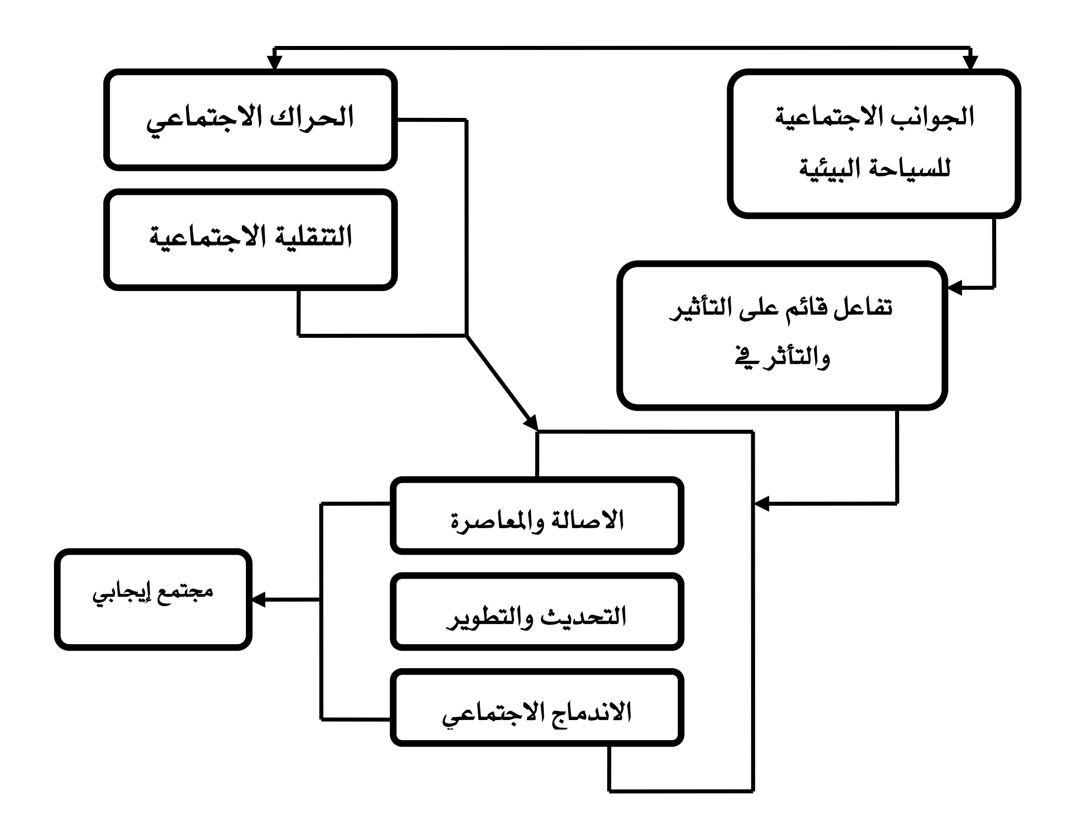


حيث يتضح لنا من هذا الشكل أن الأمن السياسي لأية دولة يتعرض لمخاطر القلاقل والاضطرابات الناجمة عن عدم رضا الأفراد عن التلوث الذي يحدث في البيئة ، أو عن الممارسات الخاطئة الضارة للبيئة ، ومن ثم فإن تصحيح هذه الممارسات والمحافظة على سلامة البيئة يعتبران من متطلبات الأمن السياسي للدولة ، وهو ما تقوم به السياحة البيئية .

حيث أصبحت البيئة والاهتمام بسلامتها من أهم عناصر البرامج السياسية للأحزاب ، وأصبحت اهتمامات ومحاور المحافظة على السلامة والصحة البيئة القطرية ، ومعالجة التلوث الذي حدث فيها ضمن مجالات التنافس بين القوى السياسية المتصارعة للفوز بالمقاعد السياسية في البرلمان .....

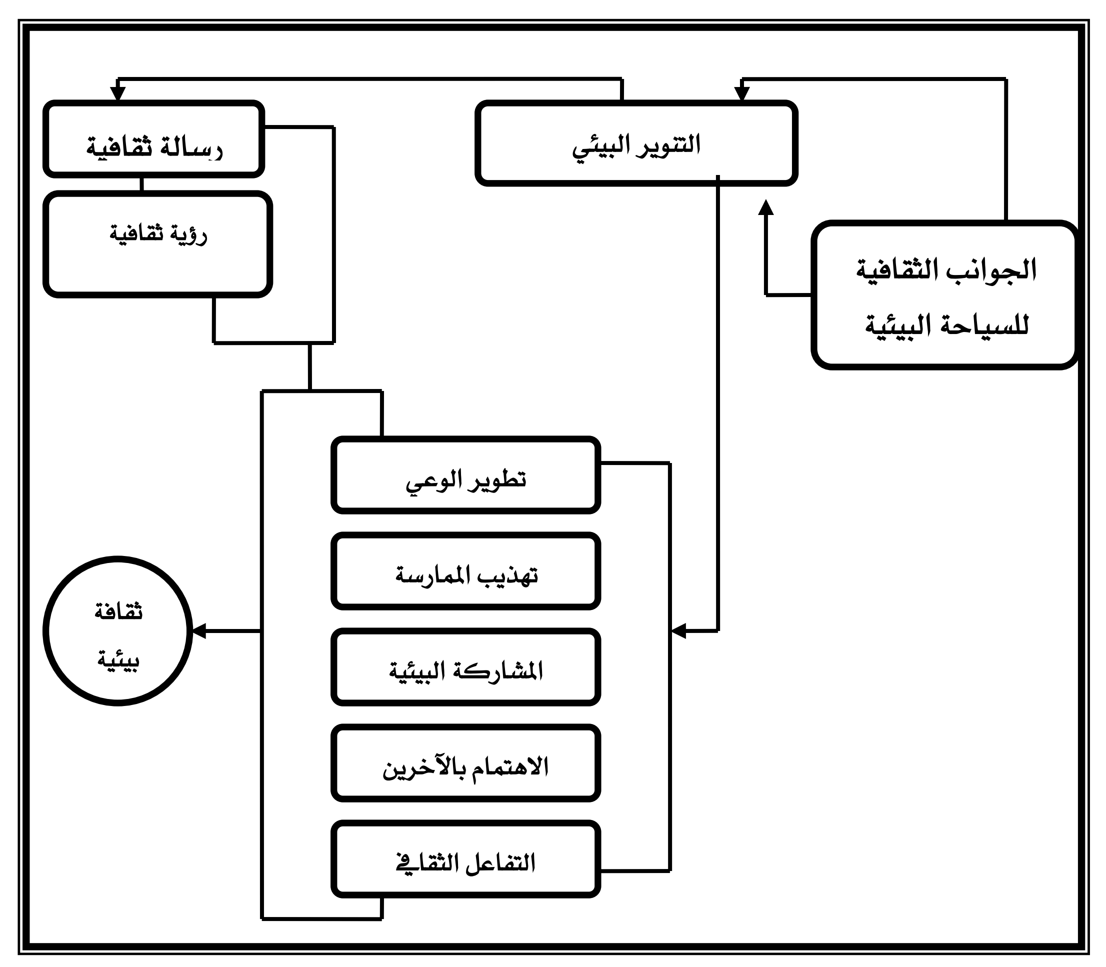
بل لقد أنشئت أحزاب (الخضر) من أجل البيئة الفطرية .... وأصبحت هذه الأحزاب لها قوة ، ولها فاعلية في الساحة السياسية .

- الأهمية الاجتماعية للسياحة البيئية :الأهمية الاجتماعية للسياحة البيئية حيث تعد السياحة البيئية صديقة للمجتمع حيث تقوم على الاستفادة مما هو متاح في المجتمع من موارد وأفراد حيث تعمل على تنمية العلاقات الاجتماعية وتحقيق وتحسين عملية تحديث المجتمع ونقل المجتمعات المنعزلة إلى مجتمعات منفتحة وتعمل على إبقاء المجتمع في حالة عمل دائم والتقليل من المخاطر الموسمية وما ينشأ عنها من قلق واضطراب اجتماعي. وهو ما يظهره لنا الشكل التالي :



- الأهميــة الثقافيــة الســياحة البيئيــة : فالجوانــب الثقافيــة للســياحة البيئيــة ، جوانــب تفاعليــة قائمــة عــن توســيع مجــال الإدراك وزيــادة الــوعي والفهــم لقضــايا البيئــة ، وتعميــق الإحســاس بالشــعور والتعــاون وأهميــة المشــاركة وتنميــة المعرفــة بــالآخرين الــذين يعيشــون علــى كوكــب الأرض . حيــث تكتســب الأهميــة الثقافيــة للســياحة البيئيــة مــن كونهــا تقــود عصــر التنــوير البيئــي، ذلــك التنــوير الــذي أظهــر أهميــة وقــف تــدهور البيئــة الفطريــة الطبيعيــة، وأهميــة القضــاء علــى التلــوث الذي حدث فيها، وحتمية استعادة التوازن الطبيعي القطري ....

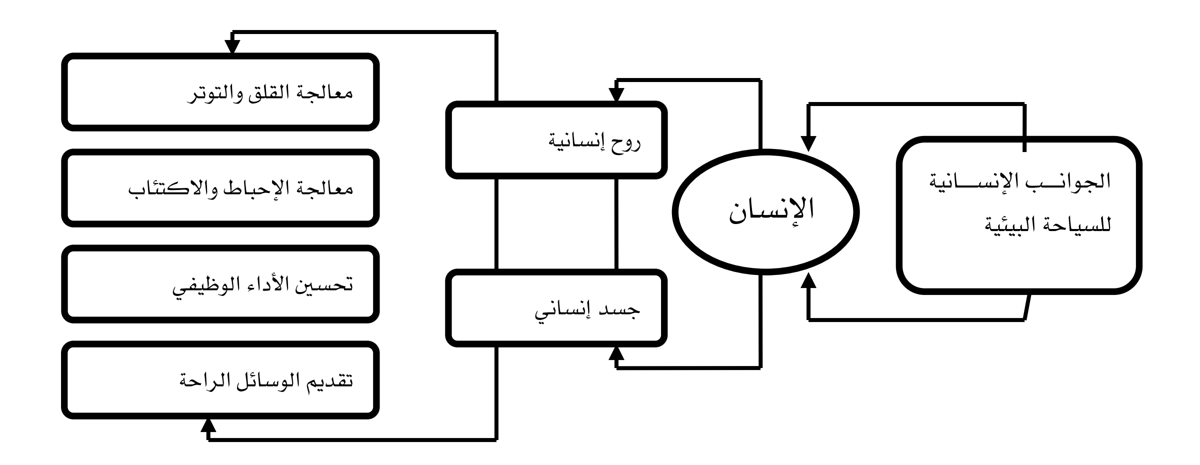
ومـن هنـا كـان الـدور الثقـافي الـذي تقـوم بـه السـياحة البيئيـة ، والذي يظهر أهم معالمه في الشكل التالي :



هـذا مـن ناحيـة ، ومـن ناحيـة أخـرى تعمـل السـياحة البيئيـة علـى الاسـتفادة مـن المناهـل الثقافيـة المحليـة ، خاصـة ينـابيع الثقافـة الـتي تمتـد كـلاً مـن : الفنـون الجميلـة، والآداب، والتـاريخ، والموسـيقى، وفـن الـدراما، والـرقص التعبيري، والفلكلوري، وسياحة الندوات واللقاءات الثقافية.....الخ.

- الأهميـــة الإنســـانية للســـياحة البيئيـــة : تعـــد الســـياحة البيئيـــة نشـــاطاً إنسانياً ، يمارسه الإنسان وهو ما يظهره لنا الشكل التالي:

تعمـل السـياحة البيئيـة علـى تـوفير الحيـاة الجميلـة السـهلة للإنسـان، حيـث



تقدم له:

١- العـلاج مـن القلـق والتـوتر، وتـوقير الراحـة والانسـجام، والابتعـاد عن ضغوط الحياة السلبية وعصبيتها ، ليتحقق الشعور بالراحة.

٢- اسـتعادة الحيويـة والدافعيـة والتـوازن العقلـي والعـاطفي الـذي يحتاج إليه الإنسان لمواصلة الحياة.

٣- امـتلاك القـدرة علـى صـفاء الـنفس وسـلامة الوجـدان وصـحوة ويقظـة الحـواس الخمسـة ، وسـلامة الضـمير ، والحسـن الأخلاقي ، وإعلاء شأن المبادئ الحميدة.

٢- أنواع السياحة البيئية:

توجد عدة أنواع من السياحة يمكن استغلالها والاستفادة منها ، وترتبط بالبيئة بصورة مباشرة سواء كانت ملتصقة بالطبيعة أو بالتراث الحضاري أهمها :

- سياحة المحميات الطبيعية والتي يطلق عليها السياحة الفطرية .
- السياحة الخضراء في السهول والغابات والمنتزهات وحدائق الحيوان .
- سياحة الصيد للحيوانات البرية والطيور والأسماك .
- سياحة الغوص تحت الماء والألعاب المائية ومشاهدة الشعب المرجانية والتنزه على الشواطئ ودراسة النباتات البحرية ، والرحلات الشراعية البحرية ، والفنادق العائمة في البحر الأحمر والخليج العربي .
- سياحة الصحاري حيث الهدوء والسكينة ومراقبة الطيور والحشرات والزواحف والتزلج على الرمال وسباقات الصحراء .
- سياحة السفاري والرحلات .
- تسلق الجبال في عسير والطائف والباحة وفيفا وجازان .
- السياحة العلاجية في المناطق الخالية من التلوث في الجبال والصحاري ، وبالقرب من الينابيع الحارة التي يرتادها السياح والزوار للاستشفاء من بعض الأمراض الجلدية وأمراض المفاصل ، العلاج الطبيعي بالرمال والأعشاب الطبية والكهوف والمغارات
- سياحة الاستكشاف في المنطقة الشرقية وجازان وجبل قارة بالإحساء ومغارة حائل ، والقيام برحلات استكشافية لاستكشاف الصخور .
- سياحة المنتجعات السياحية والمعسكرات الصيفية والكشفية .

- سـياحة الآثـار والنقـوش والمغـارات الأثريـة ، وتحليـل الصـخور الجيولوجية والبركانية .
- سياحة المتاحف والمناطق التاريخية والاطلاع على العادات والتقاليد .
- مخطوطات التراث والمعارف والعلوم والثقافة .
- الحرف التقليدية والصناعات اليدوية بما فيها من إبداع .. وتذكارات من أعمال خشبية وجلدية وتطريز ومنسوجات وتحف .
- العمارة الهندسية والزخارف والتصاميم والنقوش والجماليات .
- اللباس التقليدي والعادات والتقاليد والأكلات الشعبية .
- الكرنفالات والمهرجانات الثقافية والمناسبات الوطنية .

وتبرز الأنواع السابقة للسياحة البيئية سواء المرتبطة بالطبيعة أو التراث وفق مفهوم تزايد انتقال الإنسان في إطار محيطه البيئي الطبيعي والتراثي ، للاستمتاع وإشباع رغبته لما تحويه هذه السياحة من مقومات طبيعية وثقافية وتراثية ، يفخر بها الإنسان عبر الأجيال السابقة ويتعلم منها مستقبلاً ، وفي الوقت ذاته ليستمتع بجماليات الطبيعة وفطرتها في إطار الهروب من الملوثات وضغوط ومضاعفات الحياة المادية وأمراضها الاجتماعية .

٣- إدارة البيئة السياحية:

إن أفضل وسيلة لتجنب أي تعارض بين السياحة والبيئة هي الإدارة السليمة . وهذه لها علاقة بثلاثة عناصر إدارية هي:

a. **الإدارة المرورية:** تعتبر حركة المرور في المنطقة وإليها أحد العوامل السياحية المؤثرة عليها. وترتبط بذلك أيضاً عملية تنظيم مواقف السيارات فيها . ولهذا تكتسب مسألة تنظيم الحركة المرورية أهمية قصوى ، كما هو الحال في المدن أو على الطرق السريعة . ويحتاج الأمر إلى تصميم للطرق ،

وتحديد للسرعة ، وتحديد أماكن للوقوف وحجم السيارات التي يسمح بها المرور إلى المنطقة السياحة ، وخاصة في ساعات المرور الكثيف ....

b. **إدارة الأراضي :** يتعلق مفهوم إدارة الأراضي بالعناية بالأرض والإبقاء عليها جذابة وخالية من النفايات ، وذلك بتسويرها ، ووضع علامات إرشادية عليها . وقد يصل الأمر إلى زرع الأشجار وعمل المدرجات وإن أمكن للحفاظ على التربة في المواقع السياحة والمناطق المجاور لها ٠

c. **إدارة السياح :** يهدف إنشاء إدارة للسياح إلى تنظيم دخولهم وخروجهم ، والسيطرة على أعدادهم عند استخدامهم لموقع سياحي . وهذا الأمر من أفضل الأمور صلة بالمحافظة على البيئة . وتتطلب إدارة السياح تحديد أو منع دخول السياح إلى المناطق التي تتدهور بسرعة ، وتوجيههم إلى مناطق يمكن أن تستوعبهم .

والجدير بالذكر أن الجمعية الأمريكية لمكاتب السفر (أستاASTA) أصدرت توصيات للمسافرين سميت باللائحة الأخلاقية للسياحة وهي تتضمن تعليمات محددة يوصى السائح بإتباعها وتنفيذها من أجل المحافظة على سلامة البيئة، وأهم ما تضمنته اللائحة:

١) احترام هشاشة الأرض .
٢) اترك آثار أقدامك فقط .
٣) تعرّف على المقصد قبل التوجيه إليه .
٤) احترام الثقافية المحلية لسكان المقصد .
٥) لا تشترِ سلعاً مصنوعة من نباتات، أو حيوانات محمية.

٦) ساعد الفعاليات التي تعمل على الحفاظ على البيئية .

٧) لا تحمل ممنوعات .

٨) اتبع تعليمات وإرشادات إدارة المقصد.

٤- قواعد السياحة البيئية:

نظراً لأن السياحة البيئية كانت مجرد فكرة وليست منهجاً لدى أصحاب المشاريع السياحية أو الحكومات، فقد كان يروج لها بدون معرفة قواعدها ومنهجها، واليوم غدت السياحة البيئية منهجاً يجب الأخذ به لا شعارات تطرح وتردد، ولا بد أن يعي المستثمرون السياحيون والحكومات جدوى تطبيق منهج السياحة البيئية وفهم مرتكزاتها، والعلاقات المشتركة وفق آلية علمية في احتساب الجدوى الاقتصادية للمشروع السياحي وبما أن الأرض تمثل كل ما تمدنا به الطبيعة أي كل الموارد الطبيعية بما في ذلك الرواسب والنباتات والأسماك والحيوان وضوء الشمس[١] مما يتطلب اعتبارها مورداً اقتصادياً قليل الثمن ، وهذا ما يتطلب وضع القوانين والأنظمة الاقتصادية التي تحمي موارد الطبيعة وتنظم العملية السياحية المرتبطة بالجوانب البيئية بصورة مستديمة ولعل العوامل الاقتصادية احد العوامل البيئية المهمة الأخرى والمؤثرة وتتمثل بالعوامل مثل معدل الفائدة والنمو الاقتصادي والتضخم وغيرها[٢] التي تلعب دوراً مهما في تحديد أوجه الاستثمار في المجال السياحي وفق ما تقتضيه الأطر من تحولات اقتصادية تشجع أو لا تشجع البيئة الاستثمارية لتبني المشروعات السياحية ، وإذا تمت الموافقة على إنشاء قواعد السياحة البيئية، يمكن تطوير بعض الإرشادات السياحية، والتي ستساعد في تقليل الآثار السلبية للسياحة والمحافظة

---

[١] عمر، دحسين إدارة المعرفة الاقتصادية – منشورات ذات السلاسل –الكويت–١٩٨٩.ص٧٣.

[٢] الدوري، زكريا مطلك الإدارة الإستراتيجية –مفاهيم وعمليات وحالات دراسية الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة–العراق–٢٠٠٣.ص١١٢.

على الموارد الطبيعية والبشرية بما يعكس توجهات وقواعد السياحة البيئية من خلال ما يلي :

- تقليل الآثار السلبية للسياحة على الموارد الطبيعية والثقافية والاجتماعية في المناطق السياحية.
- تثقيف السياح بأهمية المحافظة على المناطق الطبيعية.
- التأكيد على أهمية الاستثمار المسؤول، والذي يركز على التعاون مع السلطات المحلية من أجل تلبية احتياجات السكان المحليين والمحافظة على عاداتهم وتقاليدهم.
- إجراء البحوث الاجتماعية والبيئية في المناطق السياحية لتقليل الآثار السلبية.
- العمل على مضاعفة الجهود لتحقيق أعلى مردود مادي للبلد المضيف من خلال استخدام الموارد المحلية الطبيعية والإمكانيات البشرية.
- أن يسير التطور السياحي جنباً إلى جنبٍ مع التطور الاجتماعي والبيئي، بمعنى أن تتزامن التطورات في المجالات كافة لكي لا يشعر المجتمع بتغيير مفاجئ.
- الاعتماد على البيئة التحتية التي تنسجم مع ظروف البيئة وتقليل استخدام الأشجار في التدفئة، والمحافظة على الحياة الفطرية والثقافية.

٥- السياحة البيئية في المناطق الجبلية:

تعتبر الجبال من المعالم السياحية الهامة في معظم بلدان العالم لما تتمتع به من خواص بيئية وحيوية ومناخية ، ويتوجه السياح إلى الجبال لدوافع سفر عديدة ومتنوعة:

- فالجبال قد تكون مقصداً سياحياً مستهدفاً بذاته للخصائص التي تتميز بها، وهذا التوجه للسياح يتبلور في نمط سياحي مستقل مثل رياضة تسلق الجبال التي يمارسها هواة هذا النمط متمتعين بالمخاطر والمصاعب التي تواجههم وخاصة في الجبال العالية الصعبة التي تمثل لتلك الفئة من السياح تحديات ومغامرات ممتعة يحققون فيها رغباتهم وشعورهم بالانتصار والتفوق.

- أو قد تكون المنطقة الجبلية مقصداً لما تحويه مكوناتها وهي مكونات متنوعة وأبرزها:

- المراكز الأثرية والمواقع التاريخية التي يعتلي معظمها سفوح أو قمم الجبال مثل القلاع والحصون .
- القرى أو المدن التي تحتضنها سفوح الجبال ويقصدها سياح الاصطياف والتنزه بسبب المناخ والبيئة النقية وجمال الطبيعة وخاصة في فصل الصيف.
- المناظر التي ترسمها التضاريس الطبيعية في المنطقة الجبلية بالإضافة إلى التنوع الحيوي فيها.
- سياحة التزلج على الثلج وهي نمط سياحي مستقل وخاصة في البلاد التي تتوفر فيها مقوماتها.
- الحدائق الطبيعية(الغابات والأحراش) للتنزه والإقامة.
- الينابيع المعدنية والكبريتية التي توجد غالباً في سفوح الجبال.
- الكهوف والمغاور بما تحويه من مكونات وغرائب(صواعد ونوازل) أو خواص تاريخية معينة ولتلك الخواص الهامة للجبال في مجال السياحة أولت معظم دول العالم اهتماماً خاصاً لتطوير وترويج السياحة البيئية في الجبال بأنماطها المختلفة وذلك بإقامة المنشآت السياحة لتقديم الخدمات الأساسية والمكملة والتكميلية للسياح والزوار لتلك المقاصد وذلك في أنماط سياحية عديدة تلبي فيها احتياجات أشكال عديدة من السياحة المحلية والإقليمية والدولية للمتنزهين(زوار اليوم - وهي السياحة الشعبية) أو لسياح المبيت في تلك المواقع، وأهم تلك المشاريع:

١- مراكز النقاهة الصحية لمن ينشد نقاء البيئة والهواء المنعش والهدوء والتأمل والصفاء النفسي.

٢- مراكز مخيمات أو مواقع تخييم تقدم فيها الخدمات المناسبة لقضاء عطلة نهاية الأسبوع أو فترة إجازة في ربوع الطبيعة الجميلة وفي سكن

مختلف وأسلوب معيشة يقترب فيه الإنسان من الطبيعة والحياة البسيطة .

٣- مطلات جبلية على المدن والمناظر الطبيعية تقدم للمشاهد لوحات الطبيعة وألوانها الساحرة.

٤- مراكز ومحطات السياحة العلاجية في مواقع المياه الكبريتية والمعدنية للاستشفاء في ظروف بيئية مساعدة وممتعة.

٥- بناء مشاريع المصاعد الجبلية : (التلفريك) والقطارات الصاعدة ، والطيران بأجنحة في الأودية....

لم يتبلور نمط السياحة البيئية في بلدنا سوريا بعد وإنما هناك أشكال من سياحة الطبيعة وهي تقتصر حتى الآن على المواطنين في مجال التنزه الشعبي (غير المخطط) وهي تختلف عن السياحة البيئية لأن الأخيرة هي سياحة في المناطق الطبيعية لكنها تكون مخططة ومنظمة وفق شروط وقواعد السياحة المستدامة المعروفة في ميادين السياحة وأهمها:

- مراعاة نظم البيئة وضوابطها.
- الحفاظ على الثقافة المحلية وتطويرها.
- ترشيد استخدام الموارد السياحية لتبقى صالحة للأجيال القادمة.

إعلان كاتماندو حول الأنشطة الجبلية

فإن الهيئة العامة للاتحاد الدولي لجمعيات الباين الذي عقد للمرة الأولى بتاريخ الاتحاد في آسيا بمنطقة الهمالايا خلال الفترة ١٠- ١٦/١٠/١٩٨٢ وباشتراك/١٣٥/ عضواً من /٢٦/ بلداً، وبعد تبادل الأفكار والخبرات حول مواضيع عديدة تتعلق بالأنشطة الجبلية خلصت إلى اعتماد القواعد والأسس التالية:

- توجد حاجةً ملحةً لحماية فعّالة لبيئة الجبال والمواقع الطبيعية.
- النباتات والحيوانات البرية والموارد الطبيعية في المناطق الجبلية تحتاج لعناية فورية واهتمام كاف.
- المبادرات المتعلقة بالإقلال من الآثار السلبية لأنشطة الإنسان في الجبال يجب تشجيعها.
- يجب تجنب انتهاك الإرث الثقافي والتقاليد للسكان المحليين.
- يجب تشجيع الإجراءات المتعلقة بالمحافظة على الميزات الطبيعة للجبال.
- يجب تشجيع الاتصالات بين سكان الجبال في مختلف مناطق العالم في إطار روح الصداقة والمصلحة المشتركة والسلامة.
- نشر المعلومات وتنفيذ حملات التوعية لتحسين العلاقة بين الإنسان وبيئته ويجب أن يشمل ذلك أوسع شريحة من الناس.
- استخدام الطرق الحديثة والتكنولوجيا المناسبة في مجال العمل الإداري واستخدام الوسائل المناسبة لحالات فقدان سياح الجبال أو تعرضُهِم لأي حادث.
- الحاجة إلى دعم حكومي ودولي للبلدان الجبلية النامية في مجال التنسيق والخبرة.
- تسهيل الوصول إلى المناطق الجبلية وتامين راحة القاصدين وفق دراسات وإجراءات، وأن تؤثر الدراسات على الاعتبارات السياسية.

المبحث السابع

التنمية المستدامة

" إذا لم نجد طريق النجاح فعلينا أن نبتكره" .
هانيبال

١- جوهر التنمية المستدامة :

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1996 قراراً يتضمن (إعلان حق التنمية) ، ويلحظ في مادته الأولى أن (الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف ، وبموجبه : يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ، والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان و الحريات الأساسية إعمالاً تاماً) .

وبات موضحاً أن التنمية هي مجموعة العمليات الرشيدة الشاملة المتكاملة التي يقوم بها مجتمع من المجتمعات لتحسين نوعية الحياة ، ومستوى الثقافة فنية ، وخاصة في القطاعات الفقيرة أو المتدنية فيه ، بما يقربه من مُثله وأماله في التقدم والرفاهية ، تنمية اجتماعية تتم في إطارها تنمية اقتصادية .

والتنمية بهذا المعنى هي أولاً قبل كل شيء : تنمية اجتماعية تتم في إطارها التنمية الاقتصادية ، فهي تسعى لتطوير عناصر الإنتاج في المجتمع ، وترشيد التدفق القومي للسلع والخدمات داخل هذا المجتمع ، وبينه وبين المجتمعات الأخرى ، من أجل أهداف الإنسانية خلقية وروحية وفكرية ومادية منها زيادة الدخل القومي والفردي ، عدالة توزيع الثروة ، ورفع مستوى صحة

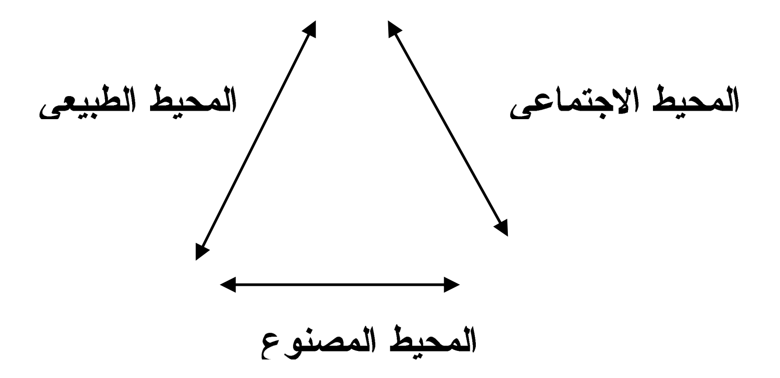
الأفراد ، وتوفير الغذاء والتعلم والمسكن لهم، وزيادة أمنهم وإيمانهم وحريتهم وتماسكهم .

نرى أن جوهر التنمية المعاصرة ونقصد التنمية السليمة ، هو " التغير نحو الأفضل " .

٢- ظروف أدت إلى ظهور التنمية المستدامة :

تعيش مجتمعات الإنسانية في إطار ثلاث منظومات أساسية متداخلة ، ومتفاعلة ، تتبادل التأثير والتأثر ، هي :

- المحيط الطبيعي - المحيط المصنوع - المحيط الاجتماعي .



الشكل المنظومات الأساسية للمجتمع الإنسانى .

١ - **المحيط الطبيعي** : وهو المنظومة الطبيعية ، وإطار البيئة الفطرية الكائنة في الطبيعة ، وتضم النظام المائي ، والنظام الأرضي ، والنظام الجوي ، والنظام الحيوي بشقيه من(نبات وحيوان الطبيعية) ، وهي جزء من النظام الكوني الذي لا يخضع لإرادة الإنسان ولا إلى تحكمه .

٢ - **المحيط المصنوع** : يتكون مما أنشاه الإنسان في البيئة ، وبناه وشيده ، مثل مراكز الصناعة ، المدارس ، الجامعات ، المستشفيات ، شبكات

المواصلات ، شبكات الري، مراكز الطاقة ، المزارع .... الخ. إلا أن بعض مكونات المحيط المصنوع مثل النظم الزراعية، يديرها الإنسان ، لكنها لا تكون تحت تحكمه بالكامل ، لأنها مازالت تحت تأثير عوامل المحيط الحيوي الطبيعي مثل دورة ماء وغيرها .

وبوجه عام يمكن القول أن المصنوع يتكون من النظام السياسي ، والنظام التكنولوجي ، والنظام الاقتصادي ، وهي أقسام من النظام الحضاري في النظام البيئة .

٣ ـ **المحيط الاجتماعي :** وهو ما وضعه الإنسان من مؤسسات وقواعد ، يعتمد عليها في إدارة العلاقات الداخلية بين أفراد المجتمع والمنظومات الأخرى الطبيعية والمصنوعة ، والعلاقات الخارجية مع سائر العالم ، وبوجه عام يمكن القول أنه يشمل المؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع ، وبعض هذه المكونات يرجع تاريخه إلى الماضي (القيم، العادات، والتقاليد ، الدستور ، التراث الثقافي ...الخ).

وبعبارة أخرى يمكن القول إن المحيط الاجتماعي يشتمل على النظام الاجتماعي والنظام الثقافي في بيئة الحضارية .

تعد التفاعلات التي تحدث بين هذه المنظومات الثلاث بأقسامها الفرعية ، عمليات الحياة والتنمية بالنسبة للمجتمع ،ويرجع تعقد هذه التفاعلات إلى الاختلافات الفطرية في الأصل والضوابط والامتداد الزماني والمكاني لكل من المنظومات الثلاث.

ولقد نتج عن هذا التفاعل، بين الإنسان والبيئة ، على مستوى العالم ، العديد من النجاحات:

١- زيادة معدلات الإنتاج الزراعي والصناعي وزيادة الاستهلاك.

٢- تحسن في مستوى المعيشة في العالم بوجه عام، وارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي عما كان قبل عقود سابقة.

٣- زيادة معدلات العمر المتوقع.

٤- نقص في معدلات وفيات الرضع والأطفال.

٥- تخلص العالم من الأوبئة الأساسية أو من معظمها.

٦- زيادة نسبة السكان الذين يتمتعون بمياه الشرب النقدية ووسائل الصرف الصحي.

٧- زيادة نسبة المتعلمين في مراحل التعليم المختلفة.

لكننا نشهد على الجانب الآخر أضراراً بالمحيط الطبيعي:

١- زيادة نسبة قطع الغابات.

٢- تدهور الأراضي الزراعية وانخفاض نصيب الفرد منها.

٣- زيادة نسبة التصحر.

٤- ارتفاع المعدلات الخطيرة لفقدان التنوع البيولوجي.

٥- تخلخل الأوزون في طبقة الاستراتوسفير.

٦- مخاطر تغيير المناخ .

٧- تعاظم تراكم كميات كبيرة من النفايات وبضمنها النفايات الخطرة

٨- استنزاف المعادن.

٩- الإسراف في استهلاك المياه وتدهور نوعيتها.

إزاء هذه المشكلات والمخاطر البيئية، نظمّ، المجتمع الدولي اجتماعاً حافلاً هو(مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة عام 1992)الذي عقد بمدينة ريودي جانيرو بالبرازيل، وقد أطلق عليه مؤتمر قمة الأرض. كما وأصدر المؤتمر خطة عمل شاملة، سماها(أجندة القرن الحادي والعشرين) حيث أكدّت الأجندة (21) أن الطريق الوحيد لتوفير حياة آمنة، ومستقبل مزدهر، هو التعامل مع قضايا البيئة، والتنمية، بطريقة متوازنة، تعمل على إشباع الحاجات الأساسية وتحسين مستويات المعيشة للمجتمع، وفي الوقت نفسه حماية وإدارة أفضل

للأنظمة البيئية بحكمة وعقلانية، إذ لا تستطع إي دولة تأمين مستقبلها بمفردها، لكننا نستطيع جميعاً في شراكة عالمية، تحقيق التنمية المستدامة.

وتعكس الأجندة (21)، وعياً عالمياً، وإرادة سياسية أعلى مستوى، بضرورة التعاون ودراسة قضايا التنمية بأبعاده المختلفة، الاقتصادية والاجتماعية دون إغفال الإطار البيئي.

والفكرة الأساسية التي بنيت عليها أجندة القرن الحادي والعشرين هي فكرة التنمية المستدامة:

ومفهوم التنمية المستدامة، متعدد الاستخدامات، ومتنوع المعاني فالبعض يتعامل مع التنمية المستدامة كرؤية أخلاقية والبعض الآخر يرى أن التنمية المستدامة نموذج تنموي وبديل مختلف من النموذج الصناعي الرأسمالي، أو ربما أسلوب لإصلاح أخطاء عثرات هذا النموذج في علاقته بالبيئة.

وقد حاول تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 والذي خصص بكاملة لموضوع التنمية المستدامة حصر عشرين تعريفاً واسع التداول، وزعها على أربع مجموعات هي التعريفات الاقتصادية، والتعريفات البيئة، والتعريفات الاجتماعية والإنسانية، والتعريفات التقنية والإدارية.

آ- **اقتصادياً:** وبالنسبة للدول الصناعية في الشمال، فإن التنمية المستدامة تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية، وإجراء تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة، واقتنائها بتصدير نموذجها التنموي الصناعي عالمياً، أما بالنسبة للدول الفقيرة فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من آجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقراً في الجنوب.

ب- على الصعيد الإنساني الاجتماعي:

تسعى التنمية المستدامة إلى الاستقرار في النمو السكاني، ووقف تدفق الأفراد على المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية .

جـ . على الصعيد البيئي : تعني التنمية المستدامة الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية، والموارد المائية في العالم، مما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الكرة الأرضية .

د ـ **على الصعيد التقني والإداري** : التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد ، وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى رفع درجة حرارة سطح الأرض والضارة بالأزون .

ويؤكد تقرير الموارد الطبيعية : أن القاسم المشترك لهذه التعريفات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتقنية هو أن التنمية لكي تكون مستديمة يجب :

أولاً : ألا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية

ثانيا : ألا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية .

ثالثاً : تؤدي إلى تطوير الموارد البشرية (المسكن ـ الصحة ـ مستوى المعيشة ـ أوضاع المرآة ـ الديمقراطية ـ تطبيق حقوق الإنسان) .

رابعاً : أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة .

إن الهدف الأساس للتنمية المستدامة هو الوفاء بحاجات البشر ، وتحقيق الرعاية الاجتماعية على المدى الطويل ، مع الحفاظ على القاعدة الموارد البشرية والطبيعية ومحاولة الحد من التدهور البيئي . ومن الأجل تحقيق ذلك ، يجب التوصل توازن ديناميكي بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة وإدارة الموارد وحماية البيئة من الأجل أخرى .

غير أن أوسع التعريفات شيوعاً للتنمية المستدامة : (هو أنها التنمية التي تهيئ للجيل الحاضر متطلباته الأساسية والمشروعة، دون أن تخل بقدرة المحيط الطبيعي على أن يهيئ للأجيال التالية متطلباتهم، أو بعبارة أخرى : استجابة التنمية لحاجات الحاضر ، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها .

- بل إننا إذا عدنا إلى الجذور التاريخية لعلم الاقتصاد السياسي لوجدنا أنه " يهدف إلى دراسة سبل حسن تدبير البيئة لتأمين القدر الأكبر من الرخاء، ومن جودة نوعية الحياة المادية والفكرية في آن معاً".

فالتوصل بين علم الاقتصاد والبيئة، مبدأ استراتيجي في التربية البيئية، والوعي البيئي للحفاظ على البيئة عامة، والبيئات الهشة كما هي الحال في بيئاتنا خاصةً.

- إن مفهوم التنمية البيئية Eco-Development أضحى اليوم عنصراً رئيساً في الحفاظ على البيئة لأنه مفهوم يعني التنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية المبنية على نظام تقنيات يحترم البيئة، ويعظم من فوائدها على الأمد الطويل.
- فمفهوم التنمية البيئية أو ما يدعى بالتنمية المناسبة أو التنمية القابلة للاستمرار، إنما يعني التنمية السليمة بيئياً، أي التي تعتمد على إزاحة فكر التخاصم بين البيئة والتنمية، إلى فلسفة جديدة هي فلسفة الوفاق أو التكامل بينهما من أجل صالح الأجيال الحالية والأجيال المقبلة.
- إن مفهوم التكامل البيئي الإنمائي أو ما يسمى التنمية المستديمة أو القابلة للاستمرار: لا يطالب بصون الطبيعة في حالتها الأصلية كهدف رئيسي، ولكنه إنما يعني أتباع نمط في التنمية يقلل إلى أدنى حد ممكن، أو (يعكس) من تدهور أو تدمير الأساس البيئي الصالح للإنتاج والحياة الإنسان.

- وبمعنى آخر: "التنمية المستديمة هي عملية تغيير، تتناسق في إطارها كافة عمليات استغلال الموارد وإدارة الاستثمارات، وتوجيه التنمية التكنولوجية، والتغيير المؤسسي، وتؤدي إلى تعزيز الإمكانات المتاحة في الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات والتطلعات البشرية.

أهم التعاريف التي صدرت هو تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لسنة ١٩٨٧، وهو أكثر التعاريف انتشاراً "التنمية وهي التي تلبي وتواجه احتياجات الأجيال الحالية دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها .

نستعرض أهم الاتفاقيات والمواثيق على المستوى العالمي:

- اتفاقية لندن ١٩٥٤: وتتعلق بمكافحة التلوث البحري الناتج عن عمليات التفريغ العمدي للنفط من السفن.
- اتفاقية باريس ١٩٦٠ واتفاقية بروكسل ١٩٦٣: والمتعلقة بشأن المسؤولية المدنية في ميدان الطاقة النووية.
- معاهدة موسكو ١٩٦٣: والمتعلقة بوقف التجارب الدرية.
- معاهدة موسكو١٩٦٧: والمتعلقة بالمبادئ التي تحكم استكشاف الفضاء الخارجي.
- معاهدة بروكسل ١٩٦٩: والمتعلقة بمعالجة القواعد المنظمة للإجراءات الضرورية لحماية الشواطئ في حالات وقوع كوارث في أعالي البحار.
- اتفاقية بروكسل ١٩٦٩: والمتعلقة بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن التلوث بالنفط.
- اتفاقية بروكسل ١٩٧١: والمتعلقة بإنشاء صندوق دولي للتعويض عن الضرر الناتج عن التلوث بالنفط.
- اتفاقية بروكسل ١٩٧٠: والمتعلقة بالصيد وحماية الطيور.
- اتفاقية باريس ١٩٧٢: والمتعلقة بحماية التراث الطبيعي والثقافي.

- اتفاقية واشنطن ١٩٧٣: والمتعلقة بمنع الاتجار الدولي بالأجناس الحيوانية المهددة بالانقراض.
- اتفاقية منظمة العمل الدولية ١٩٧٧: المتعلقة بحماية العمال من الأخطار المهنية الناجمة في بيئة العمل عن تلوث الهواء وعن الضوضاء والاهتزازات.
- الإعلام العالمي للبيئة ١٩٧٢: والذي يعرف إعلان ستوكهولم والذي يعتبر اللبنة الأولى في صرح القانون الدولي للبيئة.
- مؤتمر قمة الأرض ١٩٩٢: وقد تضمن جدول أعماله قضايا متعددة أهمها: حماية الغلاف الجوي، حماية موارد الأرض والمياه العذبة، الإدارة السليمة بيئياً للتكنولوجيا الحيوية والنفايات الخطرة، منع الاتجار غير المشروع بالنفايات السامة، تحسين ظروف العيش والعمل على استئصال الفقر ومنع التدهور البيئي.

وقد أدى ظهور بعض التشريعات والقوانين إلى حدوث بعض الخلاف بين حكومات هذه الدول وبعض الشركات الصناعية التي تعمل فيها، حيث ترى بعض هذه الشركات في هذه القوانين قيوداً عليها وعبئاً على إنتاجها، مما جعلها تضرب بكثير منها عرض الحائط.

- في شهر ديسمبر ١٩٩٧ : إقرار بروتوكول كيويتو الذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدفينة ، والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة

- في أبريل ٢٠٠٢ : انعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانزبورغ بجنوب إفريقيا يهدف التأكيد على التزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة من خلال تقييم التقدم المحقق بعد مؤتمر الأمم المتحدة ١٩٩٢.

٣- متطلبات التنمية المستدامة:

❖- كيف يمكن للتنمية المستدامة أن تتحقق وتتواصل؟ إن السعي نحو التنمية المستديمة يتطلب ما يلي:

١- وجود نظام سياسي: يوفر مشاركة فعالة في اتخاذ القرارات.

٢- وجود نظام اقتصادي: يتمتع بالقدرة على إنتاج الفوائض والمعارف التقنية على أساس الاعتماد على الذات.

٣- وجود نظام اجتماعي: يقدم حلولاً للتوترات الناشئة عن التنمية.

٤- وجود نظام إنتاجي: يحترم الالتزام بالمحافظة على الأساس البيئي للتنمية.

٥- وجود نظام دولي: يستحث الأنماط الدائمة في مجال التجارة والتمويل.

٦- وجود نظام إداري : يتصف بالمرونة، ويتمتع بالقدرة على تصحيح أخطائه بنفسه.

٧- وجود نظام تكنولوجي: يبحث باستمرار عن حلول جديدة.

٤- الأهداف العامة للتنمية المستدامة(التنمية السليمة بيئياً):

وقد حددت الأهداف العامة للتنمية المستدامة بما يلي:

١- ترشيد إدارة واستخدام الموارد الوطنية الطبيعية.

٢- الاستفادة قدر الإمكان من تجارب البلدان المتقدمة صناعياً.

٣- تعميم استخدام التخطيط الإقليمي على كافة المستويات كافة والمراحل التخطيطية.

٤- التركيز على إعلام الجماهير بطبيعة التحديات التي تواجها.

٥- تقديم المساعدة إلى من هم أشد الناس فقراً لأنهم لا بديل لديهم غير تدمير بيئتهم.

٦- التنمية في إطار الاعتماد على الذات داخل الحدود الوطنية أو المحلية وفي القيود التي تفرضها الموارد الطبيعية.

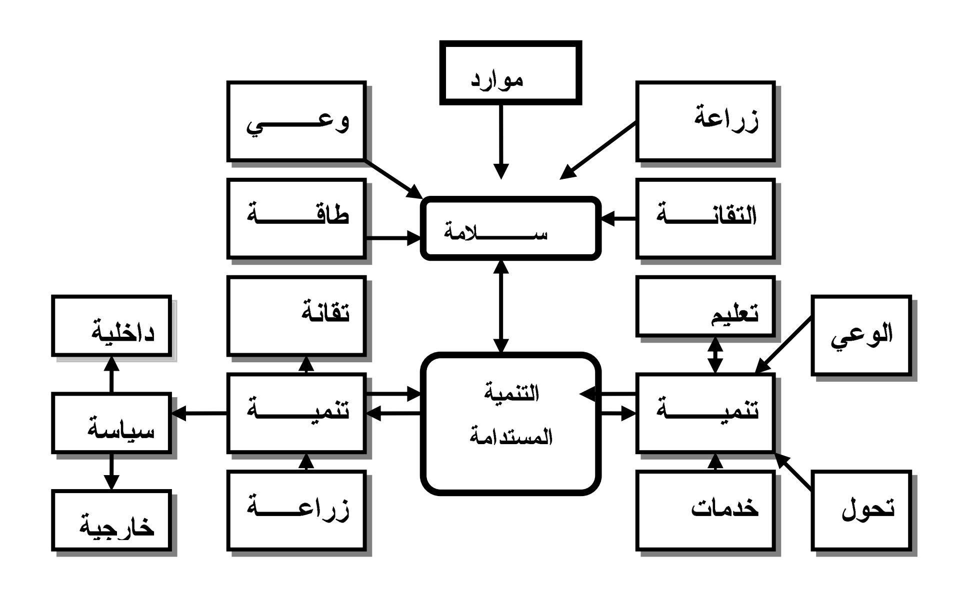
٧- التنمية التي تحافظ على البيئة والتي تحقق معدلات إنتاجية وربحية ثابتة قدر الإمكان على المدى الطويل.

٨- التركيز على العنصر البشري ودوره في تحقيق كل ما تقدم من أهداف.

إذاً التنمية المستدامة يتحدد وفق العلاقة التالية:

التنمية المستدامة = (التوازن البشري + الأمن المعيشي + الموارد + الطاقة النظيفة) / التلوّث

وبشكل عام يجب أن تكون السياسات الاقتصادية والاجتماعية قائمة على أساس قيم الحفاظ على البيئة وفي إطار منظومة بيئية متكاملة هدفها مردود التنمية المستدامة الإيجابي.



التنمية المستدامة = (البيئة السليمة + التنمية الاقتصادية + التنمية الاجتماعية)

٥- أبعاد التنمية المستدامة

والملاحظ من خلال التعريفات السابقة أن التنمية المستدامة تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها لإحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، ويمكن الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد مهمة وهى الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتقنية.

الأبعاد الاقتصادية:

وتشمل حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: فبالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية. ومن ذلك مثلاً أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم هو في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند ب ٣٣ مرة، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ال "OCDE" أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة. ولا تتوافق تنمية الأراضي مع تزايد عدد السكان فخلال العقدين الماضيين انخفضت حصة الفرد من مساحة الأراضي القابلة للزراعة ومساحة المحاصيل الدائمة من ٣٧٠ إلى 270 هكتار بشكل عام ، كما انخفضت حصة الفرد من المساحة المروية. ويجب إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك للطاقة والموارد الطبيعية و تحسين مستوى الكفاءة و تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي (دناتو، ٢٠٠٣).

الأبعاد البشرية:

تعني التنمية المستدامة فيما يتعلق بالأبعاد البشرية العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، وذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطاً حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرتها . وشهد سكان العالم تزايداً ملحوظاً ففي سنة ١٩٥٠ كان عدد سكان العالم يصل إلى حوالي ٢ مليار و٥٠٠ مليون

نسـمة؛ وبلـغ حـوالي ٦ مليـار و٢٦١ مليـون نسـمة ـ في سـنة ٢٠٠٠ ومـن المتوقـع أن يتزايد هذا العدد سنة ٢١٠٠ رغم مختلف القيود التي يمكـن وضعها إلى حـوالي ١١ مليـار نسـمة . وتـؤدي الزيـادة السـكانية الكـبيرة إلى تجمعـات سـكانية كبيرة تصل في العديـد مـن مـدن العـالم إلى أكثـر مـن عشـرة ملايـين نسـمة ، ويصـاحب ذلـك استنزاف المـوارد الطبيعيـة ، وأضـرار بيئـة. حيـث يعتبر ضغط السـكان مـن عوامـل تـدمير المسـاحات الخضـراء وتـدهور التربـة والإفـراط في استغلال الحيـاة البريـة والمـوارد الطبيعيـة الأخـرى. كمـا أن لتوزيـع السـكان أهميته فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضـرية ، ولاسـيما تطـور المـدن الكـبيرة لهـا عواقـب بيئيـة ضـخمة. حيـث تقـوم المـدن بتركيـز النفايـات والمـواد الملوثـة فتتسـبب في كـثير مـن الأحيـان في أوضـاع لهـا خطورتهـا في تـدمير الـنظم الطبيعيـة المحيطـة بهـا. ومـن هنـا ، فـإن التنميـة المسـتدامة تعـني النهـوض بتنميـة القـرى النشـيطة للمسـاعدة علـى إبطـاء حركـة الهجـرة إلى المـدن ، وتعـني اتخـاذ تـدابير مثـل الإدارة الزراعيـة السـليمة واعتمـاد تقنيـات تـؤدي إلى خفـض الآثـار البيئية الحضرية إلى الحد الأدنى .كما تشتمل التنمية المستدامة علـى اسـتخدام الموارد البشـرية استخداما كـاملا ، وذلـك بتحسـين التعليـم والخـدمات الصـحية. وتـوفير الميـاه النظيفـة. وحمايـة التنـوع الثقـافي.. .ويسـاهم تـأثير النمـو السـكاني بتـوفر المـوارد ونوعيـة البيئـة وعلـى المسـتوى العـالمي يعـني زيـادة عـدد السـكان استهلاك المزيد من الطاقة وزيادة التلوث البيئي . كمـا يعـني المزيـد مـن الطلـب علـى الأراضـي القابلـة للزراعـة والأراضـي السـكنية وتنـاقص الغابـات والمراعـي مما يساهم في المزيد من التلوث وفقدان التنوع الحيوي (دناتو ، ٢٠٠٣).

الأبعاد البيئية

وتتمثـل في إتـلاف التربـة ، اسـتعمال المبيـدات ، تـدمير الغطـاء النبـاتي والمصـايد ، حيث أن تعرية التربة يؤدي إلى نقص إنتاجيتهـا ، وفقـدان مسـاحات كـبيرة مـن الأراضي الزراعية. كمـا أن الإفـراط في اسـتخدام الأسمدة ومبيـدات الحشـرات

يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والجوفية. والإضرار بالغطاء النباتي والغابات أو تدميرهما ، فقد حدثت ضغوط شديدة على موارد التربة العالمية والغابات المدارية منذ ١٥٠ سنة مما اثر على التنوع البيولوجي ونقصان الأراضي الزراعية والموارد المائية. فخلال النصف الثاني من القرن العشرين تدهور ما يقرب من ١١ % من الأراضي المكسوة بغطاء نباتي عبر العالم إلى حد أتلف وظائفها البيولوجية الأصلية ، وقد أصبح إصلاح هذه الأراضي باهظ التكلفة أو ربما مستحيلا في بعض الحالات ، حيث أن تدمير المناطق الخضراء خلال القرنين الماضيين تسبب في مخاطر أصابت تنوع الكائنات الحية والمجتمعات البيئية التي تعيش فيها بشكل لم تتعرض له في أي وقت مضي . كما تعرضت المياه العذبة للتناقص بشكل مستمر ومتزايد نتيجة تزايد استهلاك المياه من اجل الشرب و الزراعة فتزايد السكان والتنمية الصناعية يزيدان من تلوث المياه وندرتها ؛ كما يشكل الإنتاج الصناعي أحد العوامل الرئيسية المهددة للبيئة. فمثلاً يصل استهلاك الدول الصناعية من الطاقات الحرارية إلى ٤٣ % من مجموع الاستهلاك العالمي من الطاقة. كما تساهم هذه الدول بنصيب كبير جدا في عبء التلوث العالمي ، حيث أطلقت سنة ١٩٨٩ ما يقرب من ٤٠ % من الانبعاثات العالمية من أكاسيد الكبريت و٤٥ % من انبعاث أكاسيد النتروجين التي تعتبر المصادر الرئيسية للأمطار الحامضية . كما أنتجت هذه البلدان ٦,٨ % من النفايات الصناعية في العالم إذا قيست بالوزن كما تسببت في ٣٨ % من التأثير المحتمل على الغلاف الجوي للاحتباس الحراري العالمي الناتج عن انبعاث الغازات. مما سيتسبب بدوره في ارتفاع منسوب مياه البحر يصل إلى أكثر من خمسة أمتار وبالتالي إلى إغراق المناطق الساحلية ، هذا إلى جانب أن الجفاف والفيضانات . كما أن الضغوط السكانية وتدهور البيئة تضعف من الإنتاج الزراعي ففي حين أن الإنتاج الزراعي في تحسن في بعض المناطق خاصة في البلدان المتقدمة إلا أن مناطق أخرى تعيش تدهوراً حقيقياً في هذا المجال ، ففي

مصر مثلا تقدر تكاليف تدهور البيئة بحوالي ٥. ١٤ مليار جنيه أي ما يعادل ٨. ٤ من إجمالي الناتج القومي وإجمالي تكاليف تدهور نوعية المياه وتلوث المجاري المائية تعادل ٩. ٢ مليار جنيه سنويا. وبشكل عام تقدر خسارة إنتاج القمح بسبب تدهور الأراضي بحوالي ١٢ مليون طن سنويًا أي نصف إجمالي إنتاج الحبوب سنويًا. كما يتم استغلالها مصائد كثيرة للأسماك في المياه العذبة أو المياه البحرية بمستويات غير مستدامة. وبالتالي يجب حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد ، وهذه الأهداف يحتمل تضاربها ، ومع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل. وتعني التنمية المستدامة هنا استخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة ، وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتقنيات زراعية محسنة تزيد مستويات الإنتاجية والاستخدام الأمن للأسمدة الكيميائية والمبيدات بما يضمن عدم تدهور الأنهار والبحيرات وتهديد الحياة البرية وتلوث الأغذية المائية. وكذلك إدارة الري بشكل مناسب لتفادي خطر تملح الترب وتغدقها .

وتعاني المياه الجوفية من التدهور الكمي والنوعي حيث يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة. كما أن النفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية ، وتهدد البحيرات والمصبات وبالتالي فان التنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد لإهدار المياه وتحسين كفاءة شبكات المياه. وتزيد عملية تغير المناخ أيضاً من تعرض البلدان للكوارث مما يهدد نظم معيشة السكان وتطلعات التنمية في البلدان النامية حيث إن تدهور الموارد الطبيعية والنظم البيئية وضياع التنوع البيولوجي عوامل تساهم في زيادة التعرض للكوارث ،وفي ظل مثل هذه الظروف فان عدم وجود إدارة مناسبة

للبيئة واليات لتخطيط وتنظيم استخدام الأراضي يمكن أن يفاقم من تعرض البلدان للكوارث ، كما أن الإدارة السيئة للموارد والأساليب الزراعية تساهم في تدهور الموارد الطبيعية بشكل كبير (لجنة الأمن الغذائي العالمي ، ٢٠٠٣) . حيث تعاني البيئة من تقلص ملاجئ الأنواع البيولوجية بسبب توسع استخدامات الأراضي ، مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، وتتعرض الغابات المدارية والنظم البيئية للشعب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة وسواها من الملاجئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع، إضافة إلى تسارع انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية. والتنمية المستدامة هنا تعني المحافظة على التنوع البيولوجي بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم البيئية بدرجة كبيرة وإن أمكن وقفها. كما تعني أيضا عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية (بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية) يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة. والمحافظة على طبقة الأوزون والنظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية. ومن أهم أسباب التدمير البيئي هو كون البيئة الطبيعية ملكية عامة مشاعة مفتوحة أمام الجميع، أي عدم وجود مالك محدود لموجودات البيئة . ونظرًا لأن البيئة تعتبر ملكاً مشاعاً فإن قيمة موجوداتها تحسب عند مستوى التعرفة صفر . والقسم الأعظم من السلع البيئية التي تعتبر سلعًا عامة تتمتع(بخلاف الأملاك الخاصة) بسمتين أساسيتين، هي أن القسم الأعظم من هذه السلع يصعب تجزئته ولا يمكن أن يباع وأن أي فرد يستطيع وبحرية أن يستخدم هذه السلع، وباعتبار أن أي شخص يستطيع أن يستهلك السلع البيئية بشكل مجاني فإنه سوف يستهلك من هذه السلع بقدر ما يستطيع ما دام غير ملزم بدفع أي تكلفة .

الأبعاد التقنية:

كثيراً ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وترب لذا يجب استعمال تقنيات صديقة للبيئة في المرافق الصناعية أما في البلدان النامية: فالتلوث بالنفايات المتدفقة في كثير منها لا يخضع للرقابة إلى حد كبير. ومع هذا فليس التلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي. وأمثال هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لاستعمال تقنيات تفتقر إلى الكفاءة ، وتكون نتيجة أيضا للإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية. وتعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى استعمال تقنيات صديقة للبيئة أكفأ وتخفيض استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد. وينبغي أن يتمثل الهدف في عمليات أو نظم تقنية تتسبب في نفايات أو ملوثات أقل بالدرجة الأولى ، وإعادة تدوير النفايات داخليا وتعمل مع النظم الطبيعية ،أو تساندها. وغالبا ما تكون التقنيات المستخدمة أقل كفاءة. والتنمية المستدامة تتطلب الإسراع بالأخذ بالتقنيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات الاقتصادية في هذا المجال وتطبيقها. وذلك للحد من التدهور في نوعية البيئة. وحتى تنجح هذه الجهود فهي تحتاج أيضا إلى استثمارات كبيرة في التعليم والتنمية البشرية. كما أن استخدام المحروقات يستدعي اهتماماً خاصاً لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية. فالمحروقات يجري استخراجها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بسبب ذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء وللأمطار الحمضية والاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ. والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها. وسيكون للتغييرات التي تترتب عن ذلك في درجات الحرارة وأنماط سقوط الأمطار ومستويات سطح البحر فيما بعد آثاراً مدمرة على النظم البيئية وتهدف التنمية المستدامة في هذا المجال : إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية. وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من

استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية. وسيكون من المتعين على البلدان الصناعية أن تتخذ الخطوات الأولى للحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون واستحداث تقنيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر، وتوفير إمدادات من الطاقة غير الحرارية (دناتو، ٢٠٠٣).

المبحث الثامن

السياحة البيئية والاستدامة

"عودوا إلى الطبيعة فإنكم
تجدون فيها جذوركم"
جان جاك روسو

لقد أصبحت صناعة السياحة ضحية للتغيرات المناخية في العالم وطالما مثلت وسيلة اقتصادية أساسية للحياة لكثير من البلدان وإن أي جهود لتحجيمها تعني قطع أرزاق ملايين البشر.

(ketzkowltz:2007.284): وقد أقر اجتماع دافوس إعلاناً ربط لأول مرة السياحة بالبيئة والتنمية. وقد حضره ممثلون عن عدة وكالات للسياحة في العالم.

ومن جانب آخر فقد أوضح رئيس منظمة السياحة العالمية (فرانسيسكو فرانغيالي) إن صناعة السياحة في العالم تسهم في تخفيف الفقر وفي الوقت نفسه صارت ضحية للتغيرات المناخية في العالم وطالما مثلت وسيلة اقتصادية أساسية للحياة لكثير من البلدان وإن أي جهود لتحجيمها يعني قطع أرزاق ملايين البشر. (www.Aljazeera.net, Portal:2007)

وأشار إلى أن اجتماع دافوس أقر إعلاناً ربط لأول مرة السياحة بالبيئة والتنمية. وقد حضر الاجتماع ممثلون عن عدة وكالات للسياحة في العالم.

وتظهر أرقام أصدرتها منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة : أن عدد السياح في العالم بلغ في أول ثمانية أشهر من العام الحالي ٦١٠ مليوناً ، ما يمثل

زيادة ٥,٦٥ عن الفترة نفسها من العام الماضي. وفي حال استمرار هذه الزيادة فإن عدد السياح في العالم هذا العام سيصل إلى ٩٠٠ مليون، وقد يصل العدد إلى ١,١ مليار عام ٢٠١٠ وإلى ١,٦ مليار عام ٢٠٢٠. (مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة: ٢٠٠٥. ٣)

إن السياحة البيئية: هي عملية تعلم وثقافة وتربية بمكونات البيئة، وبذلك فهي وسيلة لتعريف السياح بالبيئة والانخراط بها..

أما السياحة المستدامة: فهي الاستغلال الأمثل للمواقع السياحية من حيث دخول السياح بأعداد متوازنة للمواقع السياحية على أن يكونوا على علم مسبق ومعرفة بأهمية المناطق السياحية والتعامل معها بشكل ودي، وذلك للحيلولة دون وقوع الأضرار على الطرفين.

وتلبي السياحة المستدامة احتياجات السياح مثلما تعمل على الحفاظ على المناطق السياحية وزيادة فرص العمل للمجتمع المحلي. وهي تعمل على إدارة كل الموارد المتاحة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو جمالية أو طبيعية في التعامل مع المعطيات التراثية والثقافية، بالإضافة إلى ضرورة المحافظة على التوازن البيئي والتنوع الحيوي.

وقد ركزت المنظمة العالمية للسياحة WTO على مفهوم السياحة المستدامة في إعلان "مانيلا" (١٩٨٠)، وفي "أكوبولاكو" (١٩٨٢)، وفي "صوفيا" (١٩٨٥)، وفي "القاهرة" (١٩٩٥).

وموضوع السياحة المستدامة : هو تعبير جديد برز في العالم وله معاني متباينة وتعبيرات عديدة، وأبرز ما في معاني الاستدامة في السياحة قابلية المكان السياحي للبقاء في ساحة المنافسة تجاه الجديد في عالم السياحة الذي يتمتع بقوة جذب محبي الاستطلاع وقابليته للبقاء لأمد طويل الأجل محافظاً على مزاياه الثقافية ومتوازناً مع البيئة بعناصرها كافة.

حيث من المتوقع أن عدد السياح في العالم سيزداد عن المليار عام (٢٠١٠) وهذا سيسبب الضغط على الشواطئ والمصايف الجبلية ومراكز المدن والمواقع الأثرية والقرى الريفية الطبيعية بشكل يعرضها للخطر، ولهذا فإن تخطيط التنمية السياحية يجب أن يكون عقلانياً وبمبدأ الاستدامة. أي النظر للمستقبل البعيد ودراسة طاقة استيعاب المكان بدقة ومن ثم وضع أسلوب استخدام مزاياه السياحية بشكل متوازن وبشكل يبقيه صالحاً للاستعمال للأجيال القادمة.

١- ما هي السياحة المستدامة؟.

يشير مفهوم السياحة المستدامة إلى الجهود الهادفة إلى التقليل من التأثيرات البيئية السلبية المصاحبة للأنشطة السياحية بأطيافها الواسعة والمساهمة الفعّالة في المحافظة على الخصائص والمعطيات البيئية في إطار ما أصبح يعرف بالتنمية المستدامة.

السياحة المستدامة : هي نقطة التلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية، ولكنها في الوقت ذاته : تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها.

وقد عرفت المنظمة العالمية للسياحة "السياحة المستدامة" كما يلي:

" التنمية المستدامة للسياحة هي التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها : التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة

ولاستدامة السياحة، كما هو الحال بالنسبة لاستدامة الصناعات الأخرى، هنالك ثلاثة مظاهر متداخلة:

- الاستدامة الاقتصادية.
- الاستدامة الاجتماعية.
- الاستدامة البيئية.
- **الاستدامة الاقتصادية** : إن غالبية مؤسسات صناعة الضيافة مؤسسات صغيرة أو متوسطة الحجم، وتشكل الاستثمارات التي تنتمي إلى سلاسل عالمية نحو (٢٠٪) من هذه الاستثمارات، في حين أن (٨٠٪) هي استثمارات صغيرة، وفي الولايات المتحدة وأوروبا تختلف النسبة بحيث تشكل مؤسسات الضيافة الدولية (٣٠٪) والمؤسسات الصغيرة نحو (٧٠٪).

الاستدامة الاجتماعية والثقافية : تمثل تقليل نسب البطالة ومشاركة المرأة في النشاطات السياحية تنشيط الصناعات الحرفية واليدوية ذات البعد الفلكلوري والشعبي والموروث الحضاري .

الاستدامة البيئية : تضم العناصر والأنظمة الحيوية، التي تقدّمها الطبيعة كليّاً، مثل سطح الأرض وما عليه من جبال ووديان وغابات وأنهار ومحميات وصحارى، وأنواع المشاهدات والخبرات الواسعة المتضمنة فيها، أو التي عمل عليها الإنسان مثل الحدائق والمنتزهات والعوامل المناخية وما تقدّمه من عناصر وإمكانات وتحوّلات في الصيف أو الشتاء، في الربيع أو الخريف، وبحيث تتحوّل هذه العناصر إلى مكوّنات سياحية كبرى، من مشاهدة الغروب على شاطئ البحر أو ممارسة التزلج فضلا عن العوامل البيولوجية مثل الثروات النباتية المتنوعة، من أزهار، وأشجار، ونباتات، ومياه معدنية، إلى الثروة الحيوانية والسمكية.

الاستدامة تشمل بالضرورة على الاستمرارية، وعليه فإن السياحة المستدامة تتضمن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بما في ذلك مصادر التنوع الحيوي وتخفيف آثار السياحية على البيئة والثقافة، وتعظيم الفوائد من حماية البيئة والمجتمعات المحلية. وهي كذلك تحديد الهيكل التنظيمي المطلوب للوصول إلى هذه الأهداف.

كما أن بعض الدراسات تفضل أن تطلق مصطلح التطوير المستدام للسياحة بدلاً من مصطلح السياحة المستدامة وذلك لسببين:

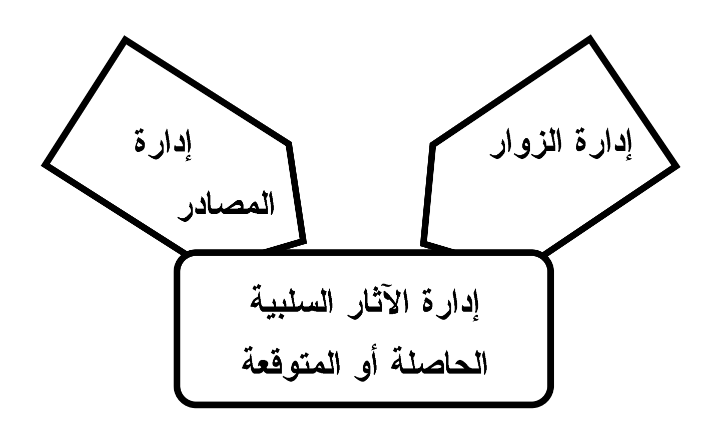
١. تعدد العوامل المناخية وانعكاسها على المشروع السياحي ومستقبله.

٢. تداخل العوامل المناخية فيما بينها والتي يلزم التنبؤ بها وتحليل أثارها.

لكي تصبح السياحة مستدامة يجب أن يتم دمجها مع كل مجالات التطوير للقطاعات الداعمة للبيئة والسياحة ، كما أن بعض أوجه السياحة مثل رحلات الطيران الطويلة لا يمكنها أن تصبح مستدامة لمجرد تطور التكنولوجيا أو تحسن الظروف المرافقة بل يمكن أن تقدم خدمات صديقة آمنة وللبيئة.

ولابد أيضاً من فهم مناخ الاستثمار السياحي من خلال ما يلي : (عشوش ١٩٩٣،٣٠):

الشكل يوضح متطلبات الإدارة السياحية المستدامة



مما تقدم يتجلى الاستدامة في السياحة من خلال النقاط الآتية:

١- الاستدامة تقتضي المحافظة على الموارد الطبيعية والتاريخية والثقافية والموارد الأخرى المتعلقة بالسياحة، بهدف ضمان استمرار بصلاحية استخدامها في المستقبل كما هي تقدم الفوائد للمجتمع حالياً، لأن أهمية الاستدامة في السياحة مرتبطة باعتماد السياحة على تلك الموارد كمشوقات وكسلع تجذب السياح، فمعالم البيئة الطبيعية والمواقع التاريخية والتراثية والأثرية في المكان هي رأس المال الثابت، فإذا كانت تلك الموارد مشوهة أو مهملة فإن السياحة تبقى بعيدة ومتعذرة، ولهذا فإن البداية في تحقيق الاستدامة لتلك المواقع تبدأ من حمايتها وصيانتها بشكل يمهد لتطويرها وتقديمها ضمن العرض السياحي بالشكل المناسب

٢- تنمية السياحة وفق قواعد الاستدامة تؤمن تخطيطها وإدارتها ويجنبها المشاكل البيئية والاجتماعية، وتدفع السلطات لدراسة وتحديد طاقة الاستيعاب وتعليمات الاستخدام لتلك الموارد من قبل السكان والسياح ونظام الإشراف والضوابط المتعلق بتلك الأمور.

٣- معايير ومستويات الجودة في البيئة هي ناحية مهمة في عملية اتخاذ قرار الزيارة من قبل السائح للمقصد السياحي.

٤- لقد أصبح انطباع السائح عن المكان قبل وأثناء الزيارة عاملاً مهماً في مدى إقبال السياح والزوار على الزيارة .

٥- عوائد السياحة تنعكس على المجتمع المحلي وعلى السلطات المحلية أن تعمل على توزيع معظم تلك العوائد على أوسع شريحة من السكان المحليين، وبذلك يصبح أولئك السكان عنصراً داعماً لتحقيق شروط الاستدامة للسياحة

٦ ـ والجدير بالذكر: أن الإطار السياسي لتنفيذ الاستدامة ضروري وحيوي لما يحويه من توجيهات وتعليمات وضوابط تشرف السلطات المحلية على تطبيقها بمراقبة وتتبع مستمر وشامل .

٢- ظهور السياحة المستدامة:

مع توجه العالم إلى القرن الحادي والعشرين ظهر مفهومان رئيسيان في مجال ترشيد السياحة:

الأولى : تدعو إلى مسؤولية أكبر تجاه احترام سكان المقصد وثقافتهم، وهذا المطلب جاء نتيجة نمو ظاهرة الآثار السلبية من قبل السياحة والسياح على المضيفين وبيئتهم .

الثانية : تدعو إلية مسؤولية أكبر على السياح من المسافرين، وذلك جاء نتيجة نمو نماذج جديدة من الاستهلاك مما دفع السياح وخاصة الأفراد إلى ا لتعليم وتطوير الذات كدافع لسفرهم . وقد كانت تلك القوتان البداية لنشوء مفهوم السياحة المستدامة ، وبلورة أسسها .

لا يمكن أن تصبح السياحة مستدامة إلا إذا أخذ مستثمرو ومطورو السياحة بالأمور التالية :

أ ـ مراعاة القدرة الطبيعية على تجديد الموارد الطبيعية وإنتاجيتها المستقبلية .

ب ـ إدراك المساهمة التي يمكن أن يقدمها الناس، المجتمعات، العادات وأنماط الحياة للخبرة السياحة، وتقبّل وجوب أن يكون لهؤلاء الناس .

حصة متساوية في النوافذ الاقتصادية للسياحة .

ج ـ الإصغاء إلى المواطنين المحليين في الأماكن السياحة .

ويشير (Dina mantis & Ladkin 1999) إلى ما ذكره (Marphy 1994) : بأن التنمية السياحة المستدامة تركز على كفاءة استغلال و إدارة الموارد بحيث تلبي الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية . على أن تتم عملية التنمية هذه مع المحافظة على الخاصية التراثية والثقافية ودورة الحياة الفطرية والتنوع البيولوجي وأنظمة دعم الحياة الطبيعية في البلد المضيف . ومن ناحية أخرى فإن (Green عام 1995) . يركز على أهمية أن تشمل عملية تخطيط استخدام الأراضي بشكل مسبق ويتم تقنين عملية استخدامها للأنشطة السياحية من منطلق تحقيق مبدأ الاستدامة .

٣- مبادئ السياحة المستدامة: Principles For Sustainable Tourism :

لابدّ من الإشارة إلى توجهات المنظمات الدولية في مجال حماية البيئة المتمثلة بإصدار المواصفة القياسية(Iso ١٤٠٠١) المتعلقة بإدارة الجودة البيئية وتعتبر هذه المواصفة ثمرة جهود مؤتمر ابودي جانيرو عام (١٩٩٢) حول البيئة والتنمية وعلى أثرها صدر عن المنظمة العالمية للتفتيش والسيطرة المواصفة (Iso ١٤٠٠١) من أجل تحسين الأداء البيئي والتي تم صياغتها عام (١٩٩٦) وفق مبادئ وقيم إدارة الجودة الشاملة وعلى أساس المواصفة (Iso ٩٠٠٠) (الفضل والطائي 308.2004 :)

وعند محاولة دمج الرؤى والقضايا سابقة الذكر والتي تتعلق بالسياسات والممارسات المحلية، يجب أن تؤخذ المبادئ التالية بعين الاعتبار وهي كما جاءت :

(Source : Globe 90 Conference Tourism Stream Action Strategy for Sustainable Tourism Development . Vancouver BC Canada.)

١ ـ التخطيط السياحي و برامج التنمية : يجب أن تكون جزءاً من استراتيجيات تتبني مبدأ الشمول والتكامل مع القطاعات والأنشطة الأخرى في الموقع وفي البلد ككل ، والعملية يجب أن تضم الجهات العامة والخاصة وفئات من المواطنين وأفراد معينين، وبهذا يكون التخطيط عقلانياً والتنفيذ عملياً .

٢ ـ الوكالات والمؤسسات والمجموعات السياحية وجميع المعنيين بالسياحة يجب أن تعتمد أخلاقيات عمل وأسس تحقيق احترام الثقافة والبيئة للمنطقة المضيفة ـ الاقتصاد والطريقة التقليدية للحياة ـ المجتمع والسلوك العام – والسلطة والنظم السياسية .

٣ ـ السياحة يجب أن تخطط أو تدار بأسلوب التوجيه الذي يهدف إلى حماية الاستخدامات الاقتصادية المناسبة للموارد الطبيعية والبشرية في المناطق المضيفة .

٤ ـ السياحة يجب أن تعتمد العدالة عند التفكير بتوزيع الفوائد والأعباء بين مرّوجي السياحة والناس المضيفين والمناطق.

٥ ـ المعلومات الدقيقة والبحوث والاتصالات عن طبيعة السياحة وأثارها على الإنسان البيئية الثقافية المدروسة يجب توفيرها قبل وخلال عملية التطوير وخاصة بالنسبة للسكان المحليين الذين يجب أن يساهموا بالعملية والتأثير على توجهات التنمية وأثارها وضمان المصلحة العامة والمحلية .

٦ ـ يجب تشجيع السكان المحليين وإعدادهم لأدوار قيادية في التخطيط والتنمية بدعم من الحكومة والسلطات المحلية بالتشغيل والتمويل والتسهيلات الأخرى.

٧ ـ تحليل المعلومات عن الاقتصاد والمجتمع والبيئة يجب أن يكون متكاملاً ويجب الإعداد له قبل بداية أي مشروع رئيسي مع اعتبارات الحرص على حدود التنمية المناسبة والطرق التي توازنها الاستعمالات الموجودة وأنماط الحياة والاعتبارات البيئية

٨ ـ في كل مرحلة من مراحل التنمية والعمليات السياحة يجب وضع برامج تقييم دقيقة ومعايرة وحلول وسيطة : لكي تسمح للسكان المحليين والآخرين بالاستفادة من الفرص والتكاليف مع المتغيرات المستجدة .

٤- أهداف وخواص السياحة المستدامة :

❖ الأهداف :

١ ـ تحسين نوعية الحياة للمجتمع المضيف .

٢ ـ المحافظة على المساواة في حقوق الاستفادة بين الأجيال الحالية والمقبلة .

٣ ـ حماية نوعية البيئية بالمحافظة على التنوع البيئي ونظمها والوضع الحيوي .

٤ ـ صيانة الأصالة الثقافية والتماسك الاجتماعي للجماعات .

٥ ـ تقديم نوعية عالية من المعلومات والخبرات بالشكل المناسب للزوار .

❖ خصائص السياحة المستدامة:

أهم خصائص السياحة المستدامة يمكن الإشارة إليها كما يلي:

- أنها تقدم المعلومة للسياح والمسافرين ليتعلموا ليس فقط عن المواقع السياحية التي يقصدونها وإنما أيضاً للمساعدة في المحافظة على الخصائص والمعطيات البيئية لها.
- أنها تحافظ على الميزات المحلية للمواقع السياحية والمتمثلة بالنواحي المعمارية والتراثية والإيكولوجية.

- أنها تكون موجهة بشكل رئيسي لمنفعة السكان المحليين : بحيث يتم إعطاء الأولوية في الوظائف والتدريب للسكان المحليين.
- أنها تحافظ على الموارد الطبيعية، وخاصة غير المتجدد منها، وعلى التقليل من سلبيات التلوث والنفايات، والحد من استخدام الطاقة والمياه، والمواد الكيماوية، وحتى الإضاءات الليلية غير الضرورية.
- أنها تعلم السياح والزوار كيفية التعامل باحترام مع عادات وتقاليد السكان وقيمهم الثقافية. كما تؤدي إلى زيادة الوعي بين السكان المحليين بأهمية التعامل مع تطلعات وسلوكيات الزوار والسياح : لتحقيق التناغم والتجانس بين السكان المحليين، والسياح والزوار.
- أنها تعمل جاهدة للمحافظة على الجودة، ذلك أن مقياس النجاح - لا يعتمد على أعداد السياح والزوار، وإنما على مدة إقامتهم، والأموال التي ينفقونها في مواقع الاستدامة السياحية.
- تحقيق أعلى درجات الرضا بين الزوار للمواقع السياحية بحيث يشجع هؤلاء أصدقاء على الاستمتاع بالخبرات والتجارب التي اكتسبوها، وبالتالي : إرسال المزيد من الزوار والسياح لهذه المواقع، وذلك لإدامة النشاط السياحي فيها.

٥- الإجراءات لتحسين الاستدامة في السياحة الإيكولوجية:

تستدعي التحديات والمشكلات التي تواجه برامج الاستدامة لتطوير السياحة الإيكولوجية ضرورة القيام بإجراءات فعالة للارتقاء بمعايير الاستدامة والمحافظة على مكونات السياحة الإيكولوجية. أما أهم الإجراءات المطلوبة فتكمن في الجوانب التالية:

١- إجراءات في مجالات التنظيم والاعتماد :
(Regulation and Accreditation)

بما أن المشكلات البيئية والإيكولوجية أصبحت ظاهرة عالمية تعاني منها معظم الدول، فإن الكثيرين من المختصين والباحثين في مجال البيئة والإيكولوجية : يطالبون بتبني معايير دولية لاعتماد المؤسسات التي تمارس أنشطة في المجالات البيئية والإيكولوجية. كما دعا هؤلاء المتخصصين إلى إصدار تشريعات وقوانين، وأنظمة للسيطرة على المشكلات، والتحديات المتنامية التي تواجهها أنشطة وبرامج السياحة الإيكولوجية. وطالبوا أيضاً بإنشاء مجلس تنظيمي (Regulatory Boards) : يتولى الإشراف على القضايا الإيكولوجية والبيئية، وتنظيم الأنشطة المرتبطة بها.

٢- برامج التوعية والتعليم
(Awareness and Education Programs)

ويرتبط بهذا النوع من الإجراءات بتوعية الزوار والسياح بالخصائص الإيكولوجية للمواقع السياحية المستهدفة في برامج رحلاتهم، وضرورة الرفق بالبيئة. كما تتضمن هذه الإجراءات تعيين مرشدين، وأدلاء سياحة أيكولوجية بعد خضوعهم لدورات تدريبية مكثفة، ليكونوا قادرين على الموازنة بين رغبات الزوار والسياح من جهة، وحساسية مواقع السياحة الإيكولوجية من جهة أخرى.

٣- إجراءات للسيطرة على الشركات الكبرى التي تحتكر العوائد المالية لأنشطة السياحة الإيكولوجية
(Controlling Monopoly by Big Companies)

وقد أشارت البيانات إلى أن الشركات الاحتكارية في : "نيبال" و"زمبابوي" تحصل على أكثر من : (٩٠٪) من عوائد السياحة الإيكولوجية، بينما يحصل السكان على أقل من (٥٪). وترتبط بهذه الإجراءات ضرورة العمل على توسيع دور السكان المحليين، والمجتمعات المحلية بالاستفادة من الفرص

الاقتصادية والمتمثلة بإنشاء مشاريع صغيرة يتولى إدارتها السكان المحليون وذلك في إطار الجهود الهادفة لاحتواء مشكلات الفقر والبطالة.

٤- إجراءات لإدارة الموارد الطبيعية لغايات تطوير السياحة الإيكولوجية (Natural Resources Management):

وهذا يتطلب وضع خطط تنموية، وبرامج فعّالة لصيانة هذه الموارد والمحافظة عليها. وترتبط هذه الإجراءات عادة بتشجيع المنظمات الأهلية غير الحكومية (NGO's) للقيام بأدوار أوسع بدءً بالدراسات والخطط، وانتهاءً بتنفيذ البرامج والمشاريع السياحية. كما تتضمن هذه الإجراءات تشجيع السكان المحليين والمجتمعات المحلية على المشاركة، والاندماج في مشاريع السياحة الإيكولوجية.

٥- العمل على إنشاء وكالات سفر ،ومكاتب سياحية متخصصة بالسياحة الإيكولوجية في جميع أرجاء العالم:

بحيث يكون لديها كوادر مدربة ومؤهلة لتوجيه السياح والزوار إلى مواقع السياحة الإيكولوجية، وذلك على غرار ما تقوم به بعض الشركات العالمية المتخصصة مثل (Frontier) و(World Expeditions) و (Explore Worldwide).

٦- تنمية السياحة المستدامة :

لتحقيق التنمية السياحية المستدامة، سنورد بعض المبادئ والأنظمة التي لاقت نجاحاً في المواءمة بين رغبات ونشاطات السياح من جهة، وحماية الموارد البيئية والاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى، **وذلك بهدف تطبيقها وهي:**

١- وجود مراكز دخول في المواقع السياحية: لتنظيم حركة السياح، وتزويدهم بالمعلومات الضرورية.

٢- ضرورة توافر مراكز للزوار : تقدم معلومات شاملة عن المواقع، وإعطاء بعض الإرشادات الضرورية حول كيفية التعامل مع الموقع، ويفضل أن يعمل

في هـذه المراكـز السـكان المحليـون الـذين يـدربون علـى إدارة الموقـع، والتعامل مع المعطيات الطبيعية.

٣- ضـرورة وجـود قـوانين وأنظمـة تضـمن السـيطرة علـى أعـداد السـياح الوافـدين، وتـأمينهم بالخـدمات والمعلومـات، وتـوفير الأمـن والحمايـة بـدون إحداث أي أضرار بالبيئة.

٤- ضرورة وجود إدارة سليمة للموارد الطبيعية والبشرية في المنطقة يمكنها أن تحافظ على هذه المكتنزات للأجيال القادمة من خلال عناصر بشرية مدربة.

٥- التوعية والتثقيف البيئي : من خلال توعية السكان المحليين أولاً بأهمية البيئة والمحافظة عليها، فكثيراً ما نلاحظ أن السكان المحليين هم الذين يسعون إلى تخريب وتدمير بيئتهم لأسباب مادية، ولكن هؤلاء لا يعرفون أنهم يدمرون قوتهم ومستقبل أولادهم من خلال هذا التخريب : ولذلك يجب التركيز على التوعية والتثقيف البيئي للسكان المحليين : وللعاملين في الموقع، مع الحرص على وجود اللوحات الإرشادية التي تؤكد على أهمية ذلك.

٦- تحديد القدرة الاستيعابية للمكان السياحي، بحيث يحدد أعداد السياح الوافدين للمنظمة السياحية بدون ازدحام واكتظاظ، حتى لا يؤثر ذلك على البيئة الطبيعية والاجتماعية من جهة، وعلى السياح من جهة أخرى، فيرون بيئة جاذبة توفر لهم الخدمات والأنشطة، **وهناك عدة مصطلحات للقدرة الاستيعابية منها:**

أ- **الطاقة الاحتمالية المكانية:** والتي تعتمد على قدرة المكان في استيعاب الحد الأعلى من السياح- حسب الخدمات المتوفرة في الموقع.

ب- **الطاقة الاحتمالية البيئية** :وهي تعتمد على الحد الأعلى من الزوار الذين يمكن استقبالهم بدون حدوث تأثيرات سلبية على البيئة والحياة الفطرية وعلى السكان المحليين.

ت- **الطاقة الاحتمالية النباتية والحيوانية**: وهي تعتمد على الحد الأعلى من السياح الذي يفترض وجودهم بدون التأثير على الحية الفطرية، وهي تعتمد على جيولوجية المنطقة والحياة الفطرية وطبيعة الأنشطة السياحية.

ث- **الطاقة الاحتمالية للسياحة البيئية**: أي الحد الأعلى من السياح الذين يمكن استقبالهم في الموقع وتوفير كافة المتطلبات والخدمات لهم وبدون ازدحام، على أن لا يؤثر عددهم على الحياة الفطرية والبيئية والاجتماعية في الموقع. ولا يوجد رقم محدد طوال العام لأعداد السياح، وإنما يزداد وينقص حسب مواسم السنة من حيث موسم التزهير عند النباتات والتفقيس عند الطيور.

٧- دمج السكان المحليين وتوعيتهم وتثقيفهم بيئياً وسياحياً.

٨- توفير مشاريع مدرة للدخل للسكان المحليين، مثل الصناعات الحرفية التقليدية ومرافقة الدواب لنقل السياح وتشجيع الزراعة العضوية فضلاً عن العمل كمرشدين سياحيين.

٩- تضافر كل الجهود لنجاح السياحة البيئية من خلال تعاون كل القطاعات ذات العلاقة بالسياحة، مثل القطاع الخاص والحكومي والمؤسسات الرسمية والهيئات غير الحكومية (NGOs) والسكان المحليين.

٧- التخطيط للتنمية السياحية المتواصلة(المستدامة):[١]

برنامج : (٢١) أبرز مواضيع ومهام ذات أولوية ، والموضوع المحدد بالبند الرابع يخص التخطيط للتنمية المستدامة للسياحة ، لأنه على السلطات مسؤوليات أكبر في مجال التنمية ،والتخطيط لمكونات السياحة، والتسهيلات، والبنية التحتية في مناطقهم : ولهذا ركزنا على مهام السلطات المحلية في هذا الدليل ، ويتضمن البيان التالي ملخصاً عما تضمنه الفصل الرابع من البرنامج (٢١).

أجندة ٢١ للسفر والسياحة- البند الرابع: تنمية السياحة المستدامة
الأهداف : تطوير وتطبيق معايير تخطيط استخدام فعال للأرض بشكل يحسن الفوائد البيئية والاقتصادية للسفر والسياحة ، والإقلال من التدهور في الموارد البيئية والثقافية. السياحة لها موارد ضخمة لتؤمن رخاء اقتصادياً ،وتحسن البيئة للمقاصد التي تعمل ، فالتخطيط والإدارة الضعيفان سيؤثران سلباً على الموارد التي يعتمد عليها. ويمكن تجنب التدهور البيئي والثقافي بتبني تطبيق قواعد تخطيط مناسبة ، والمنظمات المذكورة في ذلك الفصل مستعدة لتقديم المشورة حول تلك القواعد التخطيطية ، وتسهيل المناقشة مع الأطراف المعنية من أجل التمكن من تطبيقاتها في هذا : المجال المؤسسات الحكومية ، وزارة السياحة وغيرها . والمؤسسات التجارية يجب أن تعمل: ○ مع سلطات التخطيط المحلية والإقليمية : لنشر الوعي حول المشاكل الموجودة المتعلقة بالتخطيط والإدارة السياحية الضعيفة.

[١] – خربوطلي، صلاح الدين، السياحة المستدامة ،مرجع سابق،ص٢٥-٢٧.

- على إرشاد السلطات المحلية حول التنمية المستدامة للمقصد بتزويدها بأدلة ومراجع مثل : منشورات المنظمة العالمية للسياحة .

- مع قيادة التنمية السياحية في المناطق الحساسة والمواقع المحمية . وقد يتضمن ذلك توفير شروط بيئية خاصة : قد تضطر المخطط إلى قرار ضد تنفذ أية تنمية.

- على التأكد من المعايير والضوابط والتعليمات المخططة قابلة للتطبيق، وهي متوازنة مع سياسيات فعالة للتنفيذ : تطوعاً ،أو بوسائل نظامية.

- على مساعدة السلطات المحلية والإقليمية لتحديد الاستيعاب في المقصد وخاصة في أزمات الزحام : (الماء- الطاقة- البنية التحتية..) ،والعوامل البيئة : (نظم الصحة البيئة ،والتنوع الحيوي) ،والعوامل الثقافية.

= في مجال النقل:

- تطوير وتحسين نظم النقل : أسعار مدروسة فاعلية – أقل تلويثاً للبيئة.

- العمل مع السلطات المحلية والشركات : للتأكد من كفاءة العمل في النقل العام وتأمين البنية التحتية للنقل.

- التأكد من أن التنمية السياحية مخصصة لأماكن مخدمة بالنقل العام ، أو يتم تخطيط النقل الخاص.

- العمل مع المؤسسات الحكومية ،وشركات السفر ،والسياحة : لتأمين طرق للدراجات ، أو ممرات السير للمشاة السياح والمقيمين ، ووضع الأسس للإقلال من الحاجة لاستخدام الآليات بمحرك الخاصة للسفر إلى أو داخل مقاصد العطل .
- لفت الانتباه إلى الإدارة فعالة للنقل الجوي والبري.
- تحقيق التكامل بين استخدام الأرض وتخطيط النقل للإقلال من الطلب على النقل.
- التأكيد على السياحة وتنمية الشواطئ متكاملان ، ولهذا فإنهما يحتاجان لسياسيات مناسبة ،كما تعمل منظمة الراية الزرقاء للمحافظة ،وتأمين الاستجمام البحري للسياح.
- استخدام السياحة كوسيلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وحماية البيئة في المناطق الحساسة مثل : موقع شاطئية مناطق الجبلية ،أو مناطق ذات تنوع حيوي فريد.

- وتظهر بعض الدراسات المسحية التي تمت في بعض الدول النتائج التالية:[1]

[1] المصدر : منظمة السياحة العالمية– اتجاهات حركة السياحة الدولية، ١٩٩٥.

١- العوامل البيئية التي تؤثر على اختيار المقصد السياحي بواسطة السائحين الزائرين لأسبانيا على أساس نسبة مئوية:

• الجمال الطبيعي	٥١٪
• مستوى جودة ونقاء الهواء	٢٢٪
• مستوى جودة المياه	٢٧٪
• الطبيعة التي لم تتدهور	٢٣٪
• التقاليد القديمة	١٦٪
• الطابع المعماري	١٣٪

٢- الغرض من الرحلة عند السائحين اليابانيين:

• الاستمتاع بالطبيعة	٧٢٪
• الراحة والاسترخاء	٣٨٪
• مشاهدة المعالم السياحية الشهيرة	٥٦٪
• التمتع بحضارة مختلفة	٣٦٪
• تذوق الطعام والمشهيات الخاصة	٤٨٪
• زيارة المتاحف	٣١٪

• التسويق	٤٣٪
• الإقامة في الفنادق شهيرة عالمياَ	٢٢٪

وفي هذا الإطار التخطيطي، **فإن الأجهزة الرسمية للسياحة في الدول المختلفة يجب أن تعمل على تنفيذ الآتي**[١] :

- قيادة التنمية السياحية في الدولة بوجه عام، وفي المناطق ذات الحساسية والمحميات الطبيعية بوجه خاص. ويتضمن ذلك اقتراح المعايير اللازمة لوضع دراسات التقييم البيئي قبل اتخاذ أية قرارات في المشروعات التنموية السياحية المختلفة، فضلاً عن الإشراف ،والمتابعة لهذه المشروعات لضمان تنفيذها وفق الدراسات التخطيطية التي صدرت الموافقات بناءً عليها.
- معاونة السلطات المحلية في تنفيذ برامج التنمية السياحية المتواصلة عن طريق التعليمات ،والقواعد الإرشادية للتخطيط السياحي العلمي، وضمان تنفيذها بشكل فعال.
- معاونة السلطات المحلية في تقويم الطاقة الاستيعابية القصوى للمناطق السياحية، بما يتناسب مع الموارد المختلفة من مرافق أساسية عامة ،وعوامل بيئية وحضارية.

---

[١] د. محيى محمد مسعد : التنظيم الدولي السياحي بين الفكر والواقع، مركز الإسكندرية للكتاب، الطبعة الأولى،٢٠٠٦،ص١٤١.

المبحث التاسع

السياحة المستدامة والثقافة المحلية

تتميز السياحة عن القطاعات الاقتصادية بوجود الإنسان في العملية الإنتاجية سائحاً قادماً من مجتمع له خصائص ،أم مواطناً يقابله بمجتمع وظروف تختلف عن ظروفه، وتلك العملية لا تقتصر على تأدية الخدمات السياحية ،بل تتعداها إلى التواصل الفكري والثقافي.

ويرى (Raffled 1975) أن البحوث التي تغطي تأثيرات السياحة على الجانب الاجتماعي والثقافي والتراثي تنقسم إلى ثلاثة أقسام مختلفة وهي:

١- السائح.

٢- المواطنون والمقيمون في البلد السياحي.

٣- العلاقة بين السياح ،والمواطنين ،والمقيمين في البلد السياحي.

بينما يشير (Matheson & Wall 1982) إلى أن التأثيرات الاجتماعية والتراثية والثقافية : هي نتيجة للعلاقات الاجتماعية ،والتبادل الثقافي والتراثي التي تحدث بين السياح ،وبين المواطنين في البلد المضيف.

بينما يرى الباحث : (صلاح الدين خربوطلي) عام(2002) أن التأثيرات كانت وستظل محور محاولات البحوث والدراسات لإظهارها ومعالجتها، فالمجالات الاجتماعية والثقافية التي قد تنعكس عليها آثار السياحة هي:

الإيدولوجيا: وتشمل العقائد والدين والمنهج السياسي ،والمفاهيم السائدة ،والأفكار والمواقف من القضايا الاجتماعية والفكرية.

الميثولوجيا: وتشمل العادات الموروثة ،والطقوس ،وبعض جوانب الخرافات ،والحكايات والأساطير الشائعة.

الفلكلور: وهو الصورة الشائعة لمظاهر الحياة ،والتعبير والسلوك العام في اللباس والأكل ،والعلاقات والفنون والاحتفالات ،وتضم الصناعات والحرف التقليدية كتراث وميزة.

التابو: ويضم : المحرمات والممنوعات ،والتصرفات المقيدة ،والأشياء والأفعال التي يستنكرها المجتمع.

الطوطم: وهو يمثل المقدسات والرموز التي يحترمها المجتمع سواء كانت صوراً أو تماثيلً أو رسوماً أو حتى أسماء ،أو عباراتٍ معينة.

هذا لدى المجتمع المضيف ،أو في أطراف الزائر ،فهناك ظواهر وتصرفات تبدو مستنكرة في المجتمع المضيف ،أو غريبة عنه قد سيتنكرها ،وقد يقاومها .

وبما أن السياحة تطورت للمستوى الجماهيري في العقود الأخيرة ،وتعدّى حجم السياح مئات الملايين الذين يجوبون القارات الخمس ،ويتقابلون ويتحاورون مع بعضهم البعض ومع السكان المضيفين فقد حدثت وبرزت تأثيرات اجتماعية ،وإيجابية وسلبية في المجتمعات بدرجات متفاوتة ،وذلك على نواحي ،وفي مجالات قد تكون بعضها خطيرة بالنسبة لمجتمع ما.

❖- بالنسبة لاستخدام الثقافة المحلية ومظاهرها كمشوق سياحي في مجال الترويج للبلد:

فإنه يشكل دعماً ونشراً للمزايا الثقافية الوطنية ،وإحياءً للتراث ،وألوان الفلكلور التي تميز البلد ،لكنها من طرف آخر قد تدخلها تغييرات

،وتعديلات مصطنعة بهدف إثارة إعجاب السياح ،مما يضيع لونها الأصلي ،أو حتى يصل المستوى المساس بخصوصيات المجتمع وشخصيته ،والتابو السائد لديه.

❖ **وبالنسبة للتفاعل في مجال السلوك بين السائح والمواطن:**

فإنه ينعكس على المجتمع بمجال الحداثة ،وانحسار بعض المفاهيم المتخلفة الراسخة ويساهم في التنمية الاجتماعية ،ورفع المستوى الحضاري بشكل عام. لكنها من طرف آخر تبرز صراعات بين القديم والجديد ،كما تشيع لدى فئة من السكان النزعة التجارية البحتة على حساب القيم والأخلاق باستهداف الربح من الخدمات التي يطلبها السائح مهما كانت .

ولقد أشارت (Dana عام 1999) إلى نتيجة دراستها لأحد الجزر اليونانية ،حيث السكان قد حبوا بالسياح في بداية الأمر ،لكنهم في النهاية اضطروا إلى دفع تكلفة أكبر وأكثر مما كان متوقعاً منهم. بل إنها حاولت بأن السياح ربما يأتون إلى الجزر (lose) بفرص أعمال جديدة للشركات المحلية، وبفرص عمل لمواطنها، لكنهم مع ذلك أحضروا معهم تراثهم وعاداتهم وتقاليدهم المغايرة لما درج عليه مجتمع هذه الجزيرة ،وبالتالي تهب رياح التغيير حاملة معها الآثار السلبية.
مثال: السياح الدوليون في زيارة المقصد، هم غالباً ما يكون لديهم خلفيات ثقافية مختلفة عن ثقافة المقصد ولذلك ليس غريباً على السكان من اتخاذ موقفاً سلبياً من بعض تصرفات السياح ،تصل أحياناً إلى درجة التعرض والصدام ،خاصة إذا مسَّ التصرف بعض المحرمات ،أو المستهجنات لدى السكان.

ففي تايلاند: تعتبر عادة الغربيين بحمام الشمس ،وهم عراة غير مقبولة (بسبب الضرر الصحي) ،وغير أخلاقية: (بسبب تحريم تقليدي لإظهار الجسد) . ومثل هذا السلوك أحياناً يولدّ عداء يتطور إلى منع بالقوة ،ومثل تلك الأمثلة كثيرة مثل مداعبة البقرة البيضاء في الهند ،أو الإفطار في رمضان في السعودية ،أو بعض مظاهر الخلاعة ،والثياب الفاضحة.

ولقد قام (Heller & Ahmed 1997) بإجراء اختبارات وبحوث لمعرفة ردود فعل وسلوكيات سكان المناطق السياحية نحو السياح القادمين إليهم. حيث تم ذلك من منطلق احتياجات مجتمعات المناطق السياحية للتنمية الاقتصادية ،وخلق فرص العمل. وكانت نتيجة هذه البحوث : أنهما توصلا إلى نتيجة مفادها أنه من الضروري تشجيع مشاركة المواطنين .

بينما يتناول(Fred lien & Faulkner 2000) من زاوية أخرى في محاولتهما لرصد ومعرفة رد فعل المجتمع المضيف لتأثيرات تنظيم المناسبات السياحة لكرنفالات وغيرها. وهما يعتقدان بأن تنظيم مناسبات كبيرة ،أو لكرنفالات قد أصبح جزءاً لا يتجزأ من عمليات تسويق البلدان ،والمناطق السياحية . وهما يدعمان اعتقادهما هذا ما كتبه (MULES & FAULKNER عام 1996) و (RITEHIE & SMITH عام 1991). وأعمال (BUTLER عام 1980) و(DOXY عام1975) ،لكي يؤكدا أن ردود فعل المجتمعات المضيفة تأثر ببعض العوامل كمستوى ،التنمية وتأثير المتغيرات الموسمية ،واختلاف الثقافات والتراث ،والعادات بين الزوار ،والمجتمعات المضيفة .

لقد أجرى (HALL 1992) **دراسة لظاهرة السياحة الجنسية** في جنوب شرق آسيا . وهو يرى بأن للدراسة السياحة الجنسية أهمية عملية نتيجة انتشار الأمراض المعدية كالإيدز (SIDA)، وعلاقة السياحة الجنسية بمنظمات الإجرام العالمية ولتأثيراتها السلبية والثقافية على صناعة السياحة. فبالنسبة له إن هذا النوع من النشاط السياحي قد أصبح من أهم الأمور المقلقة سواء للحكومات أو الأطراف المساهمة في صناعة السياحة أو المجتمعات التي تنتشر فيها.

وهو يعتقد بأنه نتيجة للطبيعة غير القانونية لهذه الأنشطة ونتيجة تفادي السلطات الرسمية الاعتراف بوجودها ، فإنه من الصعب دراستها وقياس درجة انتشارها والتأكد من حقيقة ما يدعيه العاملون فيها. ولقد استخلص(HALL) عام "1992" بأن السياحة الجنسية أصبحت جزءاً لا يتجزأ من القاعدة الاقتصادية في العديد من أقاليم وبلدان جنوب شرق آسيا ، لذا تصعب ممارستها. وأشار(HALL) إلى كتبه (ONG عام 1985) عن حجم عملية استغلال المرأة في بعض المجتمعات في جنوب شرق آسيا حيث استفحلت المشكلة وتم تنظيم الدعارة بشكل مؤسساتي كنتيجة مباشرة لعدم تكافؤ القوى بين الجنسين والاستغلال الواقع على المرآة وبسبب الفرو قات الصارخة بين هذه المجتمعات الغنية في الدول الرأسمالية.

فالمواطنون في الدولة : هم التراث البشري بقيمه وعاداته وتقاليده والذي لا يقل أهمية من حيث ضرورة حمايته عن التراث الطبيعي والتراث التاريخي والحضاري في الدولة.

ولا تكون الحماية عن طريق منع الاختلاط بين السائحين والمواطنين كلية لأن ذلك ضرب من المستحيل ، وإنما العلاج يكون عن طريق تقوية وترسيخ القيم الأخلاقية والدينية لدى المواطنين بشتى وسائل الإعلام وإفهامهم

أن لكل دولة قيمها وتراثها وعاداتها وتقاليدها واحترام كل ذلك هو أسلوب حضاري يجبر السائح على احترام هذا البلد الذي يزوره واحترام مواطنيه.

ومن الآثار الاجتماعية السلبية التي تتعرض لها المناطق السياحية(الجريمة):

لما لها من الآثار الجانبية غير المرغوبة وينعكس بالتالي سلباً على السياح من حيث الشعور بالأمان.

ويمكن القول : إن قرار العديد من السياح بقضاء الإجازة في المواقع ،أو المناطق السياحية مرتبط تماماً بمدى توفر الأمن والطمأنينة في البلد الذي ينوون زيارته. كما ويأخذ بالحسبان مسبقاً وسيلة السفر، ومكان الإقامة ومدتها، والأنشطة التي سيمارسونها ، والأماكن التي سيزورونها لتلافي عدم الشعور بالأمن.

ولعلّ تجمع السياح في منطقة ما يفتح شهية اللصوص وأصحاب السوابق مما يعرض حاجات السياح وحياتهم للخطر، وخاصة إذا توفرت الفروق الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع المستقبل والسياح. وعلى العموم تقع الجرائم بمختلف أنواعها في أوقات الاختناقات والمواسم السياحية، كما يتعرض السكان المحليون أحياناً لأنواع الجرائم نفسها. وهذا يؤكد حاجة المناطق السياحية إلى خدمات أمنية أفضل وبصورة مستمرة .

وهناك أنواع للجرائم يمكن ذكر أمثلة عليها وهي كما يلي:

١- القتل.
٢- الاغتصاب.
٣- الاعتداء على الأشخاص بدون الاغتصاب.
٤- السرقة.
٥- ابتزاز ،أو انتزاع أشياء معينة.
٦- الاعتداء على المساكن.
٧- الاحتيال والتزوير.

٨- حمل أشياء ممنوعة (أسلحة).

٩- إتلاف ممتلكات خاصة أو عامة.

١٠- سلوك عدواني.

١١- إخلال بالأخلاق العامة.

١٢- حيازة مخدرات والتجارة بها.

والجدول التالي يقدم تقيماً للآثار السلبية والإيجابية لبعض النتائج من التأثيرات:

الظاهرة السياحية	التأثير الايجابي	الأثير السلبي
استخدام الثقافة كمشوق سياحي	- دعم الثقافة السائدة - نشر الهوية العرقي - إحياء الفنون والتراث واللغة التقليدية.	- تغيرات في الأنشطة التقليدية والفنون - تكييف الإنتاج لآجل السياح - الازدحام وتشويش التوزيع للأنشطة التقليدية. - غزو خصوصيات المجتمع.
اتصالات مباشرة بين السياح والسكان	- تطوير السلبيات الراسخة - زيادة فرص التقدم الاجتماعي - التفاعل الحضاري مع العالم	- تفاقم المتناقضات بين الراسخ والجديد - انتشار الروح التجارية. - انتشار بعض الأمراض والممنوعات.

تغيرات هيكل العمالة والأدوار الاجتماعية	- فرص اقتصادية ودخل - تغير في مفاهيم العمل تطور نوعي في السلوك	- صراع اجتماعي وتوتر - زيادة الفوارق الاجتماعية - تسرب العمالة وفقدان الأصالة.
زيادة الكتلة البشرية في الموقع والتوسع الذي يتبع ذلك.	- دعم الخدمات الصحية والتعليمية - تطوير تسهيلات الحياة اليومية ومظاهرها.	- زحام وضجيج وتلوث - زياد السلبيات الاجتماعية مثل التهريب- الأجرام – الاعتداء- ..الخ.

المبحث العاشر

سبل دعم اقتصاد المناطق الريفية عن طريق السياحة البيئية

يتمحور الدعم الاقتصادي للمناطق الريفية عن طريق السياحة البيئية حول **عدد من العوامل منها :**

- إزالة المعوقات التي تعتري الفعالية السياحية لهذه المناطق .
- وإبراز المقومات الطبيعية وعوامل الجذب السياحي .
- وتكامل المنتج السياحي بحيث يكون متناسباً مع المواصفات المطلوبة .
- بجانب تناسب أسعار المرافق السياحية ومنافستها للمرافق الأخرى داخلياً وخارجياً .

وتحقيق هذا الهدف يتطلب مراعاة المفاهيم السياحية البيئية المتطورة ، وأن يتناسب الهدف مع الموارد والإمكانيات السياحية المتاحة ، وتوافر الخبرات السياحية المتخصصة .

ويمكن تصور أهم وسائل دعم اقتصاد المناطق الريفية عن طريق السياحة البيئية في الآتي :

- الاهتمام بالبعد البيئي كمفهوم محوري لدعم اقتصاد المناطق الريفية ، والتركيز على ديمومة هذا الجانب .
- حصر وإحصاء وتوثيق الموارد والمقومات السياحية بمناطق الدولة ، في إطار قاعدة بيانات معلوماتية وترويجها محلياً وخارجياً .

- تشجيع السياحة البيئية كأساس لتطوير صناعة السياحة ، خاصة وأنها تمثل جزءاً مهماً من السياحة بمفهومها الشامل ، وتقلل من التسرب السياحي المتمثل في الإنفاق السياحي المباشر للخارج .
- الاهتمام بتوفير وتطوير مقومات السياحة الراقية التي تتمثل في البنية الأساسية من طرق وماء وكهرباء وصرف صحي في مناطق الجذب السياحي .
- الاهتمام بإنجاز التجهيزات الضرورية والمرافق الكفيلة بضمان سلامة البيئة وجمالية المناطق السياحية ومحيطها .
- وضع دليل سياحي شامل وخرائط شاملة مناخية وبيولوجية وحيوانية ونباتية ، وخرائط لأماكن الآثار والمتاحف يسير على هديها ويسترشد بها السائح العربي والأجنبي .
- تشجيع وتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في مشاريع السياحة البيئية ، وإتاحة الفرص الاستثمارية أمامه للاستثمار في هذا المجال .
- تنويع المنتج السياحي وتوجيه الاستثمارات السياحية نحو المناطق الجبلية ، والساحلية ، والصحراوية ، ومناطق الحياة الفطرية بالدولة .
- التركيز على توعية المواطنين بمختلف مناطق الريفية في الدولة ، بأهمية السياحة البيئية وتوضيح حجم الفوائد من وراء هذا النشاط .
- ضرورة دعم الحرف اليدوية السياحية والتذكارية بما يخدم البيئة السياحية وينشط الموارد المالية لسكان المناطق ، وللدولة .

- التوسع في المحميات الطبيعية ومساحاتها ، والتشدد في حمايتها ، خاصة النادرة والمهددة بالانقراض ، والاهتمام بإنشاء المشاريع السياحية حولها بما يخدم سكان المنطقة وزيادة مواردهم المالية .
- الاهتمام بالتعليم السياحي بإنشاء الكليات والمعاهد الخاصة بالسياحة البيئية في مناطق الجذب السياحي .
- التركيز على تحقيق تكافؤ الفرص بين مناطق الريفية في إنشاء مشاريع السياحية البيئية .

ومن هنا يمكن أن تساعد السياحة البيئية على التنمية الإقليمية بالبلد باعتبارها مصدراً للدخل بالنسبة للسكان المحليين في مناطق الجذب السياحي ، مما يقلل فجوة الأجور بين الأقاليم المختلفة ، ويعمل على ارتباط السكان بأرضهم ، حيث يقلل نزوحهم إلى المناطق الحضرية وزيادة فرص العمل للكوادر الوطنية . ويقلل من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن هذا النزوح ، ويساعد على التنمية المتوازنة بين مختلف مناطق الدولة ، مما يقلل الضغط على الخدمات في المدن الكبيرة في مجالات التعليم والصحة والإسكان ، فضلاً عن مشكلات البطالة وما يترتب عليها من مشاكل اقتصادية واجتماعية وأمنية .

دور القطاعين العام والخاص في دعم اقتصاد المناطق الريفية عن طريق السياحة البيئية :

١ – دور القطاع العام :

ويبرز دور القطاع العام في الآتي :

- العمل على وضع السياسات الخاصة بالسياحة البيئية تتكون من مجموعة من الأنظمة والقوانين والتشريعات تضعها الهيئة العليا للسياحة بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة بالنشاط السياحي والبيئي ، وذلك لتنظيم كامل العمليات السياحية من تنبؤ وتخطيط ،وإدارة ،ورقابة ،وتقييم ،ومراجعة .
- العمل على خلق توازن بين الأنشطة السياحية والبيئية بما يحقق التنمية المستدامة لمناطق الجذب السياحي .
- تحديد الأماكن السياحية ، والعمل على تشييد ودعم البنى الأساسية ، والخدمات المساندة .
- وضع الخطط والبرامج الكفيلة بإنشاء وتنفيذ مشاريع السياحة البيئية بحيث تتوافق مع المحافظة على البيئة ، والآثار والتراث الحضاري والثقافي .
- العمل على جذب وتشجيع الاستثمارات في مجال السياحة البيئية ، من خلال تقديم الحوافز والتسهيلات للمستثمرين المحليين، والمستثمرين الأجانب .
- الاهتمام بموضوع معالجة المخلفات الضارة بالبيئة ، والاهتمام بالمنتزهات والحدائق العامة والمناطق الخضراء .

- دراسة وتقييم الأثر البيئي للمشاريع السياحية حيث تتم الدراسة لأيٍّ مشروع سياحي وتقييم آثاره على البيئة قبل الترخيص لذلك المشروع ووضع التوصيات المتعلقة بالمحافظة على البيئة ، خاصة بالنسبة للمشاريع التي تقام في الأماكن التراثية .
- إنشاء المحميات التراثية والطبيعية ذات الأحكام الخاصة من أجل المحافظة على المواقع التراثية والمناطق الطبيعية في تلك المحميات ، وفتح الفرص للمستثمرين السعوديين للاستثمار في هذه المواقع .
- التوعية البيئية لكافة شرائح المجتمع من خلال كافة وسائل الإعلام : المقروءة ،والمرئية ،والمسموعة .

وفي هذا السياق قامت حكومة المملكة العربية السعودية مثلاً : بوضع عدد من الترتيبات تعمل على اتساع الرقعة الخضراء بالمحافظة على الغابات ومنع قطع الأشجار ، وقائمة بمكافحة التصحر بالبحث عن المياه وإقامة السدود وحفر الآبار وتحلية المياه المالحة : كما قامت بتنظيم الصيد وأقامت المحميات لحماية الحيوانات البرية والطيور النادرة من الانقراض . وبالنسبة لحماية الآثار والتراث : فقد عملت الدولة على المحافظة عليها بإنشاء وكالة الآثار بوزارة المعارف في حين يقوم القطاع الخاص حالياً بالمطالبة باستثمارها والعمل على صيانتها وإدخال الخدمات الضرورية لها . بالإضافة إلى أن هناك اتجاهاً قائماً بالعمل على ترميم كافة الآثار القديمة والعمل على حمايتها من عوامل التعرية . كما أخذت الهيئة العليا للسياحة على عاتقها إزالة كافة المعوقات التي تعترض سبيل تنمية وتطوير السياحة بالمملكة ، وفتح الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص للاستثمار في مختلف مجالات السياحة بالمملكة .

٢ – دور القطاع الخاص :

يعتبر القطاع الخاص الأكثر فعالية في مجال السياحة ، ويعول عليه كثيراً في تنمية وتطوير السياحة البيئية بمختلف أنواعها ونشاطاتها . كما يعتبر القطاع الخاص الداعم الأساسي لتفعيل السياحة والحفاظ على البيئة بالدولة ، ليس فقط بمشاركته ومشروعاته التنموية بل بنشر الوعي السياحي من خلال إقامة الندوات والمؤتمرات واللقاءات التي تثري هذا النشاط . ويتمثل دوره في دعم اقتصاد المناطق الريفية عن طريق السياحة البيئية في الآتي :

- توفير البنية العلوية اللازمة لتنمية وتطور السياحة البيئية ، والمتمثلة في إنشاء الفنادق والمطاعم والملاهي والمرافق الخاصة بالنشاطات الرياضي كالرياضة المائية ، وتسلق الجبال ، والتزلج على الرمال ، والمخيمات الصيفية ، والشتوية ، وتنظيم الرحلات الجماعية للمناطق التاريخية والأثرية والمناطق الطبيعية ، وتوفير المكتبات والبرامج الخاصة في الفنادق ، وتخصيص أماكن بالمشاريع للعائلات وتوفير كافة الخدمات المساندة .
- التركيز على توظيف العمالة الوطنية في كافة المشاريع التي تتعلق بالسياحة البيئية ، والعمل على تعليمهم وتدريبهم بما يتلاءم مع هذا النوع من السياحة .
- التفاوض مع الشركات الأجنبية في مجال السياحة البيئية وأهمية الاستعانة بالاستشاريين المتخصصين في هذا المجال بما يحافظ على حقوق المستثمر الوطني في تلك التعاقدات .
- التركيز على تنويع المستويات في مشروعات السياحة البيئية حتى يمكن لجميع فئات المواطنين والمقيمين ارتياد هذه المشروعات .

- ضرورة أن تتولى الشركات التي تستثمر في مشاريع السياحة البيئية إعداد مجموعة من البرامج للسياحة الداخلية بما يتناسب مع المواطنين والمقيمين وبما يواجه مشاكل التلوث ، والموسمية وتدني نسب الأشغال في المشروعات السياحية وفي الوقت نفسه يتلاءم مع تنوع المناخ بين مختلف مناطق ومدن المملكة .

اهتمام الجهات التدريبية (وبالذات الغرف التجارية الصناعية) بتنويع أماكن عقد الدورات التدريبية في مختلف المناطق واستغلال هذه الدورات لتعريف المواطنين بمقومات السياحة البيئية المتوفرة بالبلد ، مما يحفزهم على اصطحاب عائلاتهم وإعادة زيارة هذه المناطق مرة أخرى بما يدعم اقتصاد هذه المناطق ، والاقتصاد الوطني ككل .

المبحث الحادي عشر

التخطيط السياحي والبيئة

والبيئة بمفهومها الواسع هنا تشمل جميع الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بالإنسان وسنحاول في هذا المبحث دراسة العلاقة بين التخطيط السياحي وجوانب البيئة المختلفة كل على حدا.

١- التخطيط السياحي والبيئة الطبيعية:

يشمل مفهوم البيئة الطبيعية هنا الجوانب الفيزيائية (الطبيعية) وأيضاً الأجزاء المبنية أو تلك التي من صنع الإنسان، فالجوانب الطبيعية يقصد بها عناصر المناخ، التربة، الجيومورفولجيا، مصادر المياه والنباتات والحيوانات البرية والنظام الايكولوجي بشكل عام، أما الجوانب المبنية أو التي من صنع الإنسان فهي كل أنواع المباني والبنية التحتية والمواقع الأثرية والتاريخية القائمة، والحقيقة أن **العلاقة بين التخطيط السياحي والبيئة يمكن دراستها من ثلاثة جوانب رئيسية هي:**

أ- خصائص البيئة الطبيعية والتي تشكل عناصر جذب سياحي.

ب- المرافق السياحية والبيئة السياحية والتي تمثل البيئة المبنية أو التي من صنع الإنسان.

ت- التنمية السياحية واستخدام السياح لمنطقة معينة يولد أثاراً بيئية .

ولتفادي التأثيرات البيئية السالبة هناك ثلاث طرق رئيسية يمكن إتباعها فيما يتعلق بالبيئة السياحية:

١- مراقبة التأثيرات البيئية الناجمة عن التنمية السياحية بما فيها استخدام السياح للمنطقة ومعالجة المشكلات إذا ظهرت.
٢- توفير الإدارة المستمرة للمعطيات الطبيعية التي تشكل عناصر الجذب السياحي.
٣- صيانة البيئة وتطبيق إجراءات لتحسين بشكل مستمر في المناطق السياحية .

٢- أنواع التأثيرات البيئية:

التأثيرات الإيجابية :

إذا تم تخطيط التنمية السياحية بشكل جيد وتمت مراقبة السياح بطريقة ناجحة فيمكن المحافظة على البيئة وتحسنها بطرق مختلفة هي:

أ- المحافظة على المعطيات الطبيعية الهامة:

تساعد السياحة في تبرير دفع تكاليف عمليات الحفاظ على المواقع الطبيعية الهامة مثل: تطوير العمليات الطبيعية وإنشاء الحدائق الوطنية والإقليمية كونها عناصر جاذبة للسياح.

ب- المحافظة على المواقع الأثرية والتاريخية والمعمارية:

أي إذا لم يتم الحفاظ عليها ستتعرض للدمار والتدهور، وبالتالي يضيع التراث التاريخي التقليدي للمنطقة، والواقع أن معظم إجراءات المحافظة على المعطيات الأثرية والتاريخية ذات جدوى اقتصادية ممتازة لأنها توفر عناصر جذب سياحي.

ج- تحسين نوعية البيئة :

توفر السياحة الحوافز لتنظيف البيئة من خلال مراقبة الهواء، الماء، التلوث والضجيج، رمي النفايات وغيرها من المشاكل، كذلك تساهم السياحة في تحسين الصورة الجمالية للبيئة من خلال برامج تنسيق المواقع، التصاميم الإنشائية المناسبة، استخدام اللوحات التوجيهية وصيانة المباني.

د ـ دعم البيئة:

يعمل إقامة وتطوير مرافق سياحية جيدة وتصاميم مختلفة على دعم الطابع الريفي أو الحضري في المواقع السياحية المختلفة.

ه ـ تحسين البنية التحتية:

مثل المطارات، الطرق، المياه، الصرف الصحي، أنظمة التخلص من النفايات والاتصالات....الخ.

❖- **التأثيرات السلبية:**

أ ـ الملوثات البيئية:

يعمل تخطيط استعمال الأرض السيئ والتصميم غير المناسب للمرافق السياحية والاختيار غير الموفق لمواقع المرافق السياحية في أحيان كثيرة على حدوث كثير من المشاكل والأضرار البيئية، فمثلاً إنشاء فنادق على شواطئ البحار مباشرة يجعل منشآت هذه الفنادق تتعرض للضرر بسبب عمليات التجوية المليحة وتغمر الأمواج العالية هذه المنشآت بالمياه في أحيان أخرى.

ب ـ الأضرار بالمواقع التاريخية الأثرية : خاصة إذا لم تتوفر الصيانة المستمرة وإذا غابت الرقابة الدائمة للسياح.

ج ـ مشكلات استعمالات الأرض:

إذا لم يتم تطوير السياحة بناء على تخطيط ملائم وواضح لاستعمالات الأرض، فإن السياحة الناتجة ستخلق مشكلات كثيرة في مجال استعمالات الأرض، وإذا لم يأخذ التخطيط السياحي بعين الاعتبار استعمالات الأرض وخدمات البنية التحتية فستكون البنية التحتية محملة بأكثر من طاقتها وينشأ عنها كثافة في حركة النقل وعدم كفاية المياه وأنظمة التخلص من النفايات.

د ـ النوعية البيئية:

النوعية البيئية الجيدة لها أهمية ليس فقط للسياح بل أيضاً للسكان المحليين.

٣- السياسات البيئية :

هناك سياسات بيئية عديدة لمراقبة التأثيرات البيئية، و التي يمكن تطبيقها لتحقيق تنمية سياحية شاملة لا ينشأ عنها تأثيرات بيئية سالبة وتعمل على تعزيز الآثار الإيجابية بشكل يعمل على تحسين نوعية البيئة في المواقع السياحية، ومن أهم هذه السياسات :

١- القدرة الاستيعابية:

❖أطر تحليل الطاقة الاستيعابية والتأثيرات السياسية:

بدأ الاهتمام يتزايد في الأدبيات السياحية بمفهوم الطاقة الاستيعابية لأدبيات السياحة والترفية(هول جيه ١٩٧٤، جيتز ١٩٨٣، بيرس١٩٨٩).

إن مفهوم الطاقة ذو أهمية خاصة لمخططي السياحة بسبب الاهتمام المتزايد بالتأثيرات السلبية للسياحة وقابلية المقاصد السياحية على البقاء في المدى البعيد.

وعلى سبيل المثال فإن بتلر(١٩٨٠) يؤكد أن أعداد الزائرين لموقع ما سوف تتناقص إذا ما زادت عن الحد قدرة الموقع على استيعاب السائحين سواء من حيث البنية التحتية أو من حيث النواحي الاجتماعية.

وقد طبق جيتز(١٩٧٧) مفهوم الطاقة الاستيعابية لدراسة المقدرة السياسية والإدارية على احتواء السياحة الجدول( ).إن مفهوم الطاقة الاستيعابية ذو أهمية كبرى لدراسة السياحة بسبب حاجة المناطق السياحية إلى مواكبة تزايد أعداد الزائرين والتغيرات في أسواق الزائرين، وما ينتج عن ذلك من حاجة إلى إحداث تغييرات في البنية التحتية الطبيعية والاجتماعية(بيرس ١٩٨٩).

جدول المعايير السياسية والإدارية لقياس الطاقة الاستيعابية للسياحة

بعض مكونات القياس	• عملية التخطيط والإدارة • التكاليف. • الكفاءة. • أولويات العمل وتوزيع الموارد.
التخوم المحتملة	• الإخفاق في التكيف. • عدم القدرة على تحقيق الأهداف. • عدم تغطية التكاليف. • تغيير الأولويات.
مشكلات استخدام المعيار	• صعوبة الوصول إلى التنسيق على المستوى الداخلي. • إمكانية جعل المعيار أكثر فاعلية باستمرار.

بالرغم من بساطة المفهوم إلاّ أنه من الصعب تعريفه أو تحديده. وقد يختلف معناه باختلاف مستخدميه أو يختلف من مجتمع لمجتمع، ومن نشاط ترويجي لآخر، ومن زمن لزمن، وقد يؤثر فيه:

عدد السياح، ونوع استخدامهم(سلوكاً) ، ومدة بقائهم، ومتطلباتهم الثقافية أو الترفيهية أو الدينية أو الأثرية......الخ.

هذا وقد عرّف الباحث (صلاح الدين خربوطلي 2002) معنى القدرة الاستيعابية :" بأنها الاستخدام الأقصى لأي موقع دون التسبب بتأثيرات سلبية على الموارد أو راحة الزائر ، أو تسبب أثراً سلبياً على الاقتصاد والمجتمع أو الثقافة في المنطقة.

ـ احتساب السعة (القدرة) الاستيعابية:

يتم تقسيم المنطقة بحسب توظيفها السياحي، ويقدر لكل قسم معدل منفرد خاص لعدد الزوار وتستخدم لذلك وحدة قياس م٢ /شخص، وهذا المعدل يتبع ثلاثة أصول تؤدي لحسابه وهي:

أ- المادة أو مزايا ومقومات المنطقة (أي العرض)

ب- حجم الطلب " دوافع السفر وعدد السياح" (أي الطلب).

ت- التناسب بين المادة والطلب (أي التنظير).

وبعد دراسة تلك الأصول بدقة يمكن حساب طاقة الاستيعاب وحدوده كما يلي:

$$\text{طاقة الاستيعاب} = \frac{\text{المساحة المستخدمة من قبل الزوار}}{\text{معدل استخدامات الزوار}}$$

ومعدل استخدامات الزوار اليومي يحسب كما يلي:

مجموع الزيارات = طاقة الاستيعاب × معامل التناوب.

$$\text{ومعامل التناوب للزوار} = \frac{\text{عدد ساعات العمل المحددة}}{\text{معدل ساعات الزيارة الواحدة}}$$

كما تشير إحدى الدراسات التي أجريت على القدرة الاستيعابية للمناطق السياحية المختلفة إلى عدد الأشخاص الذين يستوعبهم كيلومتر مربع واحد فيها ، ودون أن يؤثر ذلك على البيئة العامة للموقع السياحي، ولا على الناس المستحمين. والجدول التالي يوضح هذه الإمكانية:

جدول الإمكانية الاستيعابية للمناطق السياحية

المنطقة السياحية أو الترويحية	عدد الأشخاص/ كم٢
طريق مناظر طبيعية رئيسي	13
طريق مناظر طبيعية فرعي	3
منظر طبيعي رئيسي	13
موقع تاريخي رئيسي	19
منطقة غابات	63
منطقة تنزه يومي	38
منطقة شاطئ بحيرة	31
شاطئ	250

وهناك ثلاثة اعتبارات تعبر عنها القدرة الاستيعابية وهي:

١- **قيود بيئية و حيوية:** وتتمثل في عدد الناس الذين يمكن أن يزورا موقعاً دون أن يحدث تلوث للماء أو الهواء أو تحدث التعرية أو إزعاج الحياة البرية.

٢- **قيود ثقافية واجتماعية:** أي عدد الزوار الذين يستوعبهم السكان المحليون دون أن تحدث إزعاجات أو صدام.

٣- **قيود سلوكية ونفسية:** عدد الناس الذين يستطيعون زيارة منطقة دون الشعور بالزحام أو يخشون حدوثه.

وبشكل عام ينظر دارسو السياحة لمفهوم القدرة الاستيعابية من زوايا مختلفة ، ويستخدمون خمسة أنواع من المفاهيم المتداخلة :

a) السعة الفعلية : Redial Capacity

وهي تشير إلى السعة الفعلية المطلقة لأي مكان أو جاذب سياحي: عدد أماكن السيارات في مواقف المنتزهات، عدد الأسرة في فندق، أو عدد المقاعد في مسرح أو ملعب.....الخ. بناءً على ذلك يتحدد الحد الأقصى لعدد السياح الذين يستوعبهم الجاذب أو النشاط الترويحي.

ويجب أن تدرس القدرة الاستيعابية قبل تطوير أي مكان أو تنفيذ أي مشروع سياحي.

يرتبط مفهوم القدرة الاستيعابية بموسمية السياحة، فطول الموسم السياحي قد لا يزيد عن أسابيع أو شهور محددة مما يسبب تدني كفاءة الاستخدام خلال فترة الركود، ويشكل ضغطاً حاداً على موارد مكان الجذب السياحي . ولعل أفضل مثال على ذلك في موسم الحج مشكلة خدمات الإيواء. فالاستثمار والصرف على خدمات الإيواء – خاصة الفنادق عادة كبيرة جداً ولذلك يمكن لموسمية السياحة أن تجعل الخسارة كبيرة أيضاً، حيث يرتفع الطلب بصورة حادة في فترة قصيرة : لا تتجاوز أسبوعين ثم ينخفض بسرعة بعدها حتى الموسم التالي.

وهناك خيارات محدودة لمعالجة مشكلة الموسمية هذه من أهمها:

أ – الاستخدام المتعدد كإقامة حفلات الأفراح والمؤتمرات والمعارض الفنية والحفلات الاجتماعية والبوفيهات المفتوحة.

ب- التخفيضات في أسعار الغرف والأجنحة والصالات والخدمات الفندقية المختلفة. يمكن بهاتين الطريقتين زيادة الطلب والأشغال خلال فترة الركود وبالتالي تقليل مشكلة الموسمية.

b) السعة الاقتصادية :Economical Capacity

وتشير السعة الاقتصادية إلى الاستخدام السياحي الأمثل الذي يحقق أعلى مردود اقتصادي للموقع. إن السعة الاقتصادية تشير إلى الحد الأدنى من

الاستخدام الذي يحقق أعلى مردود. على سبيل المثال إذا كانت ثلاثة فنادق تكفي لاستيعاب التدفق السياحي، فإن بناء خمسة لا يزيد المردود الاقتصادي العام ،وإنما فقط يغير في توزيعه.

ونظراً لأهمية الجانب الاقتصادي بالنسبة للقطاعين العام والخاص فإن تقدير السعة الاقتصادية للسياحة في أي مكان يحتاج إلى دراسات خاصة.

c) السعة البيئية: Environmental Capacity

وهي تمثل الحد الأقصى للاستخدام السياحي الترويحي الذي يتحمله النظام البيئي ومكوناته كالماء والنبات والحيوان والتربة بأي مكان سياحي، كما يعبر هذا النوع من السعة البيئية عن المدى الذي تبقى فيه البيئة جاذبة للسائح أو الزائر وخاصة من حيث الازدحام أو الاكتظاظ السكان أو مستوى الخدمات فهذه العوامل جميعها، إضافة إلى الافتقار للنظافة، وتقلب الحالة الجوية، والشواطئ ذات الأمواج تنفر السائح من الزيارة والإقامة في الموقع السياحي، وتدفعه إلى البحث عن مكان آخر للترويح والاستخدام.

حيث إن هذه السعة لا تتأثر فقط بالاستخدام العادي وإنما تعتمد بصورة أساسية على كثافة ووتيرة وتوزيع الاستخدام. ويمكن بالإدارة الواعية للنشاط السياحي ترشيد الاستخدام وضبطه في حدود الإطار البيئي. مثلاً إذا سمح بلعب كرة في المنتزهات العشبية فإن وجود /٢٢/ لاعباً في حالة حركة سريعة في مساحة محدودة لمدة/٩٠/ دقيقة ، أو عدم وجود ممرات خاصة في الجبال للسير عليها بدلاً من السير على الحشائش، أو تركز معظم السياح في مكان محدود، كل ذلك قد يسبب إزالة الغطاء النباتي أو يغير من نوعه أو يساعد في انجراف التربة. إذا استمر مثل هذا النمط من الاستخدام لفترة طويلة فقد يتجاوز الطاقة الاستيعابية وتكون إثارة دائمة.

وهناك أربعة وجهات إدارية تستخدم في هذا المجال:

أ- المحافظة على الوضع الراهن للنظام البيئي وضبط الاستخدام (تحديد نوع الاستخدام وتوزيعه ومدته وعدد المستخدمين) ليتماشى مع ذلك النظام البيئي(كإقامة المحميات).

ب- إنشاء نظام بيئي يناسب الاستخدام المتوقع بدلاً عن تحديد الاستخدام ليناسب النظام البيئي.

ت- غض النظر عن الآثار البيئية للاستخدام أو التدخل فقط عند ظهور المشكلات.

d) السعة الإدراكية – الحسية:

بغض النظر عن السعة الاستيعابية الفعلية فقد يرى السائح لأسباب ذاتية – نفسية أن المكان أو المورد السياحي قد تجاوز طاقته القصوى (أصبح مزدحماً) بحيث لا يتيح له متعة الترويح التي يقصدها. فبعض الأسر تجد في الازدحام السياحي ضالتها المنشودة سواء على الشاطئ أو في المدن السياحية ...، بينما ترتاح بعض الأسر في العزلة والانزواء. فالأسر الخليجية مثلاً بطبيعتها المحافظة وحرصها الشديد على الخصوصية تحتاج لمساحة كبيرة للفصل بينها وبقية المستخدمين الغرباء، مما يجعل إحساسها بالازدحام أسرع وأكثر من الأسر في المجتمعات الأخرى.

e) سعة التحمّل الاجتماعي : Socialistic Capacity

وتشير إلى حد أعلى لقدرة المجتمع المضيف على التحّمل والصبر على السلبيات الاجتماعية للسياحة، خاصة السياحة الدولية(International Tourism). فإذا لم يحسن إدارة السياحة بحيث يوضع في الاعتبار خصائص المجتمع المحلي وتوقعاته من السياحة، فسيضيف صبره ويتفاوت رد فعله بين عدم إظهار الود للسياح أو الاحتجاج والشكوى لدى الجهات المعنية بالسياحة أو حتى استخدام العنف ضد السياح - كما يحصل في بعض الدول - عندما يصل الصبر

منتهاه عند بعض الأفراد أو المجموعات ولمختلف الأسباب. والتدفق السياحي حساس لأي درجة من عدم الترحيب. والمشكلة أن هذا التحمل الاجتماعي يتفاوت من شخص لآخر، ومن مجتمع لمجتمع، ومن زمن لزمن. ورغم ذلك حاول دارسو السياحة(TOURISM) قياسه، فوجدوا **مجموعتين من الخصائص. تشكل سعة التحمل الاجتماعي:**

أ – خصائص المكان المستقبل للسياح من تركيبة الاجتماعية والثقافية وخصائص طبيعته الجغرافية.

١- الخصائص الطبيعية للمكان (كالموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس والمناخ والمياه والنباتات والحياة الفطرية).

٢- الخصائص الحضارية والخصائص الديوغرافية(المرحلة التنموية ،النظم الاقتصادية والسياسية، والتركيب الاجتماعي، والسكان والكثافة السكانية والتركيب الديغرافي).

- الجنس، العمر، المستوى التعليمي، متوسط الدخل، المهنة، .....

❖- **فيما يتعلق بالخصائص الحضارية لمكان الجذب ثمة وجهتا نظر مختلفتان:**

الأولى: ترى أن السياحة يمكن أن تكون وسيلة هامة للتغيير الاجتماعي تزيد في السعة الاجتماعية لتحمل مستجدات وضرورات التطوير والتحدي. وفي المقابل **الثانية** : تقول إن السياحة خاصة الدولية- تتجاوز على خصوصيات الثقافات المحلية وتدمرها، خصوصاً في المناطق الشديدة الحفاظ على تقاليدها وعاداتها وموروثها الشعبي، مما يقلل السعة الاحتمالية ،ويسبب أو يزيد التوتر الاجتماعي وعدم الاستقرار.

- أما الخصائص الطبيعية : فيخشى من تدمير التوازن البيئي للمكان السياحي، والإخلال بمكونات البيئة من الماء والتربة والنبات الطبيعي والحيوان...، بحيث يؤدي الاستثمار السياحي (Investment Tourism)

الجائر إلى ضرر لا يمكن علاجه، إذا غاب عن ناظرنا ترشيد الاستخدام وضبطه ليتماشى مع النظام البيئي القائم دون أذية.

وبشكل عام نستطيع القول إنه كلما كان المكان أو الدولة في مرحلة تنموية عالية وقادرة على تلبية احتياجات السياح زادت السعة الاحتمالية. ويزيد من هذه السعة اتساع حجم المستفيدين فعلياً من السياحة كبيراً.

خصائص السياح ونوعية سلوكهم:

تشمل خصائص السياح : عددهم، ومدة سياحتهم بالمكان، وتميزهم العرقي والاقتصادي واللغوي والديني، وسلوكهم الاجتماعي. فكلما كبر حجم التدفق السياحي وطال مكث السياح وكلما زادت فرصة إفادة المضيف من وجودهم، خاصة إذا كان هؤلاء السياح يختلفون عرقياً ولغوياً ودينياً وفي العادات والسلوك، وفي المقدرة على الصرف والإنفاق عن أفراد المجتمع المضيف.

٤- إجراءات مراقبة التأثيرات البيئية :

تتمثل الإجراءات الخاصة بمراقبة التأثيرات البيئية التي يمكن تطبيقها خلال مراحل الخطة سواء لتفادي المشكلات البيئية أو لحل المشكلات أو لتحسين وصيانة التوعية البيئية بشكل عام فيما يلي :

- تركيب خطوط مياه وأنظمة صرف صحي للفنادق وغيرها من المرافق السياحية لتفادي مشكلات التلوث .
- تطوير نظام للطاقة الكهربائية يوفر الطاقة ويطبق تقنيات الحفاظ .
- استخدام تقنيات مناسبة للتخلص من النفايات مع إعادة استعمال المواد المعالجة لأقصى درجة ممكنة .
- إنشاء نظام تصريف مناسب لتفادي الفيضانات خلال موسم الأمطار .

- إنشاء طرق مناسبة وغيرها من الأنظمة النقل لتفادي الضغط المروري وتحقيق الاستغلال الأمثل الأنظمة النقل الكبرى والعامة ومسارات مرور المشاة .
- توفير مناطق مكشوفة وحدائق ،ومعالجات تنسيق المواقع حول الفنادق وفي المنتجعات بالقرب من عناصر الجذب السياحي في المناطق الحضرية وعند الشواطئ .... الخ .
- تطبيق أنظمة استعمالات الأرض ومعايير تنموية ملائمة ومبادئ لتحديد المواقع في المناطق السياحية ، ومعايير للارتداد ، خصائص الجذب ، الطرق والكثافات القصوى وارتفاعات المباني .
- المراقبة الحذرة لحجم السياح ومراقبة الاستخدام السياحي في المناطق الطبيعية وغير الطبيعية والثقافية لتفادي الضغط والضرر البيئي .
- تطبيق معايير خاصة للتصميم المعماري ومواد بناء تتلاءم بيئياً ومعمارياً مع استخدام أنظمة تخفيض استهلاك الطاقة في لتصميم .
- تفادي البناء التجاري الطولي على طول الطرق والشواطئ خلال تطبيق أنماط استعمال الأرض المناسبة .
- تطبيق معايير تصميم وملائمة لمراقبة حجم ،وأماكن وضع اللوحات الإعلانية.
- وضع خطوط بعض شبكات البنية التحتية تحت الأرض في المواقع السياحية واستخدام معالجة تنسيق المرافق الأرضية فيها .
- مراقبة رمي النفايات من قبل السياح من خلال برامج التوعية العامة ووضع حاويات، وفرض غرامات على رمي النفايات في غير مواقعها المخصصة .
- صيانة مركبات السياح حتى لا ينشأ عنها تلوث هواء وضجيج والتركيز على استخدام مركبات غير ملوثة مثل :المركبات الكهربائية .

- مراقبة أساليب التخليص من النفايات في القوارب والسفن حتى لا ترمى في الماء .
- منع استخدام القوارب ذات المحركات في المناطق الحسابية بيئياً لمنع تلوث المياه .
- وضع التصاميم الملائمة لمراسي القوارب حتى لا ينشأ عنها ضرر وتلوث .
- تنظيم أساليب بناء الحدائق وصيانة معالجات تنسيق المواقع في المناطق العامة وتشجيع أعمال الصيانة في المناطق المملوكة من القطاع الخاص .
- المحافظة على الصحة البيئة وتطبيق معايير السلامة والبيئة لتفادي الأمراض البيئية ومعدلات الحوادث المرتفعة الناتجة عن الضغط والكثافة المرورية والحرائق وغيرها من الملوثات .
- التخطيط الملائم للمواقع والتصميم الهندسي للفنادق وغيرها من الموافق السياحية لمنع حدوث الأضرار البيئية وخصوصاً الأخطار الناجمة عن الزلازل الأرضية ، والرياح السريعة ،والأمطار والفيضانات ، انجرافات وغيرها .... الخ .
- فرض المراقبة على كل مما يلي :

١. جمع الأصداف البحرية الحية ، المرجان ، أسماك الزينة ، من قبل السياح ، أو السكان المحليين لأغراض الاتجار بها .
٢. الصيد بالشباك .
٣. تدمير وإزالة رمال الشاطئ والمرجان لأغراض إنشاء المباني .
٤. جمع النباتات النادرة والحيوانات من قبل السياح لأغراض المتاجرة.
٥. قطع الأشجار لإشعال النار في المخيمات .
٦. إطعام الحيوانات البرية .
٧. أي مراقبات أخرى على نشاطات السياح التي قد ينشأ عنها إضرار للبيئة .

٥- تقييم المردودات (الآثار) البيئية :

وقد قدم بوتر (Pouter) عام "١٩٧٨" منهجية مفيدة لتقييم آثار النشاطات التنموية المختلفة على البيئة . وقد قامت هذه المنهجية على الخبرة المستفادة من تحليل بوتر لتقييم للتنقيب في اسكتلندا وقد شملت منهجية بوتر ليس فقط تقييم الآثار البيئية Environment Impact الآثار الاقتصادية والاجتماعية ،وهي بذلك تشكل إطار عمل جيداً الاختبار وتقييم آثار التنمية السياحية وهي أيضاً تصلح لتقييم المشاريع المستقبلة وتلك التي تم تنفيذها التي تحت التنفيذ

وتتكون منهجية بوتر من تسع خطوات متسلسلة لتقييم الآثار هي :

١. دراسة البيئة الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة .
٢. التنبؤ بالمستقبل قبل أن تباشر مشاريع التنمية السياحية .
٣. دراسة التنمية السياحية من حيث المحتوي والإجراءات (دراسة واختبار ومشاريع التنمية السياحية) .
٤. التنبؤ بالمستقبل إذا ما بوشرت مشاريع التنمية السياحية وكذلك إذا ما تم إنجازها والإنتهاء منها .
٥. تحديد الفرق نوعاً وكما النقطة (ب) والنقطة (د) .
٦. اقتراح إجراءات نظرية وعملية للتقليل من الآثار السالبة ،وغير الملائمة .
٧. تحليل الآثار ومقارنة البدائل .
٨. عرض النتائج .
٩. اتخاذ القرار .

وفيما يلي نموذج لتقييم الآثار البيئية يشتمل على ما يلي :

- تلوث الهواء .
- تلوث المياه السطحية .
- تلوث المياه الجوفية .
- تلوث شبكة المياه المحلية .

ـ التلوث الضوضائي .
ـ مشكلة التخلص من النفايات الصلبة .
ـ مشكلات تصريف المياه والفيضانات .
ـ تدمير وتضرر النباتات والحيوانات .
ـ الاختلال والتدمير البيئي .
ـ مشكلات استعمال الأرض والحركة ضمن منطقة المشروع .
ـ مشكلات استعمال الأرض والحركة الناشئة في المواقع والمؤثرة على المناطق المحيطية.
ـ الكثافة المرورية وكثافة المشاة.
ـ مشكلات جمالية الموقع.
ـ مشكلات الصحة البيئية ،والأمراض المعدية.
ـ تدمير المواقع التاريخية والأثرية والثقافية.
ـ تدمير بعض الخصائص المميزة والهامة للمواقع.
ـ مشكلات الانجراف والانهيارات والانزلاقات.
ـ الأخطار الطبيعية مثل الزلازل، البراكين، العواصف .... الخ.

وأحياناً يمكن استخدام أرقام في عملية التقييم وقد قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD عام ١٩٧٨) بوضع برنامج بحث لاختبار عمليات حماية وصيانة البيئة من انتشار السياحية حيث تم وضع سلسلة من الخطوات تشكل إطاراً عاماً أنظرا جدول رقم (١) .

جدول يبين إطار عام لمصادر الضغط والإنهاك البيئي الناجم عن السياحة

النشاطات الضاغطة	نوع الضغط	الأثر البيئي	إجراءات المحافظة
١. الإعمار البيئي الدائم:	إعادة بناء البيئة المحلية	تغيير الموطن . تغير في مستوى صحة	انفاق على البيئة اتفاق على إدارة

أ- نشاطات البناء والإنشاء التوسع الحضري بناء شبكات الطرق التسهيلات السياحية الأحـــواض البحريـــة وميادين التزلج ب- تغيير استخدام الأرض نتيجة انتشار مناطق لاستجمام .	توسـيع عمليـات البنـاء في الأراضي الزراعية .	و معيشة الإنسان . تغير في سكان المجموعات البيولوجية . تغير في نوعية البيئة.	وتحسين البيئة . الاتفــاق عــل إقامــة المتنزهات الوطنية . ضـــبط وتخطـــيط شــبكات النقــل إلى المناطق الاستجمام . إقامة المحميات .
٢. انتشار المخلفات والفضلات بأنواعها بسبب عمليات التحضير والبناء والنقل	ازدياد التلوث . تلوث هواء . تلوث مياه . تلوث ضوضائي . تلوث بالفضلات .	تغيير في نوعية الهواء . تغيير في نوعية المياه . تغــــيير في صــــحة الإنسان . تغـــيير في صـــحة. المجموعات الحيوية.	إجراءات وقائية لتنقية الهـواء وإعـادة تـدوير الفضـــلات وبالـــذات الصلبة .
٣. النشاطات السياحية التزلج ـ المشي . ـ الصيد . ـ الجمع .	اجتثاث الأنواع النباتية وتدهور التربة	تغيير في الموطن . تغــيير في المجموعــات البيولوجية .	تغيير النظرة إلى البيئة . تغـــيير النظـــرة إلى السياحة . اتفـاق علـى مكافحـة التلـوث بأنواعـه مـن خلال عوائق السياحة . اتفـــاق علـــى إدارة وحمايـــة وإقامـــة المحميات

٤. حركة السكان ونموهم وتزايدهم	الكثافة السكانية	زيادة الطلب على المواد الطبيعية ازدحام . زيادة الطلب على مصادر الطاقة .	خلق مواقف فيما يتعلق بالبيئة والازدحام . تركيز النمو في الخدمات المساندة .

٦- الآثار الاقتصادية – الاجتماعية للسياحة:

تنقسم التأثيرات الاجتماعية الاقتصادية للسياحة حسب أسباب النشأة إلى ما يلي:

أ- تأثيرات اجتماعية اقتصادية تنشأ بسبب الاختلاف في المستويات الاجتماعية الاقتصادية بين السكان المحليين السواح.

ب- تأثيرات اجتماعية اقتصادية ناجمة عن اختلاف في العادات والتقاليد، المعتقدات الدينية، أسلوب المعيشة، السلوك تجاه الغرباء، العلاقة بين السياح والسكان المحليين، كذلك قد يلعب الاختلاف في اللغة بين السياح والسكان المحليين دوراً كبيراً في خلق ظروف محبطة نظراً لعدم القدرة على التفاهم بين الطرفين، أو سوء الفهم الذي قد يحصل. وعموماً يمكن الحديث هنا على نوعين من التأثيرات الاجتماعية – الاقتصادية هي:

- **التأثيرات الإيجابية :**

التأثيرات الاقتصادية :

تشمل التأثيرات الاقتصادية الإيجابية فيما يلي:

- توفير فرص عمل جديدة وبالتالي دخول جديدة للمنطقة.
- توفير العملة الصعبة وما ينجم عنه من تحسينات في نوعية الحياة ومستوى المعيشة للمجتمع المحلي، ودعم للتنمية الشاملة على المستويين الوطني والإقليمي.

- زيادة الإيرادات الحكومية من الضرائب والرسوم وما ينجم عنه من تطوير للمجتمعات المحلية من خلال تطوير خدمات البنية التحتية ودعم الاقتصاد بشكل عام.
- دعم الأنشطة الاقتصادية الأخرى في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات وذلك من خلال زيادة الطلب على المنتجات الزراعية والصناعية والتقليدية واليدوية ، وكذلك يزداد الطلب على منشآت النوم ومرافق الخدمات المختلفة فينشط قطاع الإنشاءات.
- تطوير خدمات النقل وخدمات البنية التحتية الأخرى من أجل تلبية حاجات قطاع السياحة.
- تنشيط قطاعات التعليم والتدريب في مجال المهن السياحية المختلفة وتوفير فرص عمل كثيرة للنساء.

المحافظة على التراث الثقافي:

وتشمل عمليات المحافظة في هذا المجال كلاً من العناصر التالية:

- المحافظة على المواقع التاريخية والثرية والأنماط المعمارية المميزة.
- أحياء الفنون التقليدية والصناعات اليدوية والمناسبات التقليدية وبعض مظاهر الحياة المحلية.
- الدعم المالي لصيانة المتاحف والمرافق الثقافية المختلفة مثل، المسارح، وكذلك تنظيم المهرجانات والمناسبات الثقافية كونها عناصر جذب سياحي للسكان المحليين والزوار من الخارج.
- ومن جانب آخر تساهم السياحة في دعم التبادل الثقافي بين المجتمعات (بين السياح والسكان).

التأثيرات السلبية:

إذا لم تكن النشاطات السياحية مخططة ومراقبة بشكل جيد، فيمكن أن ينشأ عنها تأثيرات سلبية أو تعمل على عرقلة وإعاقة حدوث التأثيرات الايجابية، ومن هذه التأثيرات ما يلي:

- يفقد المجتمع المحلي الفوائد الاقتصادية للسياحة إذا كانت المرافق السياحية مملوكة من قبل غرباء أو إذا كان معظم المرافق السياحية مملوكاً ومداراً من قبل شرائح سكانية معينة تتمتع بمعظم العوائد الاقتصادية، أمّا في المجتمع المحلي فلا يحصل إلا على نسبة قليلة من الفوائد.
- يقل دور السياحة في توفير عملات صعبة إذا كان جزء كبير من المواد والخدمات المستخدمة لأغراض السياحة مستوردة من الخارج.
- يعمل تركيز النشاطات السياحية في مكان واحد أو عدة أمكنة في الدولة أو الإقليم على خلق تشتت اقتصادي، أي فوارق اقتصادية واجتماعية إذا لم توجد تنمية متخصصة في المناطق الأخرى.
- تساهم السياحة في خلق تشتت في العمالة إذا كانت السياحة تجتذب عدداً كبيراً من العمالة من القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل: الزراعة، والثروة السمكية كونها توفر رواتب أعلى وظروف عمل أفضل.
- تعمل السياحة أحياناً على نشوء استياء من السكان المحليين اتجاه العمالة الوافدة التي تعمل في المرافق السياحة المختلفة وتستأثر بقسم كبير من العائدات السياحية، خصوصاً إذا ما كان الإداريون والفنيون العاملون في المرافق السياحية من الوافدين.
- استياء السكان المحليين من توفر الوقت الكافي للسياح للمتعة والترفية ويتزايد هذا الاستياء بوجود فروق في المستويات الاقتصادية بين السياح والسكان المحليين.

- تزايد الضغط والطلب على الخدمات الأساسية من قبل السياح يدفع السكان المحليين إلى الشعور سلبياً اتجاه السياحة، كذلك يتضايق السياح الداخليون (السياحة الداخلية) ، من السياح الأجانب إذا ضاقت عناصر الجذب السياحي في مناطقهم بالسياح الأجانب، وأيضاً إذا أّغلقت الشواطئ في وجه السكان المحليين وخصصت للسياح الأجانب عندئذ يتملك السكان المحليين شعور بالكراهية اتجاه السياح.
- تعديل الفنون التقليدية والصناعات اليدوية لتتناسب وأذواق السياح نتيجة الاستغلال التجاري الزائد : يعكس عدم تفهم وإحساس بقيمة الثقافة المحلية.
- يؤدي تدني الأنماط الثقافية المستوردة نتيجة الاحتكاك بالسياح إلى ضياع الهوية الثقافية المحلية، كذلك قد تضيع الهوية الثقافية للآثار نتيجة سوء استعمال السياح لها.
- يتأثر السكان المحليون من الشباب بالسياح في الملابس وأنماط الحياة والمعيشة دون تفهم لهذه الأنماط مع إمكانية مسايرتها نظراً لغياب القدرة المالية.
- ينشأ سوء الفهم والتناقض بين السكان المحليين والسياح نتيجة اختلاف اللغة، العادات، القيم، المعتقدات وأنماط السلوك.
- تساهم السياحة في انتشار مشكلات المخدرات، المسكرات والجرائم بأشكالها رغم أنها قد لا تكون السبب الرئيس في تفشي مثل هذه المشكلات

إجراءات مراقبة التأثيرات الاجتماعية الاقتصادية .

تتعدد الإجراءات التي يمكن تطبيقها لتحقيق أو منع حدوث التأثيرات الاجتماعية - الاقتصادية السلبية وتعزيز الآثار الايجابية ، **وأهم هذه الإجراءات ما يلي :**

١. الحفاظ على التقليد المميز في الفلكلور والفنون والصناعات اليدوية حتى لو تم تطويرها ، وذلك من خلال عمل برامج لمراقبة النوعية والتدريب، والحفاظ أيضاً على المواقع الأثرية والتاريخية .
٢. توفير الحوافز المالية ،وأساليب أخرى لتشجيع الملكية المحلية والإدارة وتشغيل الفنادق وغيرها من المرافق والخدمات السياحية ، وذلك لدعم مشاركة السكان المحليين في السياحة .
٣. السماح للسكان المحليين باستخدام عناصر الجذب السياحي بكامل المرافق والخدمات وتخفيض رسوم لهم .
٤. تطبيق إجراءات المراقبة وتنظيم استخدام السياح لمنع الاكتظاظ على العناصر السياحية .
٥. ينبغي توفير مرافق سياحية رخيصة للسكان المحليين إذا لم يتمكن معظمهم من استخدام المرافق القائمة بسبب ارتفاع الكلفة .
٦. توعية السكان سياحياً مع التركيز على مبادئ وفوائد ومشكلات السياحة وكذلك السياسات التنموية الحالية والخطط السياحية للمناطق المختلفة ، وكذلك تعريف السكان المحليين بقيم السياح القادمين وعاداتهم وتقاليدهم ، ويمكن استخدام وسائل الإعلام المختلفة لأغراض التوعية السياحية .
٧. تصميم الفنادق وغيرها بحيث يعكس الأنماط المعمارية المحلية والتقليدية .
٨. تطبيق تقنيات معينة لاختبار أسواق السياح وبرامج التسويق والنشاطات السياحية المختلفة .
٩. تدريب السكان المحليين للعمل في كافة مستويات السياحة لدعم الاقتصاد المحلي وإزالة سوء الفهم وأي تناقض بين السياح والسكان المحليين .

١٠. تطبيق إجراءات صارمة على المخدرات والجريمة سواء على السياح أو السكان المحليين .

❖ **إجراءات تعظيم الفوائد الاقتصادية للسياحة .**

لتعظيم الفوائد للسياحة في الدولة أو الإقليم أو المجتمع المحلي، فإن هناك أساليب مختلفة ينبغي اعتمادها في الخطط الوطنية والإقليمية،
ويمكن للسياحة أن تدعم الفوائد الاقتصادية ، وتعظيم المشاركة فيها من خلال الإجراءات التالية :

١- دعم وتشجيع العلاقات التبادلية بين القطاعات الاقتصادية :

ويمكن تشجيع العلاقات التبادلية بين القطاعات من خلال :

- الاستفادة من البضائع والخدمات المنتجة في الدولة أو الإقليم كمدخلات للقطاع السياحي ، وهذا الأسلوب يقلل بدورة من تسرب الأموال المدفوعة لشراء بضائع وخدمات مستوردة .
- تطوير إنتاج المواد المحلية من الأغذية مثل : الخضار والفواكه، منتجات الألبان ، اللحوم الحمراء ، الدواجن ، والأسماك وغيرها والتي تستخدم جميعها في المطاعم .
- إجراء تحسينات أو إضافة أنواع جديدة للإنتاج حسب حاجة الأسواق السياحية من حيث التنويع والنوعية ، لذلك يجب دمج الإنتاج بالتسويق ليتناسب الاثنان وينسجما في المواسم المختلفة .
- تشجيع ودعم المطاعم المحلية والقائمة على المنتجات المحلية على تقديم الواجبات للسياح ، فليس من الضروري أن يأكل السائح الطعام الذي تعود عليه .
- استخدام مواد البناء المنتجة محلياً في إنشاء المرافق والمنشآت السياحية وتصنيع الأثاث وغيرها من البضائع التي تحتاجها الفنادق والمنشآت السياحية الأخرى ، يسّخر التصميم لاستغلال ما هو متاح من المواد

المحلية ، والتصميم بالطبع تتبعه الأنماط المعمارية المحلية والديكورات وغيرها .

٢- ملكية المرافق والخدمات السياحية :

يعمل تمليك السكان المحليين للفنادق والمنشآت السياحية كالمطاعم ومكاتب السياحة والسفر .... الخ . على تعظيم الفوائد السياحية وإعطاء الفرصة الأكبر للسكان المحليين لإدارة وتشغيل التنمية السياحية .و لكن في حالة عدم توفر القدرة المالية لدى المجتمع المحلي ، وهو ما تعاني منه معظم المناطق السياحية ، فمن الضروري السماح للاستثمار الخارجي بالمشاركة ولا بّد كذلك من وضع الحوافز لجذب الاستثمار الخارجي وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وتوفير العمالة . وهناك أيضاً الشراكة بين الاستثمار الداخلي والخارجي وهو أسلوب متعارف عليه، وعادة يمتلك الاستثمار الداخلي (٥١٪) من مجمل الاستثمار لضمان الرقابة المحلية للمشروع . ويمكن أن تكون حصة الاستثمار المحلي متمثلة في قطعة الأرض المخصصة للمشروع .

٣- تعظيم الفوائد الاقتصادية من خلال العمالة المحلية :

إن استخدام العمالة المحلية في المرافق والخدمات السياحية من شأنه دعم الاقتصاد المحلي ، لذلك فمن الضروري وضع سياسات من شأنها إعطاء الأولوية للعمالة من سكان المنطقة ، لكن ينبغي أن ترافق هذه السياسات برامج تدريبيه لضمان كفاءة العمالة المحلية في الأمور التشغيلية والإدارية التي تحتاجها الأنشطة السياحية .

ويمكن للحكومية أن تضع برنامجًا زمنياً يتم فيه استبدال العمالة الوافدة بالعمالة المحلية حال توفرها بعد التدريب واكتساب الخبرة المناسبة .

٤- الإدارة المحلية للمرافق والخدمات السياحية :

يكون للإدارة المحلية للفنادق وغيرها من المرافق السياحية (بغض النظر عن ملكيتها وجنسية العاملين فيها) عوائد أكبر وأفضل ، حيث تكون هناك رقابة محلية عل الأنشطة السياحية .

٥- خدمات السياحة والسفر المحلية :

لشركات السياحة والسفر العالمية دور أساسي في تنظيم وتشجع الرحلات لمنطقة معينة ، لكن أحياناً تكون مسؤولة عن المكاتب المحلية لعدم توفر الكفاءة المحلية ، وهذا بدوره يؤدي إلى ضياع الدخل وفرص العمل في الاقتصاد وأيضاً يخفف الرقابة المحلية على الأنشطة السياحية ، لذلك بفضل تطوير الشركات المحلية لتتمكن من القيام بالعمل بنفسها .

٦- التسوق :

التسوق لشراء الصناعات اليدوية والتذكارية وبعض المواد المعفاة من الجمارك وبعض البضائع المنتجة محلياً هي أنشطة هامة جداً للسياح ، ويمكنها أن تستأثر بحصة معينة من إنفاق السائح والدخل السياحي . ولتشجيع السائح على الإنفاق بشكل أكبر لا بد من توفير وتنويع المعروض من البضائع .

٧- التوسع في الأنشطة السياحية :

يعمل تنويع الأنشطة السياحية وإضافة الجديد منها والذي ينال استحسان السياح على زيادة إنفاق السياح وبالتالي زيادة العائدات السياحية ، وهذا الأمر يجب أن يخضع لدراسات جدوى اقتصادية لتبرير الاستثمار في مثل هذا النشاط.

المبحث الثاني عشر

التخطيط السياحي والتنمية السياحية

مقدمة:

ارتبط ظهور التخطيط السياحي وتطوره وكذلك أهميته ببروز السياحة كظاهرة حضارية سلوكية من ناحية وظاهرة اقتصادية واجتماعية من ناحية أخرى. وقد حظيت السياحة المعاصرة كنشاط إنساني بأهمية واعتبار كبيرين لم تحظ بهما في أي عصر من عصور التاريخ، لقد نجم عن النشاطات السياحية الكثيفة نتائج وآثار اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وعمرانية كان لها أثر عظيم وواضح في حياة المجتمعات والشعوب في عصرنا الحاضر، الأمر الذي يستدعي توجيه الاهتمام إلى ضرورة تنظيم ضبط وتوجيه وتقييم هذه النشاطات للوصول إلى الأهداف المنشودة والمرغوبة وبشكل سريع وناضج، وقد ترتب على ذلك اعتماد وتبني أسلوب التخطيط السياحي كعلم متخصص يتناول بالدراسة والتحليل والتفسير جميع الأنشطة السياحية ويعمل على تطويرها وتحسين مخرجها.

- **مفهوم التخطيط السياحي:**

تعد صناعة السياحة والسفر من الظواهر الإنسانية القديمة ، وتطورت بتطور المجتمعات البشرية ، ومنذ ولادة الإنسان على الكون أصبح في حركة دائمة بين السفر والتنقل سعياً وراء جمع القوت أو التحرر من القيود البيئية والتطلع إلى العلم والمعرفة ، وتحولت ظاهرة انتقال الإنسان لتحقيق احتياجاته الذاتية إلى ظاهرة اجتماعية وثقافية هدفها الراحة والاستجمام والمعرفة.

لقد تغيرت النظرة إلى السياحة في الوقت الحاضر وأصبحت صناعة مركبة تعتمد عليها العديد من دول العالم لتنمية مواردها الاقتصادية

والاجتماعية ، حتى أصبحت العمود الفقري للاستثمارات الاقتصادية في العديد من دول العالم لدورها في الحصول على العملات الأجنبية وتوفير فرص العمل (Valene , & Eadington , 1992 : preface) .

وحسب إحصاءات منظمة السياحة العالمية التي تضم في عضويتها أكثر من ١٤٠ دولة ، أنه في عام ١٩٥٠ كان عدد السياح حوالي ٢٥ مليون سائح ، وتزايد هذا العدد ليصل إلى (٩٢٤) مليون سائح عام ٢٠٠٨ ، وتتوقع منظمة السياحة العالمية أن يصل عدد السياح في العالم عام٢٠١٠ إلى مليار سائح وأن يحقق القطاع عائدات تبلغ ١٠٥٥ مليار دولار .الجدول (١) .

وتشير إحصاءات منظمة السياحة العالمية لعام ٢٠٠٦ بأن فرنسا تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد السياح ، إذ بلغ عددهم عام ٢٠٠٨ حوالي (٨١,٩) مليون سائح ، تليها اسبانيا بعدد (٥٩,٢) مليون سائح والصين بعدد (٥٤,٧) وأمريكا بعدد (٥٦,٧) مليون سائح ، ثم ايطاليا وبريطانيا وألمانيا بعدد (٤٣,٧) و(٣٠,٧) و (٢٤,٤) مليون سائح على التوالي .

كما وتشير المعطيات إلى أن عدد السياح قد يرتفع في إفريقيا من (٢٠) مليون عام ١٩٩٥ إلى (٤٧) مليون في ٢٠١٠ وإلى (٧٧) مليون عام 2020 وبنسبة زيادة نمو سنوية قدرها (٤,١٪) وبحصة من السوق العالمية تقدر بـ(٥٪) عام 2020.

جدول تطور عدد السياح في العالم

السنة	عدد السياح (مليون سائح)
١٩٥٠	٢٥
١٩٦٠	٦٩
١٩٧٠	١٦٦
١٩٨٠	٢٨٦
١٩٩٠	٤٥٩
١٩٩٥	٥٦١
١٩٩٨	٦٢٥
٢٠٠٠	٦٩٨
٢٠٠٥	٨٠٨
٢٠٠٧	٩٠٤
٢٠٠٨	٩٢٤

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات منظمة السياحة العالمية .

وبالنسبة للأمريكيتين فيتوقع ارتفاع عدد السياح من (١١٠) ملايين عام ١٩٩٥ إلى (١٩٠) مليون ٢٠١٠ وإلى (٢٨٢) مليون سائح في ٢٠٢٠ وبنسبة زيادة (٣،٨٪) وبحصة من السوق العالمية تقدر (١٨،١٪).

أما فيما يخص شرق آسيا والباسيفيك فيتوقع ارتفاع عدد السياح من (٨١) مليون سائح عام ١٩٩٥ إلى (١٩٥) مليون عام ٢٠١٠ وإلى (٣٩٧) مليون عام ٢٠٢٠ وبنسبة نمو (٦،٥٪) وبحصة من السوق العالمية وقدرها(٢٥٪) .

وبالنسبة لأوروبا فقد توقعت منظمة لسياحة العالمية زيادة عدد السياح من (٣٣٦) مليون سائح عام ١٩٩٥ إلى (٥٢٧) مليون سائح عام ٢٠١٠ وإلى (٧١٧) مليون سائح عام ٢٠٢٠ وبنسبة نمو قدرها (٣،١٪) وبحصة من السوق العالمية

قدرها (٤٥,٩٪). وشكلت منطقة الشرق الأوسط المنطقة الأعلى في معدلات النمو السنوي لعدد السياح حيث يتوقع أن يرتفع العدد من (١٤) مليون سائح عام ١٩٩٥ إلى (٣٦) عام ٢٠١٠ وإلى (٦٩) مليون سائح عام ٢٠٢٠ وبمعدل نمو سنوي قدره (٦,٧٪) وبنسبة (٤,٤) من حصة السوق العالمية.

وبالنسبة لمنطقة جنوب آسيا فيتوقع ارتفاع عدد السياح من ٤ مليون عام ١٩٩٥ على (١١) مليون ٢٠١٠ وإلى (١٩) مليون ٢٠٢٠ وبنسبة نمو قدرها (٦,٢) وحصة السوق بنسبة (١,٢٪) .

إلا أن الأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي وضعت شكوكاً حول تحقيق المثير من هذه التوقعات فقد أشارت منظمة السياحة العالمية إلى تراجع أعداد السياح الدوليين في النصف الثاني من العام ٢٠٠٨ لتسجل نموا سلبياً في كل من الأشهر الستة الأخيرة من العام وبقيت التوقعات للعام ٢٠٠٩ مغلفة بالكثير من الضبابية وسط تقلب الرؤى حول مسار الاقتصاد العالمي وحجم الركود الذي سيشوبه .

وتزايدت عوائد السياحة على المستوى العالمي عام ٢٠٠٤، إذ بلغ حصة الولايات المتحدة الأمريكية (٧٤,٥) بليون دولار ، وبلغت عائدات اسبانيا (٤٥,٢) دولار ، وفرنسا (٤٠,٨) دولار ، وايطاليا (٣٥,٧) دولار ، وألمانيا (٢٧,٧) دولار ، ثم بريطانيا والصين وتركيا بعوائد (٢٧,٣) و (٢٥,٧) و (١٥,٩) مليون دولار على التوالي .

وبموجب ما سبق ونظراً لأهمية صناعة السياحة ، ونظراً لتشعب فروعها ودخولها في معظم مجالات الحياة اليومية : دعا الكثير من المهتمين بهذه الصناعة إلى ضرورة إدخال السياحة في استراتيجيات التخطيط والتنمية وإتباع المنهج العلمي عند التخطيط لها من أجل حصر ودراسة كافة الإمكانات والموارد المتاحة في منطقة ما .

لم يتبلور مفهوم التخطيط السياحي بشكل واضح ومحدد إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تطورت حركة السفر الدولية بشكل سريع وكثيف، وتزايدت أعداد السياح إلى جانب تنوع أشكال السياحة والاستجمام، وتعددت المناطق السياحية واختلفت وظائفها وخصائصها، وقد أدى كل هذا إلى زيادة الاهتمام بالسياحة والأنشطة السياحية، وظهرت الحاجة لضبط وتوجيه هذه النشاطات من أجل الحد من أثارها الاجتماعية والبيئية السالبة، وتحقيق أقصى درجات النفع الاقتصادي، خصوصاً بعد أن أصبح ينظر إلى السياحة على أنها صناعة ومصدر دخل أساسي في كثير من دول العالم . وتخطيط السياحة : نوع من أنواع التخطيط التنموي وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات المرحلية المقصودة والمنظمة والمشروعة التي تهدف إلى تحقيق استغلال واستخدام أمثل لعناصر الجذب السياحي المتاح والكامن ولأقصى درجات المنفعة، مع متابعة وتوجيه وضبط لهذا الاستغلال لإبقائه ضمن دائرة المرغوب والمنشودة، ومنع حدوث أي نتائج أو أثار سلبية ناجمة عنه .

- **تعريف التخطيط السياحي:**

يعرف الدكتور نبيل الروبي (١٩٧٨) التخطيط السياحي على أنه رسم صورة تقديرية مستقبلية للنشاط السياحي في دولة معينة وفي فترة زمنية. ويقتضي ذلك حصر الموارد السياحية في الدولة من أجل تحديد أهداف الخطة السياحية وتحقيق تنمية سياحية سريعة ومنتظمة من خلال إعداد وتنفيذ برنامج متناسق يتصف بشمول فروع النشاط السياحي ومناطق الدولة السياحية" (صفحة ٦٥).

وينبغي ألا ينظر إلى التخطيط السياحي على أنه ميدان مقصور على الجهات الرسمية، وإنما يجب أن ينظر إليه على أنه برنامج عمل مشترك بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأفراد لذا يجب أن يكون التخطيط السياحي عملية مشتركة بين جميع الجهات المنظمة للقطاع السياحي بين الجهات الحكومية المشرفة على هذا القطاع، ومقدمي الخدمات السياحية

(المؤسسات ورجال الأعمال)، والمستهلكين لهذا الخدمات (السياح)، والمجتمع المضيف للسياحة - بدءا من مرحلة صياغة الأهداف المراد تحقيقها وانتهاء بمرحلة التنفيذ والتطبيق لبرامج الخطة السياحة.

ويعتقد الروبي (١٩٨٧) بأن نجاح التخطيط السياحي يعتمد على عدة عوامل تشمل ما يلي:

١. أن تكون خطة التنمية السياحي جزءاً لا يتجزأ من الخطة القومية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
٢. وأن يتم تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة .
٣. وأن يتم اعتبار تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية .
٤. وعلى أن تكون هذه الصناعة جزءاً من قطاعات الإنتاج في الهيكل الاقتصادي للدولة.
٥. قيام الدولة بتحديد مستوى النمو المطلوب وحجم التدفق السياحي.
٦. وعلى أن يتم تحديد دور كل من القطاعين الخاص والعام في عملية التنمية .
٧. التركيز على علاقة التنمية السياحية بالنشاط الاقتصادي العام وتحديد علاقة ذلك بالمحافظة على البيئة .

- **أهمية التخطيط السياحي وأهدافها :**

يلعب التخطيط السياحي دوراً بالع الأهمية في تطوير النشاط السياحي، وذلك لكونه منهجاً علمياً لتنظيم وإدارة النشاط السياحي بجميع عناصره وأنماطه، فهو يوفر إطار عمل متشابكاً من اتخاذ القرارات في إدارة الموارد السياحية ويزود الجهات المسؤولة بالأساليب والاتجاهات التي يجب عليها أن تسلكها، مما يسهل عملها ويوفر كثيراً من الجهد الضائع.

والتخطيط السياحي يساعد على توحيد جهود جميع الوحدات المسؤولة عن تنمية القطاع السياحي وتنسيق عملها ، ويقلل من ازدواجية القرارات والأنشطة المختلفة، مما يساعد على إنجاز الأهداف العامة والمحددة لهذا النشاط.

ولهذا فإن التخطيط السياحي يتأثر بالتقلبات السياسية والاجتماعية والطبيعية أكثر مما يتأثر بعوامل الإنتاج والقوى الاقتصادية المختلفة.

ومن أهم المزايا والفوائد التي تتطلب الأخذ بأسلوب التخطيط السياحي على كل المستويات ما يلي:

١. تحديد الأهداف والسياسات العامة للتنمية السياحة، وتحديد السياسات والبرامج المختلفة لتحقيق هذه الأهداف .

٢. يساعد التخطيط للتنمية السياحية على تحديد وصيانة الموارد السياحية والاستفادة منها بشكل مناسب في الوقت الحاضر والمستقبل.

٣. يساعد التخطيط السياحي على تكاملية وربط القطاع السياحي وعلى تحقيق الأهداف والسياسات العامة لتنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى على كل المستويات التخطيطية وضمن التخطيط الشامل.

٤. يوفر أرضية مناسبة لأسلوب اتخاذ القرار لتنمية السياحة في القطاعين العام والخاص، من خلال دراسة الواقع الحال،ومده إلى المستقبل أخذاً بعين الاعتبار الأمور السياسية والاقتصادية التي تقررها الدولة لتطوير السياحة وتنشيطها .

٥. يوفر المعلومات والبيانات والإحصائيات والخرائط والمخططات والتقارير والاستبيانات، ويضعها تحت يد طالبيها.

٦. يساعد على زيادة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال تطوير القطاع السياحي، وتوزيع ثمار تنميته أفراد المجتمع. كما يقلل من سلبيات السياحة.

٧. يساعد على وضع الخطط التفصيلية بعض المناطق السياحية المتميزة، ولكنها متخلفة سياحياً وتحتاج إلى عناية خاصة لتصبح في مستوى المناطق السياحية الأخرى.
٨. يساعد على وضع الأسس المناسبة لتنفيذ الخطط والسياسات والبرامج التنموية المستمرة عن طريق إنشاء الأجهزة والمؤسسات لإدارة النشاط .
٩. يوفر الإطار المناسب لتنسيق المجهودات التنموية للقطاعين العام والخاص، وأسلوب الاستثمار الأمثل في المشاريع السياحية.
١٠. يساهم في استمرارية تقويم التنمية السياحية ومواصلة التقدم في تطوير هذا النشاط، والتأكيد على الإيجابيات وتجاوز السلبيات في الأعوام اللاحقة.

وقد أثبتت التجارب في العديد من دول العالم أنه يمكن تحقق عائدات سياحية دائمة من خلال اعتماد التخطيط السليم والمناسب، ويمكن لهذه العائدات أن تتضاعف في حال استمرار التخطيط الواعي والناضج الذي يسعى دائماً **لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:**

١. تحديد أهداف التنمية السياحية القصيرة والبعيدة المدى، وكذلك رسم السياسات السياحية ووضع إجراءات تنفيذها.
٢. ضبط وتنسيق التنمية السياحية التلقائية والعشوائية.
٣. تشجيع القطاعين العام والخاص على الاستثمار في مجال التسهيلات السياحية أينما كان ذلك ضرورياً.
٤. مضاعفة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للنشاطات السياحية لأقصى حد ممكن وتقليل كلفة الاستثمار والإدارة لأقل حد ممكن.
٥. ضمان عدم قيام نشاطات اقتصادية أخرى منافسة في المواقع السياحية .
٦. الحيلولة دون تدهور الموارد السياحية وحماية النادر منها.
٧. صنع القرارات المناسبة وتطبيق الاستخدامات المناسبة في المواقع السياحية.
٨. تنظيم الخدمات العامة وتوفيرها بالشكل المطلوب في المناطق السياحية.

٩. المحافظة على البيئة من خلال وضع وتنفيذ الإجراءات العلمية المناسبة .

١٠. توفير التمويل من الداخل والخارج اللازم لعمليات التنمية السياحية.

١١. تنسيق النشاطات السياحية مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى بشكل تكاملي.

- **خصائص التخطيط السياحي الجيد:**

يمتاز التخطيط السياحي الجيد بأنه يركز على المنتج السياحي Tourist Product وكذلك على عمليات الترويج والتسويق بأسلوب يحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئة ضمن إطار التنمية السياحية الشاملة والمستدامة، والتخطيط السياحي الجيد لا بد أن تتوفر فيه كذلك **عدة مواصفات أخرى أهمها:**

١. تخطيط مرن Flexible مستمر Continuous وتدريجي Incrementally يتقبل إجراء أي تعديل ما تطلب الأمر بناء على المتابعة المستمرة والتغذية الراجعة .

٢. تخطيط شامل لجميع جوانب التنمية السياحية الاقتصادية الاجتماعية الثقافية، البيئية، السكانية، .... الخ.

٣. تخطيط تكاملي : تعامل فيه السياحة على أنها نظام متكامل، حيث كل جزء مكمل للأجزاء الأخرى، وكل عنصر يؤثر ببقية العناصر.

٤. تخطيط مجتمعي : بمعنى أنه يسمح بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في عملية التخطيط بمراحلها المختلفة.

٥. تخطيط بيئي : يحول دون تدهور عناصر الجذب السياحية الطبيعية والتاريخية، ويعمل على توفير الإجراءات اللازمة لصيانتها بشكل مستمر، ويضمن المحافظة عليها لأطول فترة زمنية ممكنه.

٦. تخطيط واقعي وقابل للتنفيذ : الأهداف فيه لا تتجاوز حدود الإمكانيات والطموح لا يخرج عن دائرة ما هو متاح وكامن من موارد طبيعية ومالية وبشرية.
٧. تخطيط مرحلي منظم : يتكون من مجموعة من الخطوات والنشاطات المتتابعة والمتسلسلة.
٨. تخطيط يتعامل مع السياحة على أنها نظام له مدخلات وعمليات ومخرجات محددة ، ويمكن التأثير في هذه التكوينات وتوجيهها بشكل غير مباشر ، ويضمن تحقيق ما هو مرغوب من أهداف .

- **مبادئ التخطيط السياحي:**

١. التركيز Clustering في مشروع التنمية السياحية:

والتركيز عكس الانتشار الذي كان يفضله مصممو ومخططو المتنزهات القومية National Parks في الولايات المتحدة عند بدء ظهورها. ويقتضي مبدأ التركيز حصر التنمية في الشواطئ البحرية في مناطق محددة : يتفق طول واجهتها البحرية مع الطاقة الاستيعابية المطلوبة ، وترك باقي المناطق الشاطئية مفتوحة دون تنمية مكثفة من ناحية والسماح بتنمية مخططة في المستقبل من ناحية أخرى وذلك لحماية المستفيدين من هذه التنمية السياحية.

٢. الارتباط بين عناصر الجذب والخدمات :

لا بد من وجود ارتباط بين عناصر الجذب السياحي وبين الخدمات. فلا يتصور وجود عناصر جذب سياحي في منطقة جرداء دون توافر أدنى قدر من الجهات مثل مكتب استعلامات وكافتيريا صغيرة لقضاء الحاجات الضرورية. ولكن يجب أن تتماشى هذه الخدمات كيفياً وحجماً مع حجم المعالم السياحية المتوافرة في المنطقة وألاّ يترتب على وجودها تقليص أهمية المعلم السياحي أو تدهوره.

٣. **التكامل والتساند بين عناصر الجذب الطبيعية والحضارية:**

يتعين أن يعرف المخططون أنه لا تناقص بين الموارد الطبيعية والموارد الحضارية كعناصر جذب سياحية لإقليم ما أو منطقة ما ، بل على العكس يجب أن يعتمد التخطيط للتنمية السياحية في الإقليم على التساند بين هذين النوعين من الموارد لأن الوسائل الهادفة التي حمايتها من التدهور وإعدادهما كعنصري جذب أساسين للسائحين هي واحدة بالنسبة إلى التصميم المعماري والإدارة. فالشلالات والبحيرات والجبال والحياة البرية والغطاء النباتي والآثار والخصائص الطبيعية والحضارية الأخرى للإقليم وهي بذاتها عناصر السياحة يمكن ضمان حمايتها وتمتع السائحين بها دون التسبب في تدهورها عن طريق حسن التصميم والإدارة العلمية وتحقيق التكامل بينها دون التنافس.

٤. **وسيلة الوصول:**

رغم أنه لا يخفى على مخطط ضرورة إيجاد السبيل الأمثل للوصول إلى ومن الإقليم موضوع التخطيط لأن ذلك يعتبر من أبجديات التخطيط السياحي، إلا أن ذلك يتطلب دراسة متعمقة وتطبيقا سليما. فطرق المواصلات وهي متعددة الأغراض أساسا توجد شبكتها عادة حيث توجد مستوطنات سكانية كبيرة، لذلك فإن تفريغ هذه الشبكات لتخدم الإقليم الذي يجري تخطيطه سياحياً دون أن يترتب على ذلك تكلفة استثمارية مبالغ فيها هو من أهم ركائز التنمية السياحية.

فإنشاء شبكة الطرق وإنشاء المطارات وربط الإقليم برحلات جوية منتظمة هي من الأجور باهظة التكاليف وتحميل مخطط مشروع التنمية السياحية فيه بهذه التكاليف جميعها أمر يترتب عليه زيادة التكلفة إلى درجة قد لا تتلاءم مع ظروف الاستثمار وكفاية عائدة ولا مع قدرة السوق السياحي

على الامتصاص. لذلك كان تخطيط طريقة الوصول في مثل هذه الحالات أمراً بالغ الصعوبة وتقتضي.

5. **حجم المستوطنات السكانية ومدى قربها من مكان التنمية السياحية :**

لا شك أن مشروعات التنمية السياحية تزدهر كلما كانت على مسافة معقولة من التجمعات السكانية الكبيرة : لأن هذه التجمعات السكانية تمثل أولاً أسواقاً لتصدير الطلب السياحي إليها على الأقل بالنسبة للزيارات اليومية وإجازات نهاية الأسبوع . ولذلك كلما كان اختيار موقع التنمية السياحية قريباً من المدن كلما كان ذلك في صالح المشروعات التي تنشأ من ناحية إمدادها بالعملاء ومن ناحية أخرى إمدادها بالعاملين دون تكلفة إضافية لإنشاء مساكن دائمة لهم . الشتوية الجبلية فقط بعض مشروعات التنمية السياحية مثل المنتجعات السياحية الشتوية الجبلية حيث يمارس الزائرون رياضية الانزلاق على الجليد إذ يلتصق هؤلاء عادة بالمكان الذي يحبونه لممارسة هذه الرياضية دون توقف على كونه قريباً من محال إقامتهم.

6. **الطاقات الاستيعابية:**

ضرورة التدقيق في الطاقة الاستيعابية للأقاليم التي يجري تخطيطها وفكرة تحديد الطاقة القصوى بقدر ما يرجع إلى رداءة التخطيط والإدارة. والذي نعتقده أنه يلزم تحديد الطاقة الاستيعابية القصوى للمناطق السياحية من النواحي الطبيعيةPhysical والبيولوجية Biological والإدارية والتنظيمية Managerial فإن الحلول اللازمة لذلك تختلف من إقليم إلى آخر ومن موقع إلى آخر حسب طبيعته وخدماته ونظام استقبال السائحين والزائرين فيه . وهذه الحلول هي المجال الحقيقي لأعمال خبرات المخططين في التصميم وبعد ذلك طريقة التنفيذ والإدارة الفعلية

٧. **المرونة :**

تعتبر المرونة عاملاً هاماً من عوامل نجاح التخطيط السياحي. فالسياحة ـ كما قلنا : ظاهرة ديناميكية تعمل بصورة على تحقيق التوازن ذاتياً على المستوى الدولي وعلى المستويين القومي والإقليمي عن طريق تغير دائم في عناصر الطلب والعرض. ولذلك فإنه يتعين أن تكون خطط التنمية السياحية قابلة للتطويع للمتغيرات الحادثة. وهذا ما يجعل التخطيط السياحي الناجح صعباً .

٨. **نوعان من السياحة: سياحة العبور وسياحة المقصد :**

بينما تعتبر السياحة قطاعاً شاملاً لعدة مكونات إنتاجية وخدمية يعتبر بعضها صناعات قائمة بذاتها مثل صناعة النقل وصناعة الفنادق فإنه يمكن التمييز من وجهة نظر التنمية السياحية يبين نوعين رئيسين من السياحة هما سياحية العبور Touring Tourism وسياحة المقصد Destination . وتضم سياحة العبور عناصر الجذب والنقل والخدمات والتسهيلات ومؤسسات الأعلام السياحي لخدمة أولئك الزائرين لمدة أماكن أو مواقع عطلة نهاية الأسبوع أو فترة الإجازات، ومثال ذلك من يقدم على زيارة عدد من المواقع السياحية والمدن الساحلية على شاطئ الرافييرا الفرنسية أو الإيطالية خلال مدة معينة ولتكن أسبوعاً مثلاً ينتقل خلاله يومياً من مكان إلى آخر. وفي هذه الحالة يعتبر عامل الوقت عنصراً أساسياً في هذا النوع من السياحة ويكتفي الزائر بالتعرف على أهم المغريات والمعالم السياحة كما أن التوزيع الجغرافي هنا يرتبط بالدورة السياحية وليس بمنطقة أو مكان محدد ، ويكون طريق السفر في هذه الحالة جزءاً من تجربة السائح أو الزائر.

أمّا سياحة المقصد : فهي مرتبطة بمكان محدد وتتضمن جغرافياً موقعاً محدداً أو مدينة ساحلية أو جبلية معينة يقصده السائح أو الزائر ثم يقضي فيه

وقتاً طال أو قصر لممارسة النشاطات الإيجابية أو السلبية التي يريدها. وفي هذه الحالة يعتبر طريق السفر بين نقطة البداية والمقصد مجرد مسافة تقطع للوصول إلى غاية دون أن يكون له أهمية خاصة اللهم إلاّ عامل الراحة في السفر الذي قد يؤدي إلى اختيار طريق بعينه إذا تعددت طرق الوصول.

٩. **الاختلاف والتباين :**

السياحة ظاهرة مرتبطة بالمكان، وغير خافٍ أن الأماكن تختلف وتتباين جغرافياً واجتماعياً واقتصادياً وبيئياً بل وسياسياً كذلك. ومن اللازم كذلك أن يأخذ المخطط في اعتباره ظروف كل إقليم وأن يضع خطة التنمية السياحية التي تتناسب مع هذه الظروف وتجعل الإقليم مكاناً ذا طابع متميز عن غيره بحيث تستخدم الخطة كافة الإمكانيات الإيجابية لإقليم للوصول به - بما يتناسب وظروفه الخاصة - إلى أكثر أنواع التنمية جذباً للأسواق. وبالتالي ترفع السياحة من المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للإقليم إذا كانت بصورة تتساند مع غيرها من القطاعات الإنتاجية والخدمة فيه.

- **المستويات المكانية للتخطيط السياحي:**

تتعدد المستويات المكانية للتخطيط السياحي، ولكن بشكل عام يمكن الحديث عن أربعة مستويات رئيسية هي :

١. **التخطيط السياحي على المستوى المحلي Local Level**

يكون التخطيط السياحي في هذا المستوى المكاني متخصصاً وتفصيلياً أكثر منه في المستويات المكانية الأخرى، وعادة يتضمن تفاصيل عن جوانب عديدة منها:

- ❖ التوزيع الجغرافي للخدمات السياحية ومنشآت النوم .
- ❖ خدمات البنية والتسهيلات السياحية .
- ❖ مناطق وعناصر الجذب السياحي.

- ❖ شبكات الطرق المعبدة ومحلات تجارة التجزئة والمتنزهات والمحميات.
- ❖ نظام النقل على الطرق والمطارات ومحطات السكك الحديدية.

تسبق كثير من خطط التنمية في هذا المستوى المكاني بدراسات جدوى اقتصادية أولية وكذلك دراسات لتقييم المردودات البيئية والاجتماعية والثقافية، وكذلك تقييم لبرامج التنمية والهياكل الإدارية والمالية المناسبة للتنفيذ، وأيضاً قواعد التنظيم المكاني والتصميم الهندسي. وتشمل مثل هذه الدراسات كذلك على تحليل حركة الزوار وتوصيات متعلقة بذلك. وسيتم الحديث عن مثل هذه الدراسات بشكل تفصيلي لاحقاً في هذه الدراسة.

٢. التخطيط السياحي على المستوى الإقليمي Regional Level :

يركز التخطيط السياحي في مستواه الإقليمي على جوانب عديدة منها على سبيل المثل لا الحصر:

- ❖ بوابات العبور الإقليمية وما يرتبط من طرق مواصلات إقليمية ودولية بأنواعها .
- ❖ منشآت النوم بأنواعها وكافة الخدمات السياحية الأخرى.
- ❖ السياسات السياحية والاستثمارية والتشريعية وهياكل التنظيم السياحية الإقليمية.
- ❖ برامج الترويج والتسويق السياحي.
- ❖ برامج التدريب والتعليم والاعتبارات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية إلى جانب تحليل الآثار والمردودات.
- ❖ مراحل واستراتيجيات التنمية وبرمجة المشاريع.

والتخطيط السياحي في المستوى الإقليمي متخصص وتفصيلي بدرجة أقل من المستوى المحلي وأكبر من المستوى التخصيصي : يعتمد على حجم الدولة وحجم الإقليم، فخطة وطنية في دولة صغيرة المساحة قد تحوي من

التفاصيل ما تحويه خطة إقليمية في دولة كبيرة المساحة، وقد لا تحتاج الأقطار صغيرة المساحة إلى تخطيط وطني وآخر إقليمي.

3. **التخطيط السياحي على المستوى الوطني National Level :**

يغطي التخطيط السياحي في هذا المستوى جميع الجوانب التي يغطيها في المستوى الإقليمي، ولكن بشكل أقل تخصصاً وتفصيلاً وعلى مستوى القطر أو الدولة بجميع أقاليمها ومناطقها.

4. **التخطيط السياحي على المستوى الدولي ـ International Level:**

تقتصر عمليات التخطيط السياحي في هذا المستوى على خدمات النقل وطرق المواصلات بين مجموعة من الدول، كما هو الحال في مجموعة دول الاتحاد الأوربي، ويشمل هذا التخطيط كذلك تطوير وتنمية بعض عناصر الجذب السياحي التي تتوزع جغرافياً في عدة دول متجاورة، كما هو الحال في جبال الألب في القارة الأوروبية . إلى جانب ذلك هناك التخطيط السياحي بين عدة دول في مجالات الترويج والتسويق السياحي. والجدير بالذكر أن المنظمات والهيئات السياحية الدولية مثل: منظمة السياحة العالمية غالباً ما تشارك في مثل هذا النوع من التخطيط وأحياناً تقديم الدعم المادي والمعنوي الكامل في هذا المجال.

- **التنمية السياحية ومكوناتها :**

1- **التنمية السياحية :**

تعّرف التنمية السياحة على أنها توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح، وتشمل كذلك بعض تأثيرات السياحة مثل: إيجاد فرص عمل جديدة ودخول جديدة.

وتشمل التنمية السياحية جميع الجوانب المتعلقة بالأنماط المكانية للعرض والطلب السياحيين، التوزيع الجغرافي للمنتجات السياحية، التدفق والحركة السياحية، تأثيرات السياحة المختلفة.

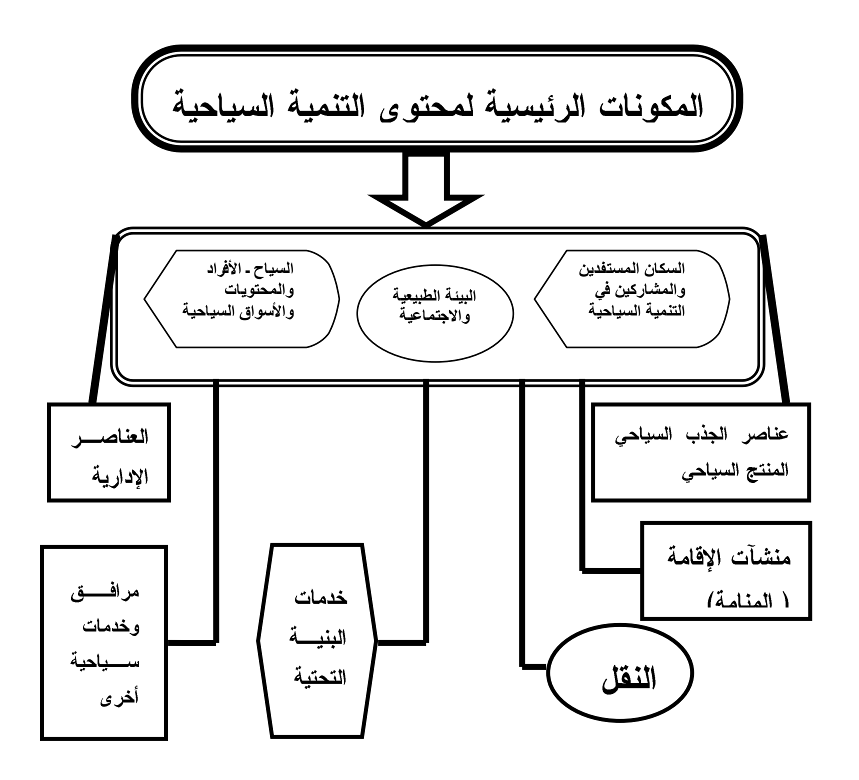
وتأخذ التنمية السياحية أشكالاً عديدة تختلف من منطقة إلى أخرى. فهناك المنتجعات الجبلية والساحلية ومناطق الينابيع الحارة، وهناك المدن الكبيرة مثل: طوكيو وباريس. إن بناء مدن الترفيه وافتتاح المتنزهات الوطنية أمام الجمهور هي أشكال مختلفة للتنمية السياحية، كذلك فإن بناء المطاعم والفنادق والمطارات والطرق لأغراض خدمة السياح وحركة السفر بشكل كلي أو جزئي هي أيضاً أشكال أخرى للتنمية السياحة ويمكن أنّ تعد وتنافس بطرق ومقاييس ومعدلات مختلفة .

٢ ـ عناصر التنمية السياحية :

تتكون التنمية السياحية من عناصر عدة أهمها[١] :

- عناصر الجذب السياحي Attraction هذه تشمل العناصر الطبيعية Natural Features مثل : أشكال السطح والمناخ والحياة والغابات وعناصر من صنع الإنسان man- made- objects، كالمتنزهات والمعطيات الأثرية التاريخية
- النقل Transport بأنواعه المختلفة البري، البحري والجوي.
- أماكن النوم Accommodation سواء التجاري منها Commercial كالفنادق والأوتيلات وأماكن النوم الخاص مثل: بيوت الضيافة وشقق الإيجار
- التسهيلات المساندة Supporting Facilities بجميع أنواعها كالإعلان السياحي والإدارة السياحية والأشغال اليدوية والبنوك ....
- خدمات البنية التحتية Infrastructure كالمياه والمجاري والكهرباء والاتصالات ....

[١] د. غنيم، عثمان محمد ــ التخطيط السياحي والتنمية السياحية، دار صفاء للنشر والتوزيع . ص ٥٣ – ٥٤ .



٣ ـ ما الهدف من التنمية السياحة١ ؟

تهدف تنمية الصناعة السياحية إلى تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية. وإن أول محور في عملية التنمية هي الإنسان الذي يعد أداتها الرئيسية. لهذا إن الدولة مطالبة بالسعي إلى توفير كل ما تحتاج إليه لتبقى القدرات البدنية والعقلية والنفسية لهذا الإنسان على أكمل وجه .

إن التنمية السياحية تبدأ مع تقدير الإنسان لأهمية السياحة، وللفوائد التي تجنبها على المستويات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية كافة.

إنّ أبرز مشاكل التنمية السياحية: عدم القدرة على استخدام واستغلال الطبيعة، والمواقع السياحية في عملية التنمية، إذ من المفترض، أن تركز جهود

---

١ دور الإعلان في التسويق السياحي، د. مصطفى عبد القادر الحواسب الجامعية للندوات ط١ ، بيروت ــ ص ١٩٧ .

التنمية السياحية على المنتج السياحي بحد ذاته، كي تملي عليه صفة متميزة عن غيره، ليستطيع التسويق السياحي الدخول فيه إلى الأسواق السياحية العالمية. وتستطيع برامج أي تنمية سياحية بلوغ نتائج مهمة، عندما تضع العلم في خدمة التنمية عبر الاستفادة من تقنيات الجذب السياحي.

إن عملية تنمية وتطوير السياحة تكون " بجرد المصادر التي يمكن استخدامها في الصناعة السياحية وتقويمها بشكل علمي بل إيجاد مناطق جديدة قد تكون صناعية تجذب إليها السائحين مثل القرى السياحية أو الأماكن المبنية خصوصاً للسياحة، والتقويم هنا ليس مجرد تخمين نظري، وإنما تقويم مقارن مع المنتجات السياحية للدول المنافسة واعتمادها على اتجاهات وخصائص الطلب السياحي العالمي والذي يعد الأساس في تحديد وإيجاد البينة التحتية والقومية للسياحة[1] ".

عبر تشجيع الاستثمار السياحي وتسهيل عمل شركات الاستثمار من خلال تخفيض الضرائب والإجراءات الجمركية على الأجهزة والمعدات اللازمة لمشاريعهم.

إن تنمية النشاط السياحي بحاجة إلى تعاون كافة العناصر والإمكانيات والجهود العاملة في الحقل السياحي. لأن السياحة قطاع اقتصادي يضم مرافق عديدة ونشاطات اقتصادية مختلفة.

لذلك فإن أي تخطيط للتنمية السياحية يجب أن بهدف إلى وضع برامج من أجل استخدام الأماكن والمناطق والمواد سياحياً، ثم تطويرها إليها وصبغها بالجمال لتكون مراكز سياحية ممتازة تجذب الناظرين إليها سواء أكان مباشرة أو عبر الإعلان السياحي أو غيره من مزيج الاتصال التسويقي.

---

[1] توفيق، ماهر عبد العزيز، صناعة السياحة، دار وهران عمان ، ص ١٩٨ .

إن تنمية الصناعة السياحية تحكمها عدة اعتبارات لا بد من مراعاتها وهي على النحو التالي[1] .

١. تدريب الجهاز البشري اللازم الذي يحتاج إليه القطاع السياحي حتى تتمكن المنشآت السياحية من القيام بدورها بالشكل المطلوب .
٢. المحافظة على حقيقة المواقع السياحية، لأن جذب السياح إلى هذه المناطق قد يعتمد على المناخ أو الطبيعية أو التاريخ أو أي عامل آخر تتميز به المنطقة السياحية.
٣. تجنب تكرار المنتج السياحي والسعي إلى تنويعه ومن ثم توفير الخدمات اللازمة له .
٤. الاستغلال الجيد للموارد السياحية المتاحة مع توفير المرونة لها لتتمكن من مواكبة احتياجات الطلب السياحي المحلي والعالمي .
٥. إجراء دراسة شاملة للتأكد من الجدوى الاقتصادية للاستثمارات السياحية المقترحة وفيما إذا كان الاستثمار سيدر أرباحاً أم لا .
٦. دعم الدولة للقطاع السياحي، عبر معاونه القطاع الخاص في تنفيذ البرامج السياحية ويكون ذلك عبر خطة إعلانية تسويقية للسياحة في البلد السياحي.
٧. ترافق خطة التنمية السياحية مع خطة اقتصادية لتحقيق نحو متوازن في القطاعات الأخرى الزراعية والصناعية والاجتماعية وليس مجرد الاهتمام بالسياحة فقط .
٨. تحديد المشاكل التي قد تعترض تنمية الصناعة السياحية ثم وضع خطط بديلة في حال حدوث طارئ معين .

---

[1] د. عبد القادر، مصطفى، دور الإعلان في التسويق السياحي، مرجع سابق ـــ ص ١٩٩ .

٩. دراسة السوق السياحي المحلية، من أجل معرفة نوعية السياح الوافدين وما هي تفصيلاً تهم للسعي إلى تأمينها قدر الأماكن .

١٠. توفير شبكة من الفنادق المناسبة لكل شكل من أشكال الدخل، ولكل نماذج الرغبات، بخاصة المناسبة منها لذوي الدخل المحدودة، فحركة السياحة لم تعد مقتصرة على الأغنياء[1].

١١. تؤدي النظافة والخدمات السياحية دوراً مهماً في تطوير التنمية السياحة، فحين يتم السهر على نظافة الشوارع والشواطئ والآثار وغيرها من عوامل الجذب السياحي، تجعل السائح يرغب في العودة إلى هذا البلد.

١٢. تهدف التنمية السياحية إلى نيل زيادة متوازنة ومستمرة من الموارد السياحية، إضافة إلى ترشيد وتعميق درجة الإنتاجية في قطاع السياحة.

١٣. تتطلب التنمية السياحية تنسيق السياسات المختلفة داخل البلد السياحي لارتباط السياحة بأنشطة أخرى مثل النقل والجمارك والتجارة والخدمات بصفة عامة[2] .

- **مراحل أعداد خطة التنمية السياحية:**

تشمل عملية خطة التنمية السياحية على عدد من الخطوات المتسلسلة والمترابطة كالتالي :

أ- إعداد الدراسات الأولية .

ب- تحديد أهداف التخطيط بشكل أولي بحيث يمكن تعديلها من خلال التغذية الراجعة خلال عملية إعداد الخطة ومرحلة تقييم الآثار.

ج- جمع المعلومات وإجراء المسوحات وتقييم الوضع الراهن للمنطقة السياحية.

---

١ شروح، صلاح الدين، " السياحة علم ومن وثقافية " مجلة الجيل، بيروت المجلد ٢٠، العدد١١ ، تشرين الثاني ١٩٩٩ ، ص ٣٨.

٢ د. غنيم، عثمان محمد ــ التخطيط السياحي والتنمية السياحية، دار صفاء للنشر والتوزيع . ص ٦٠.

د- تحليل البيانات (المسوحات): وتشمل هذه المرحلة على تحليل وتفسير البيانات التي تم جمعها من خلال المسوحات وتوليفها والخروج بحقائق وتعميمات تساعد في إعداد الخطة، ورسم خطواتها العامة والتفصيلية.

ه- إعداد الخطة : وهنا يتم وضع السياسات السياحية المناسبة ويتم تقييم هذه السياسات (البدائل) لاختيار ما هو ملائم ومناسب لتنفيذ الخطة ، وكذلك يتم تحديد البرامج والمشاريع التي يجب تنفيذها لتحقيق أهداف الخطة .

و- تنفيذ الخطة بتوصياتها وبالوسائل التي يتم تحديدها في المرحلة السابقة.

ر- تقييم ومتابعة الخطة السياحية وتعديلها وفق التغذية الراجعة إذا تطلب الأمر ذلك.

والجدير بالذكر أن المسوحات وجمع البيانات وتحليلها تشكل المدخلات الأساسية لخطط التنمية السياحية وتحتاج هذه المرحلة إلى دقة وتنظيم كبيرين، وأهم الجوانب التي يمكن جمع معلومات عنها:

- عناصر الجذب السياحي .
- المرافق والخدمات .
- وسائل النقل.
- خدمات ومرافق البنية التحتية.

وتتطلب هذه المرحلة كذلك عقد الاجتماعات وأخذ آراء المسؤولين في أجهزة الدولة كل حسب تخصصه ، وأيضاً ممثلي القطاع الخاص وممثلي المجتمعات المحلية ، ومراجعة الدراسات المتوفرة والخرائط والبيانات الجغرافية والخصائص الطبيعية والبيئية ودراسة الأسواق السياحية ، وخصائص السياح ومعدلات إنفاقهم وأوجه الإنفاق السياحي وكفاءة السياحة المحلية ، وخطوط النقل الجوي...الخ.

تشمل عملية تحليل البيانات ثلاثة محاور رئيسية هي :

أ- تحليل الأسواق السياحية من حيث:

- التوقعات المستقبلية (الطلب السياحي على مرافق الإقامة).
- تحديد الحاجات من مرافق الإقامة والخدمات العامة وخدمات البنية التحتية.

فمثلاً: يمكن تحديد معدلات الطلب على الأسرة الفندقية كالتالي:

عدد السياح في فترة زمنية محددة × معدل فترة الإقامة / ليلة

____

عدد الليالي في فترة زمنية محددة × معامل الأشغال / الإقامة

مثال: احتساب الطلب السنوي:

١٠٠٠٠٠ سائح في السنة × ٧ ليالي

____ = ٢٥٥٥ سرير

٣٦٥ ليلة × ٧٥٪ نسبة الأشغال

ومرحلة تحليل الأسواق تشكل أساس التحليل في المحور الثاني

ب ـ التحليل المتكامل :

يمثل هذا التحليل العناصر التالية :

- خصائص البيئة الطبيعية .
- العوامل الاجتماعية والاقتصادية .
- عناصر الجذب السياحي .
- الأنشطة السياحية .
- السياسات والخطط المتوفرة.
- الطاقة الاستيعابية .

يتم في هذه المرحلة من التحليل الوصول إلى الاستنتاجات الخاصة بالفرص المتاحة أو المعطيات والمقومات السياحية المتوفرة وكذلك تحديد العوائق التي

يمكـن أن تحـول دون تحقيـق التنميـة السـياحية. وتشـمل العناصـر الـتي ينبغـي تحليلها في هذا المحور ما يلي:

- خصائص البيئـة الطبيعيـة: المنـاخ، الجيومورفولوجيـا ، التربـة ، الحيـاة البرية ....
- خصائص مواقـع العناصـر السـياحية مثـل : وجـود معـادن قابلـة للاسـتغلال، القدرة الزراعية ....
- أنماط استعلامات الأراضي والاستيطان .
- مرافق الإقامة ، الحـالة المخططة والخدمات والمرافق السياحية.
- خدمات النقل الحالية والمخططة وأنواع البنية التحتية الأخرى.

ج ـ تحليل العناصر الموسمية :

ويشـمل هـذا المحـور تحليـل العناصـر المؤسسـة للقطـاع السـياحي علـى الصعيدين العام والخاص ويتضمن آليات التنفيذ والمتابعة والمراقبة والسياسات والاسـتراتيجيات وتـوفر القـوانين والأنظمـة والقـدرة الماليـة والاسـتثمار وبـرامج التعليم والتدريب السياحي.

تشكل هذه المرحلة من التحليل القاعدة الأساسية الـتي تـوفر المـدخلات الرئيسية اللازمة لوضع الخطة التنموية السياحية .

المبحث الثالث عشر

أهمية التخطيط السياحي في صيانة الموارد الطبيعية السياحية

أولا : مفهوم الموارد الطبيعية[1] :

تعرف الموارد الطبيعية بكونها تلك الموارد والظاهرات الطبيعية التي لا دخل للإنسان في وجودها ، ولكنه يعتمد عليها في حياته ويتأثر بها ويؤثر فيها ، أو هي إجمالي الموارد المكونة للبيئة بما في ذلك الكتلة والطاقة والأشياء البيولوجية والأشياء الحية التي تسمى بالرصد العام.[2]

وورد بكونها الوسط أو المحيط الذي يستمد منه الكائن الحي مقومات وجوده ويعتمد عليها في الحصول على متطلباته واحتياجاته لضمان بقائه وتطوره ، فالبيئة تقوم بتنظيم وترتيب حياة الكائن الحي من خلال العوامل المتعددة كالماء والهواء والمعتقدات والأنظمة .. الخ ، والكائن بدوره يقوم ببذل الجهود للتكيف منذ لحظة تكوينه ، ولا يعد أي أمر في وجود نطاق البيئة لمجرد تواجده في البيئة ، ولكن يعد ضمن البيئة عندما يبدأ تأثيره في حياته ، يستجيب له أو يقاومه أو يتفاعل معه[3].

وهذا يتضح في أن الموارد الطبيعية هي تلك الموارد التي لا دخل للإنسان في إيجادها ، أو التوزيع الجغرافي لمصادرها وتشمل الموارد المائية والنبات

---

[1] الدكتور خيري علي اوسو ،كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة دهوك– العراق

[2] هاجيت ، بيتر ، الجغرافية تركيبة جديدة ، ترجمة السيد غلاب ، مؤسسة شباب الجامعة ، القاهرة ، ١٩٩٦ ص٢٥١.

[3] مزاهرة ، أيمن سليمان وعلي فالح الشوابكة ، البيئة والمجتمع ، عمان ، ٢٠٠٣. ص١٨.

الطبيعي والحياة البرية ، فضلاً عن المعادن والطقس والمناخ والموقع الجغرافي وغيرها وهذه تسمى بالعناصر الملموسة ، فيما تشمل العناصر غير الملموسة على الصحة والتنظيمات الاجتماعية والسياسية والمعرفة والحرية ، لذلك فالموارد تمثل نتاجاً للتفاعل بين هذه العناصر مجتمعة .

ثانيا : الموارد الطبيعية السياحية :

تشمل الموارد الطبيعية السياحية على العديد من العناصر التي تثير الأفراد وتدفعهم إلى السفر نحو مناطق تواجد هذه الموارد ، وتشمل على ما يأتي:

١- معالم سطح الأرض الطبيعية :

تشكل دراسة التضاريس وأشكال سطح الأرض الجيموفولوجية المحدد الرئيسي في اختيار الموقع الملائم للتطوير السياحي ، حيث لابد من تحديد الأمور الآتية :[1].

أ- مدى تأثير تضاريس الأرض على التنمية السياحية كعمر الأرض ودرجة الانحدار وتركيب الجبال .

ب- درجة وسلامة الموقع بالنسبة للأخطار الطبيعية كالزلازل والعواصف والسيول والانحرافات.

أما الأوضاع الجيولوجية فتظهر أهميتها من خلال الأمور الآتية :

أ- تأثير طبيعة وتركيب الأرض على التنمية السياحية كمسامية التربة ونسيج التربة وثباتها ونوعيتها .

ب- أخطار التغيرات التي تحدثها الأعمال البشرية في تركيب الأرض .

تتباين أشكال السطح المؤثرة على السياحة وتتنوع بشكل كبير تبعاً لخصائصها ، إذ تضم المرتفعات كالجبال والخوانق والأودية .. الخ . وتتمتع

---

[1] الحميري والحوامدة ، الجغرافية السياحية في القرن الحادي والعشرين ، ط١ ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٦. ص١٠٩

كثير من مظاهر السطح بجمال المنظر إلى جانب ارتباطها بظواهر أخرى متنوعة الخصائص تمثل عرضا سياحيا ، ويرتبط مع وجود المناطق الجبلية ظواهر أخرى يمثل بعضها عرضا سياحيا كالنباتات الطبيعية والحياة البرية والماء بأنواعها المختلفة وسمات الهواء والشمس ، وتتباين أهمية المرتفعات في مجال السياحة ، فإذا في العروض المعتدلة أو الباردة تستغل شتاءً لممارسة الرياضة الشتوية وصيفا للاستجمام[1].

٢- المناخ :

يعد المناخ في أي دولة من الدول احد العناصر المهمة في تنشيط حركة السياحة ، ففي ظل توفر الأحوال المناخية المعتدلة يمكن استغلال الموارد الطبيعية السياحية بشكل أفضل من قبل السياح والتمتع بمشاهدتها كالجبال والبحار والبحيرات والغابات والأماكن الأثرية والدينية والثقافية ، ومن جهة أخرى تعد الأحوال المناخية نفسها من الإشعاع الشمسي ونقاوة الهواء ومدى الرؤية من العوامل المهمة أيضا لتنشيط حركة السياحة .

ولتوضيح العلاقة بين المناخ والسياحة ، تقسم مناخات العالم إلى نمطين أساسيين هما : (الحوامدة والحميري ، ٢٠٠٦ : ١١٣) .

أ- مناخات هادئة تتصف بضآلة تباين أو تقلب خصائص عناصرها ، كما الحال بالنسبة لمناخ البحر الأبيض المتوسط والمناخات السائدة في العديد من النطاقات الغابية والسفوح الجبلية وتسهم هذه المناخات في انتعاش صناعة السياحة وعدم تعرض منشآتها أو مرافق الخدمات الملحقة بها لأية أضرار .

ب- مناخات تتسم بالإثارة لكثرة تباين وتقلب بعض عناصرها التي تتصف بالتطرف لهبوب الرياح الشديدة ، وسقوط الثلوج الغزيرة وما قد يتبعها من انهيارات جليدية ، كما في العديد من الأقاليم الجبلية عالية المنسوب والجزر

---

[1] الحوامدة والحميري ، ٢٠٠٦ ص:١١١ ، مرجع سبق ذكره .

الواقعة في مهبات الرياح العكسية ، وتعيق هذه المناخات أنشطة السياحة والاستجمام .

ويشير[1] (أحمد وطه) إلى أن سياحة الاستجمام من أكثر أنواع السياحة ارتباطا بالمناخ ، حتى إن البعض يرى أن هناك ما يسمى بمناخ الاستجمام ، الذي يكون مقترنا بالدفء والجو المشمس بعيداً عن الحرارة وأشعة الشمس الحارقة والرطوبة المرتفعة ، حيث النسيم اللطيف وانعدام الضباب .

٣- النبات الطبيعي :

تعد النباتات الطبيعية بمختلف أنواعها أحد العناصر المهمة لتنشيط حركة السياحة، ولكن النبات الطبيعي الأكثر أهمية فيما بين هذه الأنواع هو الغابات الطبيعية التي تعد من المناطق الترفيهية المهمة للإنسان ، إذ تتميز مناطق الغابات بالمناظر الجميلة والألوان الزاهية ومن أجمل المتنزهات لاحتوائها على خصائص ترفيهية للإنسان فضلاً عن كونها ملجأ لإيواء مختلف أنواع الطيور والحيوانات البرية للاستمتاع بمشاهدتها أو ممارسة هواية الصيد ، ونظرا لأهمية الغابات بصورة عامة وللسياحة والاصطياف بصورة خاصة نجد أن العديد من دول العالم وخاصة الغربية منها تقوم بتوسيع مساحاتها من أجل توفير فرص ملائمة لمواطنيها للترفيه عن النفس .

٤- الحياة البرية :

تشمل على مختلف أنواع الحيوانات والطيور البرية والمائية أحد المغريات السياحية المهمة سواء لممارسة هواية الصيد او التمتع بمشاهدتها إضافة إلى أن الطيور والحيوانات النادرة تحظى باهتمام كبير من قبل الباحثين والمختصين .

[1] احمد ، محمد عبد الفتاح وطايع عبد اللطيف طه ، الجغرافية السياحية ، ط١ ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٧. ص١٢٨.

٥- **الموارد المائية** :

تشمل الموارد المائية جميع أشكال المياه بما في ذلك الأمطار والثلوج والشواطئ والسواحل والبحيرات الطبيعية والاصطناعية والمياه المعدنية التي تلعب دوراً مهماً في تطوير حركة السياحة وخاصة السياحة العلاجية وممارسة الرياضة والصيد .

ويمكن تحديد الأهمية السياحية للموارد المائية من خلال الآتي :

أ- توافر الشواطئ البحرية له أهمية كبيرة في ازدهار السياحة البحرية لعدم تلوثها ونظافتها وخلوها من التيارات القوية الخطرة وارتفاع درجة حرارة المياه السطحية للبحار واتساع الشاطئ وتكويناتها الرملية والانحدار التدريجي للرصيف[١].

ب- تعد المياه المعدنية ذات المواصفات العلاجية أهمية كبيرة للسياح لمعالجة العديد من الأمراض كالروماتيزم وبعض الأمراض الجلدية والكلية والمجاري البولية .

ج- تعد المياه ضرورة حياتية يتطلب توفيرها في المواقع السياحية لتلبية احتياجات السياح المتزايدة

ثالثاً - دور التخطيط السياحي في صيانة الموارد الطبيعية السياحية :

يتعرض كوكب الأرض إلى مشكلات بيئية من الناحية الجيولوجية والمناخ والبيئة ، ولم تعد قضية محلية فقط ، بل أصبحت قضية عالمية ، ونتج ذلك عن تصرفات الإنسان السلبية وعدم احترامه للتوازن البيولوجي وتلويثه للبيئة من خلال الأنشطة المختلفة التي يمارسها.

---

[١] يونس ، فضل احمد ، الجغرافية السياحية ، بيروت ، ١٩٩٣. ص٣١.

يعد التخطيط السياحي الأساس العلمي لصيانة الموارد الطبيعية وتفادي حدوث المشكلات البيئية ، وحتى ينجح التخطيط في هذا المجال لا بد من تعميق أسسها النظرية في تفسير العمليات والتطورات الجارية في الطبيعة والتنبؤ بمستقبلها والتخطيط لإدارتها من أجل تحقيق التنمية المتوازنة للبيئة والمجتمع .

ويتم مساهمة التخطيط السياحي في حل المشكلات البيئية من خلال الآتي :[1]

أ- تساعد السياحة في تبرير دفع تكاليف عمليات الحفاظ على المواقع الطبيعية المهمة كتطوير العمليات الطبيعية وإنشاء الحدائق الوطنية والإقليمية كونها عناصر جذابة للسياح .

ب- يوفر التخطيط السياحي الحوافز لتنظيف البيئة من خلال مراقبة الهواء والماء والضجيج ورمي النفايات وغيرها .

ج- ويساهم التخطيط السياحي في تحسين الصور الجمالية للبيئة من خلال برامج تنسيق المواقع والتصاميم الإنشائية المناسبة واستخدام اللوحات التوجيهية وصيانة المباني .

د- يعمل التخطيط السياحي على إقامة وتطوير تصاميم مختلفة تدعم الطابع الريفي أو الحضري في المواقع السياحية المختلفة .

ويرى[2] (عبد الجبار) : أن التخطيط السياحي من المواضيع المهمة لتطوير السياحة كونه الوسيلة العلمية والأسلوب الرتيب الذي يمكن بواسطته رسم الأبعاد المستقبلية لاستثمار الموارد البيئية المختلفة بشكل يؤمن المحافظة على

---

[1] غنيم ، عثمان محمد وبنيتا نبيل سعد ، التخطيط السياحي ، ط١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ١٩٩٩. ص١٦١

[2] عبد الجبار ، التخطيط والتنمية السياحية ، الجزء الاول ، مكتب مروان الهندسي للطباعة ، بغداد ، ١٩٩٠ .ص١.

البيئة من العبث بها وصيانتها من خطورة التلوث بأشكاله المختلفة سيما وأن إعداد التدفق السياحي العالمي في زيادة مستمرة ومضطردة .

ويشير (الطائي وأبو عياش ، ٢٠٠٤ : ٧٧) إلى أن التخطيط السياحي يساهم في المحافظة على خصائص البيئة الطبيعية وحمايتها وصيانتها من التعرض لأي خلل أو آثار ناجمة يمكن أن تصاحب حركة السياح الذين يتدفقون إلى المواقع السياحية ، إذ توجه عمليات التخطيط السياحي عناية خاصة بالتلوث والنفايات والفعاليات الناجمة عن الحركة العشوائية للسياحة ، وتوفر العناية أيضاً إلى موضوع القدرة التحميلية للمواقع السياحية ، كما ويمكن المحافظة على الموارد الطبيعية السياحية من خلال التعامل الرفيق بالبيئة ومعطياتها وخصائصها .

ويمكن أن تحقق السياحة منفعة للبيئة عن طريق التدابير الحفارة لحماية السمات المادية للبيئة والمواقع والمعالم التاريخية والحياة البرية ، وعادة ما يكون الترفيه والسياحة الهدفين الثانويين من إنشاء تنمية المرافق الوطنية ، وأنواع أخرى من المناطق الجميلة ، ولذلك أصبحت المناطق الطبيعية عوامل الجذب الأساسية للسياحة الطبيعية والإيكولوجية[1].

ويؤكد[2] (Kozlowski , & Hill) : أن التخطيط يساهم بشكل فاعل في عدم تدهور البيئة الطبيعية فضلا عن إيجاد الحلول المناسبة لذلك ، وذلك من خلال اختيار الموقع المناسب للتنمية ومستواها ونوعها ووقتها بناء الفوائد المتحققة من ذلك ، وفي هذه الحالة يلعب التخطيط دور (الوقاية خير من العلاج) .

---

[1] إبراهيم، محمد، السياحة البيئية، مؤتمر يوم البيئة العالمي، مصر، ٢٠٠٦. ص٥.

[2] Kozlowski , J ., & Hill , G ., Towards planning for Sustainable Development , A Guide for the Ultimate Environmental Threshold (UAT) , Method , A SHGATE Publications , Sydney , 1998,p8.

وبموجب ما سبق ونظراً للأوضاع البيئية المأساوية التي وصل إليها عالمنا المعاصر بسبب غياب الضوابط الأخلاقية والإنسانية وعدم استغلال الموارد الطبيعية استغلالاً عقلياً ظهرت الحاجة إلى الإقرار بضرورة التغيير من أجل الإصلاح والعناية بالموارد الطبيعية السياحية وصيانتها من الاستغلال التدميري .

ويعد التخطيط السياحي وسيلة ورؤية جديدة للتغلب على هذه الأوضاع المأساوية وصيانة الموارد الطبيعية السياحية ، إذ إن التخطيط كعلم متكامل يتضمن قاعدة بيانات عن مختلف الموارد البيئية ، ودوره واضح من خلال كونه إطاراً يتم من خلاله عمليات التفاعل بين العوامل والمتغيرات لبناء توقعات المستقبل ومن ثم استغلالها بشكل متوازن وتوزيعها بين جميع الشرائح الاجتماعية وحمايتها والمحافظة عليها .

إذاً ما العمل من أجل المحافظة على صيانة الموارد الطبيعية ؟

١- ضرورة استخدام السياحة كمحرك يحقق التنمية الإقليمية المتوازنة والنهوض بالمستوى المعيشي للمناطق الأقل نمواً التي تمتلك المصادر والموارد السياحية.

٢- الأخذ بمبدأ التخطيط السياحي لتحقق التكامل في التنمية بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني ، والتطابق بين الطلب والعرض السياحي ، وأيضاً تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة ، وتأمين عمليات التحديث والتطوير للمناطق السياحية ، والتوسع وإيجاد مناطق سياحية جديدة تتلاءم مع تغير وتطور عمليات التنمية السياحية .

٣- ضرورة نشر الوعي السياحي بين الأفراد بضرورة المحافظة على البيئة ونظافة المواقع السياحية .

٤- توفر السياحة الأموال اللازمة لترميم وتطوير الموارد الطبيعية السياحية .

٥- يساهم التخطيط السياحي في تبرير تكاليف الحفاظ وصيانة الموارد الطبيعية السياحية وتطوير المواقع السياحية لتوفير الأجواء المناسبة للسياح .

٦- يساعد التخطيط السياحي على تحقيق توازنات بشان الموقع السياحي وإدارة التغير .

٧- يساهم التخطيط السياحي بإيجاد الحلول للمشكلات البيئية التي تعاني منها البيئة سواء فيما يتعلق بالتلوث أو استنزاف الموارد الطبيعية السياحية .

٨- يعمل التخطيط السياحي على إقامة وتطوير المواقع السياحية وإيجاد تصاميم مختلفة تدعم الطابع الريفي والحضري للمناطق السياحية وتحسين الصورة الجمالية للبيئة من خلال برامج تنسيق المواقع والتصاميم الإنشائية المناسبة واستخدام اللوحات التوجيهية وصيانة المباني .

٩- يتبين مما تقدم أن هناك جملة من المعطيات تؤكد عمق الترابط والعلاقة بين التخطيط السياحي وصيانة الموارد الطبيعية السياحية .

المبحث الرابع عشر

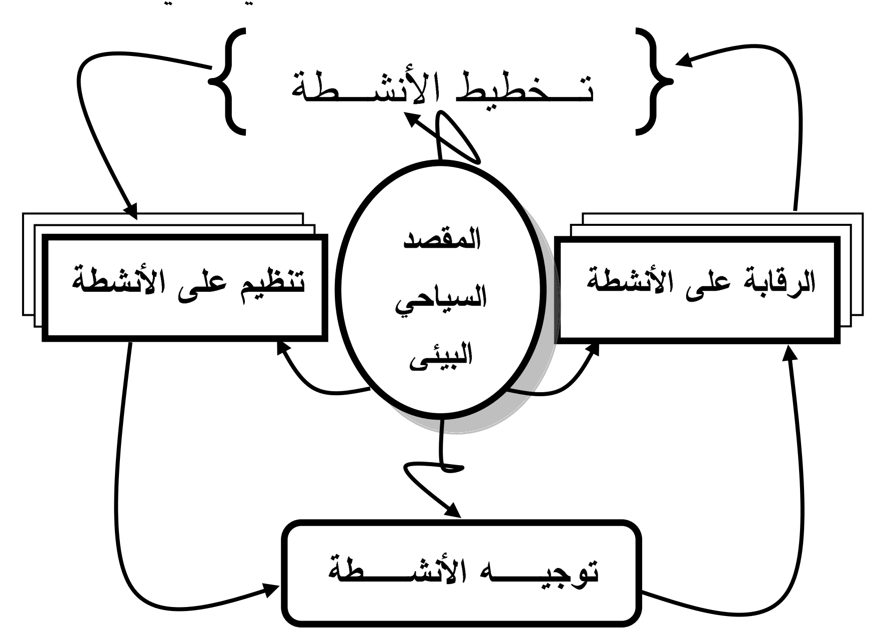
إدارة المقاصد السياحية البيئية

ماذا يقصد بإدارة المقصد السياحي؟

تعد إدارة المقصد السياحي من أهم عناصر التحكم في تأثير السياحة على البيئة، وذلك بالسيطرة على مصادر التلوث أو بإدخال عناصر تحسين الوضع البيئي، أو بمعالجة التلوث البيئي القائم، أو ما يصدر عن المنشآت السياحية من انبعاثات قد تضر بالبيئة.

ومن ثم فإن إدارة المقصد السياحي إدارة شديدة الفاعلية والتأثير، لها جوانبها، ومقوماتها، وقدرتها وفاعليتها، وهي تضم العديد من العناصر التي يظهر أهمها الشكل التالي:

شكل (١) إدارة المقصد السياحي البيئي

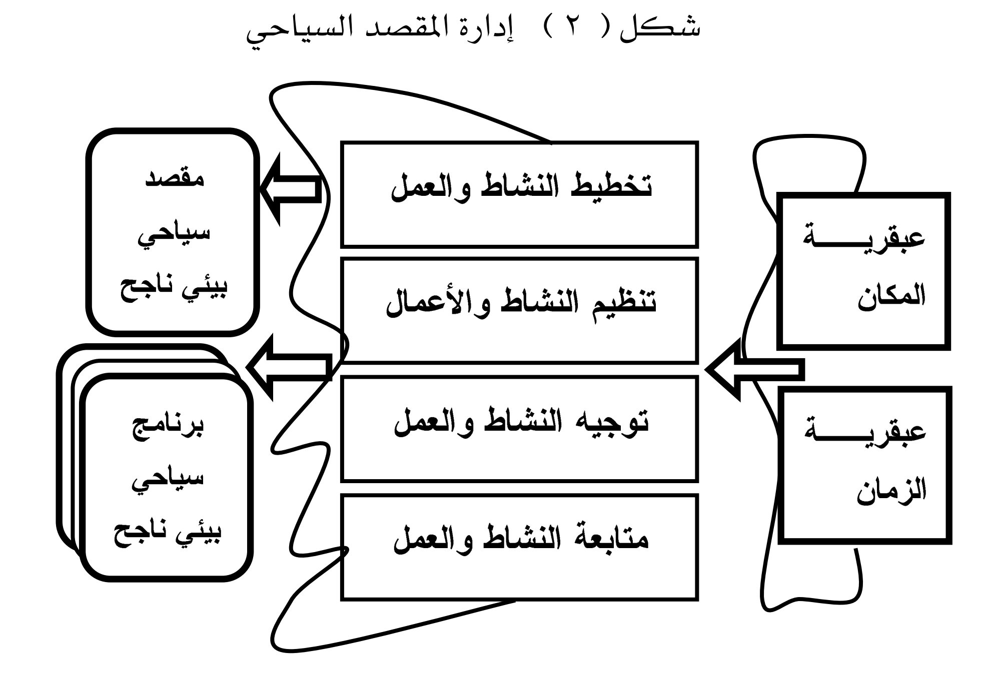


حيث تعد السياحة البيئية من أهم الأدوات والوسائل، ليس فقط للحد والتقليل من الأضرار، أو المحافظة على سلامة وصحة البيئة الطبيعية، ولكن أيضاً من أجل حفظ التراث الطبيعي البيئي لأية منطقة طبيعية فطرية، المحافظة على تحقيقها، جوهرها، وصورتها الطبيعية، بحيث لا تتغير المضامين أو تتدهور الحقائق البيئة، خاصة أن الحقيقة البيئية، تربط وجوداً أو عدماً بصحة البيئية، ولسلامتها، وقدره توازناتها على معالجة أي تلوث يحدث لها .... إن هذا لا يقف عند حدود العمل التنظيمي للمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية..... بل إنه يمتد إلى السائح نفسه بل ليس المهم من مدير المقصد هو تقديم الخدمات السياحية البيئية، ولكن الأهم العمل على زيادة معرفة السائح بقضايا البيئية والصحة والسلامة البيئية لتثقيف السائح، وتحفيزه، ودفعه إلى أهمية المحافظة على هذه البيئة وحمايتها وصيانتها.... بل جعله وكيلاً للإعلام البيئي، ومن ثم فإن إدارة المقصد السياحي تعمل على إيجاد آلية مشتركة لتفضيل الاستفادة من السياحة البيئية كنشاط في دفع الاهتمام بالصحة والسلامة البيئية، وبصفة خاصة الاستفادة من محميات الحياة الفطرية بالرحلات السياحية للتعرف بها، وزيادة حب السياح لها، وبالتالي تحفيزهم على المشاركة في برامج حماية البيئة والمحافظة على صحتها وسلامتها.

ويحتاج كل مقصد سياحي إلى إدارة جيدة، وهي إدارة تعمل على المحافظة على البيئة من خلال أسلوب جديد في التشغيل، ومن هنا يتضح أن السياحة البيئية تحتاج إلى إدارة ذكية راشدة، إدارة حكيمة، وواعية، ومدركة لكافة جوانب العمل السياحي البيئي... وهي إدارة لا تقف عند موارد الحاضرة ومعطياته، وإمكاناته المتوافرة، بل تعمل على تحقيق من خلال العمل الإداري، أي من خلال عمليات: التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والرقابة، تستطيع أن تحقق وتثبت ذاتها، وتصل إلى أهدافها.........

ومن ثم فإن السياحة البيئية نشاط بالغ الأهمية، وتزداد حاجة كل مقصد سياحي بيئي إلى إدارة متميزة، إدارة قادرة على الاستفادة من عبقرية المكان السياحي، وعبقرية الزمان للبرنامج السياحي، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

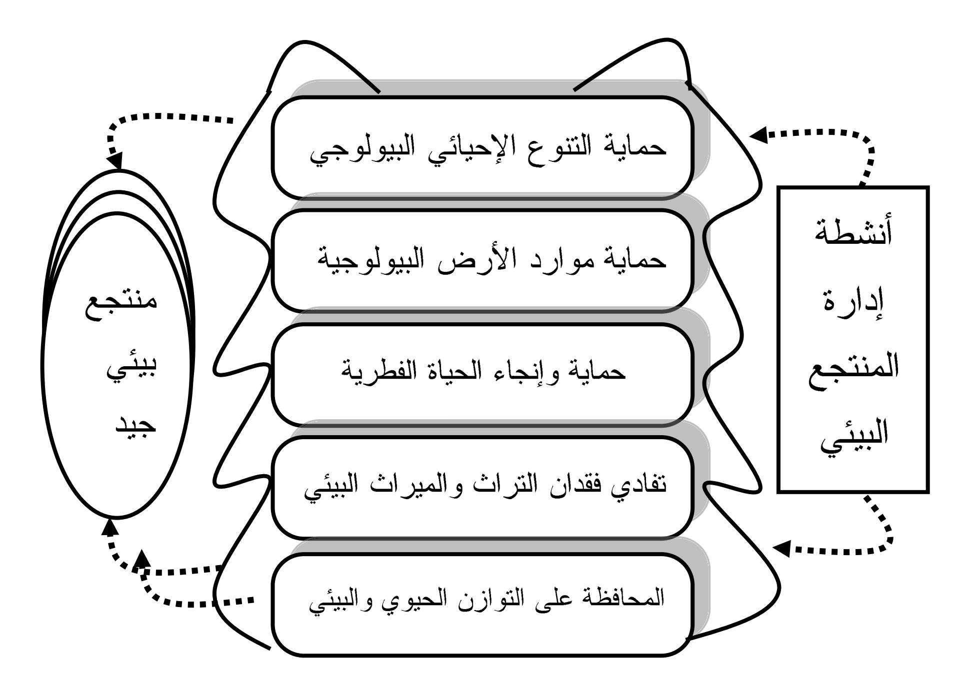
شكل (٢) إدارة المقصد السياحي



ومن هنا فإن فكرة الإدارة البيئية وثقافتها وعملها، هو فكر إيجابي، يعمل على حماية المقصد السياحي البيئي، ويعمل أيضاً على تطويره والارتقاء به.

.وتقوم إدارة المقصد السياحي البيئي على أنشطة عديدة، يظهر لنا الشكل التالي:

أنشطة الإدارة في المقصد السياحي البيئي



حيث تمارس الإدارة البيئية للمنتجع البيئي دوراً هاماً وحيوياً في معالجة مشكلة التلوث وإدارة النفايات، والطاقة المتجددة وتعظيم الاستفادة من المحميات الطبيعية لتطوير السياحة البيئية، وزيادة العائد والمردود منها، يتم ذلك من خلال مجموعة من الأنشطة تمارسها الإدارة في المنتجع البيئي، وتمثيل حزمة متكاملة العناصر وهي على النمو التالي:

٣. حماية التنوع الأحيائي البيولوجي.
٤. حماية موارد الأرض البيولوجية.
٥. حماية وإنحاء الحياة الفطرية.
٦. تفادي فقدان التراث والميراث البيئي.
٧. المحافظة على التوازن الحيوي والبيئي.

ومن خلال هذه العناصر يتم تطوير المنتج السياحي البيئي، وإظهار مدى أهمية المنتجع البيئي المقصد السياحي البيئي وما يعطيه هذا المقصد من عائد ومردود جيد.

إن هذه العناصر تعمل على تحقيق التنمية السياحية المستدامة وتقوم أيضاً في الوقت ذاته بحماية الموارد الطبيعية والحضارية التي تجذب السائحين من كل من مكان إليها، وفي إطار منهج تفاعلي توازني حركي، يعمل على إيجاد توازن بين حماية البيئة من جانب، وبين التنمية السياحية ذات العائد المرتفع من جانب آخر، فضلاً عن نشر مفهوم أفضل للعمل السياحي. ومن هنا فإن الممارسة الإدارية للسياحة البيئية لها عدة مستويات أساسية يظهرها لنا الشكل التالي:

شكل (٤) مستويات ممارسة الإدارة في السياحة البيئية

المستوى العالمي
المستوى الإقليمي
مستوى الدولة
المستوى المقصد
المستوى المحمية
المستوى المنتجع
المستوى النزل
تخطيط بيئي
تنظيم بيئي
توجيه بيئي
متابعة بيئية
إدارة بيئية سليمة

- **على المستوى العالمي:**

تحتاج السياحة البيئية إلى جهود إدارية فائقة تمارسها منظمات دولية قوية، منها المنظمات التابعة للأمم المتحدة، ومنها المنظمات غير الحكومية التي تهتم بقضايا السياحة والبيئية، ونشر الفكر والثقافية السياحية والبيئية، وزيادة الوعي والمعرفة وتنمية الاتجاه المؤيد لقضايا السياحة البيئية، وتنمية المهارات والقدرات الإدارية لدى كافة المؤسسات والمنظمات العاملة في مجال السياحة والبيئة.

- **على المستوى الإقليمي:**

فإنه يزداد دور المنظمات الإقليمية، خاصة تلك الاتحادات السياحية البيئية التي تهتم بإقليم معين، مثل اتحاد حوض البحر المتوسط ، اتحاد دول المحيط الهادي، اتحاد المحيط الأطلنطي ، واتحاد الدول المطلة على حوض البحر الأحمر. وتقوم هذه الاتحادات بمكافحة التلوث في الإطار الجغرافي لكل منها، وتنمية المعلومات عن النظام والتوازن في البيئية، وإقامة الندوات......

- **أما على مستوى الدولة:**

فإنها تهتم بإصدار التشريعات والقوانين التي تحمي البيئة وتكافح التلوث، كما تنشئ وتدير المحميات الطبيعية، وتقدم المساندة والدعم للمؤسسات العاملة في مجال السياحة البيئية.

- **وعلى مستوى المقصد السياحي:**

يتم العمل على ترويج المقصد السياحي بالإعلان عنه، وتوفير الأمن فيه، وزيادة عناصر الجذب الاستثماري إليه، وكذلك وضعه على خريطة السياحة العالمية.

- **وعلى مستوى المحمية الطبيعية:**

تعمل الإدارة على حماية التنوع الأحيائي فيها، ومحاربة كافة أشكال التلوث، وتنفيذ خطط مكافحة مصادرة، والحفاظ على عناصر والجمال والراحة والمتعة الفطرية فيها.

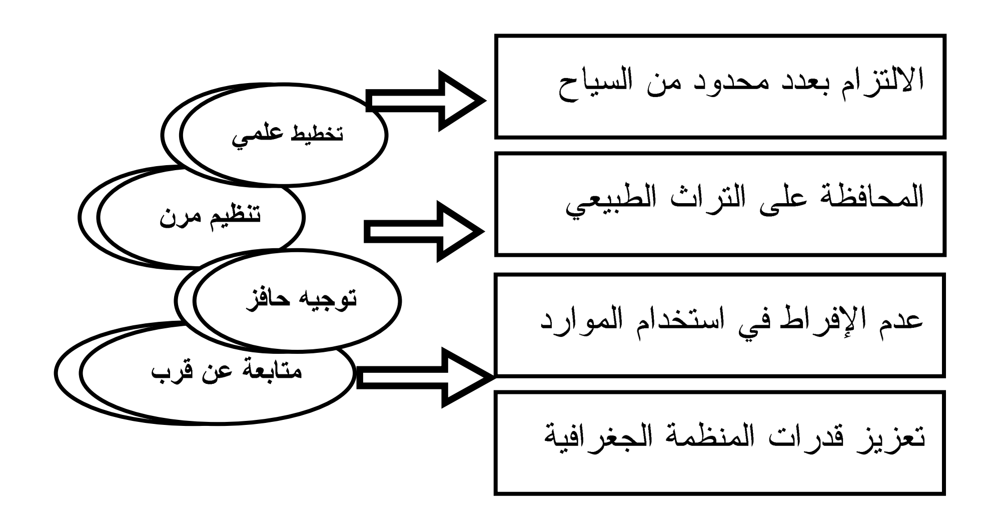
- **على مستوى المنتجع السياحي:**

الاهتمام بعناصر البيئة التي يشملها المنتجع وبمعالجة مصادر التلوث والحفاظ على حيوية البيئة، الأمر الذي يؤدي إلى دفع السياحة البيئة البحرية والبرية والاستفادة من المناظر الخلابة.

وتشكل الإدارة البيئية للفندق البيئي – أو ما يطلق عليه النزل البيئي – نوعاً جديداً من إدارة الفندقية، والربط بين هذا النوع الجديد من الفندقية، وبين الفرص الاستثمارية المتاحة أمام المستثمرين في مجال السياحة البيئية.

وتقوم فلسفة إدارة المقصد السياحي البيئي على تحقيق الإقامة المريحة للسائح، ويتم ذلك بالحرص على توفير كل ما يحتاج إليه المقصد السياحي البيئي، وذلك بتوفير الطاقة الكهربائية اللازمة للإضاءة، وتشكيل أجهزة التكييف، وكذلك أجهزة تقنية الهوار، وتشغيل أجهزة المطابخ من برادات ومجمدات، وأفران للطهي ...و ما تحتاج إليه من مياه نقية عذبة صالحة للشرب والطهي والاستجمام والاغتسال، وصالحة في حمامات السباحة، وفي الأكل ...... وما يقضيه ذلك من قواعد للعمل البيئي وضوابط يلتزم بها الجميع والتي يوضحها لنا الشكل التالي:

شكل (٥) قواعد العمل البيئي التي يجب أن تلتزم بها الإدارة في المشروعات السياحية البيئية



فالعمل الإداري في المنشآت السياحية عمل متكامل وفعال، وتحكمه ضوابط رئيسية هامة مثل:

١. الالتزام بعدد محدود من السياح، وإيفادهم إلى المحميات.

٢. المحافظة على التراث الطبيعي للمكان، وعلى الثروات البيئية في المقصد السياحي، بما يعمل على تحقيق استدامة المقصد السياحي البيئي، والعناية والاهتمام بثرواته، وتراثه البيئي الطبيعي، وعلى سلامة آلياته وكفاءة أدواته ووسائله، لتنمية الحياة الفطرية البيئية، وتحقيق أعلى درجة من التوازن الحيوي البيئي.

٣. عدم الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية، ......

٤. تعزيز قدرات المنطقة الجغرافية أو المكان الخاص بالمقصد السياحي بحيث يكون قادراً على إنتاج: السلع، والخدمات، والأفكار، التي يحتاج إليها المقصد السياحي البيئي، وكذلك مساندة السكان المحليين ودعمهم بحيث يكونون قادرين على الإنتاج المحلي للمنتجات

الشعبية وتسويقها للسياح... خاصة الهدايا والعاديات، وفضلاً عن تدريبهم على فن استقبال عالٍ، وحسن معاملة السائح.

٥. وفي ضوء هذه الضوابط والقواعد والقيود تتم عملية إدارة المقاصد السياحة البيئية من خلال الأنشطة التالية:

١- التخطيط والعمل الواعي....

٢- التنظيم المفتوح المرن المستوعب للمتغيرات والمستجدات.

٣- التوجيه الحافز الموجه لكافة الطاقات والقدرات لتحقيق المهام والأهداف.

٤- المتابعة والرقابة عن قرب..

المبحث الخامس عشر

القرى والمجمعات السياحية البيئية

١- المراكز السياحية البيئية:

يعتبر الهدف الأساسي للسائح والمكان الذي يقصده لإشباع رغباته.

- **الأمكنة السياحية البيئية:**

في العملية الاقتصادية تتم صناعة السلعة أو تأدية الخدمة وفق سلسلة متتابعة ومتكاملة من الأعمال والمراحل والتخصصات، أما في العملية السياحية فتتم تلك الأعمال في آلية وتفاعلات محورها أنشطة ومهام وأجهزة تتوضع بين قطبي العملية السياحية وهما:

القطب الأول: وهو السائح بدافع سفره ومصدره وفئته وإمكانياته وحرية السفر وعلاقتنا معه .

القطب الثاني: وهو المكان السياحي بمزاياه والخدمات المتوافرة فيه والأنشطة والأجهزة والتنظيم الذي يسوده.

- **تعريف المكان السياحي البيئي**: "هو المكان الذي يصبح هدفاً من الأهداف السياحية التي يطلب السياح زيارتها. وتبدو أهميته نتيجة لما يتمتع به من عوامل جذب سياحية لموقعه بالنسبة لوسائل المواصلات أو التسهيلات السياحية التي ينعم به بيئياً" .

فبالنسبة للمكان السياحي البيئي هناك شروط محددة يجب أن تتاوفر فيه حتى يمكن إطلاق الصفة السياحية عليه، ولكن يكون صالحاً للاستقبال في مجال السياحة. فهناك أمكنة عديدة مثل شاطئ البحر والجبال والآثار والأسواق والمصايف ... الخ.

تبقى تسميتها (شاطئ- جبل- موقع أثري- سوق – قرية)، حتى تكتمل بها تلك الشروط، وعندما نقول شاطئ سياحي صالح للسياحة، أو جبل صالح للمناظر الطبيعية، أو موقع أثري سياحي متاح للسائح، أو قرية اصطياف أي أننا لا يمكننا أن نطلق بسهولة على المكان صفة إنشائية حتى يكتسب الصفة السياحية، كأن نقول: (جميل- ساحر – هواء عليل – حالم – رمال نقية – أشجار باسقة – جنة الله في أرضه – مهد الحضارات - ...- الخ.). كل هذه الكلمات قد تكون حقيقية لكنها لا تكفي لأن نقول عن واحد من تلك الأمكنة إنها سياحية، حتى تتحقق **فيها الشروط التالية**:

الشروط الأول: أن يكون مشوقاً للسياح، ومرغوباً لديهم أي أن يكون هناك طلب سياحي على ذلك المكان وبقدر ما يكون الطلب شاملاً لأوسع شريحة من السياح وأكبر عدد منهم بقدر ما يدخل ذلك المكان ميدان السياحة، فالمواقع الدينية مثلاً تهم الفئة التي تعتقد بها وتقدسها فقط، والاصطياف يهم فئة السياح ذوي البلاد الحارة، والشواطئ أو الشمس تهم ذوي البلاد الباردة .. الخ. لكن مكاناً جميلاً وساحراً وفيه المزايا ولا يجد طلباً سياحياً لا يمكن اعتباره سياحياً.

الشرط الثاني: أن يكون متاحاً(أي مسموحاً بزيارته)، وأن تكون عملية الوصول إليه محققة وسهلة في كل الأوقات ومن جميع الجهات فمنطقة الجبهة أو المناطق العسكرية، أو الموقع المحظورة أو الممنوع زيارتها لأسباب عديدة تخرج من السياحة.

الشرط الثالث: أن يكون المكان مجهزاً" بالخدمات السياحية الأساسية (المبيت- الطعام- النقل)،والمكملة للسياحة: (ترفيهية- وتجارية- وشخصية للسائح)، والخدمات العامة كالنظافة والأمن والصحة والدلالة الطرقية ، الأوضاع العامة للبلد أو المنطقة.

وقد دلت الدراسات السياحية على وجود خمس فئات رئيسية من الأمكنة السياحية أو التي يمكن تحويلها إلى أماكن سياحية بيئية بتوفر الشرط السابقة، وهي:

- **الفئة الأولى (أماكن تعتمد عليها الطبيعة):**

مثل (الجبال- الكهوف- الشواطئ- الصحراء- الينابيع...الخ). وخاصة منها التي لها مزايا تؤهلها لتستخدم كمصايف أو مشاتي- والأماكن الرياضية والسياحية وأماكن نقاهة أو نزهات ، واستجمام بحري .ومن الأمثلة هذه المصحات ما هو موجود في إيطاليا- منطقة مونتكاتيني (Montacatini) - ساحل البحر الميت.

- **الفئة الثانية (أماكن تعتمد على المواصلات):**

مثل (المطارات والموانئ ومحطات وخطوط السكك الحديدة، أو مفارق الطرق الدولية، أو مراكز الاستراحات الطرقية الكبيرة).

- **الفئة الثالثة (أماكن تعتمد على الثقافة):**

مثل المراكز الأثرية أو المواقع التاريخية ذات الطابع المعماري الفريد والأبنية التي لها طابع خاص أو شهرة، كما تشمل المراكز التعليمية أو البحث العلمي، أو مقرات المؤتمرات أو مراكز الفنون والمتاحف، والمدن الشهيرة بفن الموسيقى، ومواقع الأحداث الاجتماعية والسياحية، والمدن الشهيرة بالفن المسرحي، كما تشمل المواقع والمراكز التي لها أهمية دينية، أو طابع تقديس مثل مواقع الحج والزيارة والمقامات، والقبور الخاصة بالرجال العظماء.

- **الفئة الرابعة (أماكن لها أهمية اقتصادية):**

وتضم المراكز الاقتصادية(مراكز المعارض الدولية ومراكز الأسواق والبورصة ومدن التجارة الدولية والأحداث الاقتصادية العالمية). وبشكل مواقع التجمعات البشرية لأهداف اقتصادية.

- **الفئة الخامسة(أماكن لها أهمية سياسية بحته):**

مثل العواصم والمراكز البشرية أو أمكنة ترتبط بشهرة شخصيات تاريخية أو أعمال إنسانية خالدة، كعجائب الدنيا والمنشآت الخارقة..كما تضم المواقع التي تجذب الإنسان للهو والمرح والمتعة مثل مدينة لاس فيجاس (للقمار) وجزر المتعة، أو مدن الملاهي، أو حدائق الحيوان...وقد برزت أساليب ومبتكرات عديدة في عالم السياحة لاجتذاب السياح، مثل ديزني لاند وسكس فلاج، وماجيك مونتن في أمريكا، ومختلف الأنواع منها في أنحاء العالم.

والمناطق التي تتبع نظماً اقتصادية خاصة و بها مناسبات سياسية خاصة (الأماكن المقدسة الدينية- المهرجانات والاحتفالات الوطنية- المؤتمرات السياسية).

٢- مفهوم المدن والقرى السياحية البيئية:

أ- **تعريف المدينة السياحية البيئية:** إنها عبارة عن مجمعات وكل مجمع يحوي على مالا يقل عن(٥٠٠) غرفة للسكن ومشيدة من المواد التي لها قابلية على الاستعمال لفترة طويلة والهدف منها تقديم أفضل الخدمات السياحية والفندقية البيئية لإشباع رغبات السائح البيئي.

ب- **أما القرية السياحية البيئية:** فتكون قرية قائمة بحد ذاتها حسب طاقاتها الاستيعابية التي تكون أقل من المدينة السياحية ويمكن أن تضم المدينة السياحية الكبيرة عدة قرى سياحية تابعة لها وهذا متوفر في الدول المتقدمة سياحياً مثل(إيطاليا- فرنسا- سويسرا- النمسا) والمدن السياحية هي نماذج سياحية تحتوي على عدة منشآت فندقية منتظمة وموزعة بشكل متناسق داخل المدينة منها، (Hotels –Houses- Bungalow- Vile- Tourist House) وغالباً ما تكون الفنادق من درجات مختلفة(درجة أولى A ،ودرجة ثانيةB).

الشروط الأساسية لنجاح القرى السياحية البيئية:

١- تركيز القرية السياحية: يجب اختيار موقع سياحي بيئي يؤمن جواً هادئاً للسائح وليس بعيداً عن المناطق الآهلة بالسكان.

٢- يجب أن تتجه القرية السياحية نحو الشاطئ أو البحر أو الجبال أو غير ذلك من مراكز الاهتمام ويجب أن تحتوي الغرف على شرفة مطلة ولوازم صحية بيئية كاملة.

٣- يجب أن يراعى التصميم الهندسي طابع المنطقة ومناخها وكذلك دوافع وميول السياح.

٤- ولا بدّ أن تحتوي القرية السياحية البيئية على التجهيزات والخدمات اللازمة كاملة والمسابح والملاعب الرياضية والمطاعم والأحياء التجارية .(سوبر ماركت)

٥- لابدّ من القيام بالإعلام والإشهار بكل النشاطات بما فيها الداخلية والخارجية.

٦- الاعتناء الكامل بالخدمات ويجب إحداث مطاعم ذات طابع خاص لتوفير التنوع.

٧- أهمية التنشيط في مثل هذه القرى.

٨- يجب عرض أسعار خاصة بالأطفال، كما يجب توفير التجهيزات اللازمة لهدوء الأولاد وبناء دور حضانة ورياض الأطفال في المدن والقرى السياحية البيئية.

٩- يجب أن تكون الخدمات المقدمة للسياح في مستوى ثمن الإقامة المدفوع كما أنه تتحتم تجنب الشطط في تحديد أسعار المشروبات والخدمات الأخرى.

١٠- ربط المدينة أو القرية السياحية البيئية بطرق مواصلات حديثة حتى يتمكن السائح من الوصول إليها بسلام واطمئنان، إضافة إلى وجود ساحة وقوف للسيارات الخصوصية للسياح (**Parking**) وكذلك ورشة لتصليح وإدامة هذه السيارات، ومحطة تعبئة بنزين...الخ.

٣ً- المخيمات السياحية البيئية:Tourist Camps

حيث أنشأت أول مخيم سياحي باسم(كلوك- سربيا) بالقرب من العاصمة اليوغسلافية بلغراد عام (١٩٥٦). وتقسم المخيمات السياحية إلى نوعين:

النوع الأول: المخيمات السياحية التجارية(هوتيل يضم مخيم سياحي)وتقوم بإنشاء هذا النوع الشركات السياحية التي تعتبر اقتصادها واحد منها، وتكون إدارة المخيم السياحي من قبلها يعمل هذا النوع طيلة أيام السنة (النوع المفتوح).

النوع الثاني: المخيمات السياحية للراحة والاستئناس(Rest Houses) وتسمى بالمخيمات الموسمية وتعمل فقط في فترة الصيف وتقوم بإنشاء شركات غير سياحية قد تكون شركات زراعية (غابات مثلاً) وتدار من قبل هذه الشركات.

هذان النوعان من المخيمات السياحية خاضعان لجميع الأعراف والأنظمة واللوائح القانونية السياحية المعمول بها في تلك الدول السياحية.

من الشروط الهامة لإنشاء المخيم السياحي البيئي:

أ- اختيار المكان أو الموقع المناسب بيئياً.

ب- تأمين المتطلبات الأساسية مثل الماء والكهرباء والتلفون...الخ.

ت- القرب من الجزر أو البحر أو الأنهار والغابات الملائمة.

ث- بعيدة قليلاً عن القرى السكانية والأفضل قريبة من الأسواق التابعة للقرية لغرض حصول السائح على توفير متطلباته من الطعام والشراب..الخ.

ج- ضرورة توفير المواصلات لغرض تأمين وصول السائح إلى المخيم السياحي.

ح- الإدارة الجيدة ويقصد بذلك توفير الكوادر المتخصصة في هذا المجال لإدارة وتنظيم المخيم السياحي بشكل سليم يهدف إلى إشباع رغبات السائح داخل المخيم.

حيث المخيمات السياحية البيئية تطورت وأخذت أشكالاً غير السياحية منها: مخيم السيارة، مخيم العربات، مخيم القوارب (Auto CAMP, CARAVAN CAMP, YAHT CAMP)

أنواع المخيمات السياحية:

الغرض من إقامة المخيمات السياحية هو الترويح عن النفس والاندماج في الحياة البيئية الطبيعية في المناطق الخلوية بعيداً عن ضوضاء المدينة.

وقد أخذت حركة المخيمات عدة أشكال منها ثلاثة أشكال على درجة كبيرة من الأهمية وهي:

١- حصر الجهود في وضع القواعد الأساسية للمخيمات مثل قواعد الإدارة- التنظيم- الصحة- السلامة- البرامج- أشخاص الإدارة أنفسهم.

٢- انتقال عصر التخييم من الفردية إلى الجماعة وذلك بتعاون كافة الأفراد (المنتظمين الإداريين- وكالات السفر- المجالس- الوكالات الاجتماعية...الخ).

٣- أصبح نظام التخييم من أهم الأنظمة التي تذوب فيها الفوارق بين الطبقات.

المخيمات من حيث الإقامة:

١) **مخيمات الأطفال(أعمار ١٠- ١٤):** تهدف هذه المخيمات إلى تعويد الصغار حمل المسؤوليات التي تتناسب مع قدراتهم مع توالي تشجيعهم على تنمية الثقة بالنفس. وتحتاج هذه المخيمات إلى مشرفين على درجة عالية من الخبرة والكفاية.

٢) **مخيمات الفتيان(من سن١٤- ١٨سنة):** تعتمد على تحقيق الكثير من التوازن بين احتياجات الفتى ونظرة المجتمع إليه.والهدف منها تغيير الجو للفتيان وخاصة أنهم في مرحلة المراهقة التي تنتاب فيها الفتيان نوبات من الصراع النفسي نتيجة للتغيرات الجسيمة والفسيولوجية التي يحس إزاءها أنه لم يعد طفلاً يعتمد على أسرته اعتماداً كلياً وإنما أصبح إنساناً آخر يسعى إلى إثبات ذاته في حياة استقلالية.

٣) **مخيمات الشباب(١٨- ٢٥ عاماً):** وهي مرحلة يهتم فيها الفرد بذاته ومظهره ويطمح في أن يلفت النظر إليه بما يمارسه من ألوان النشاط العنيف مع ميل إلى حياة الجماعة على أن يكون له رأي في اختيار أعضائها (ضمان حرية الرأي بما لا يتنافى مع المبادئ التي يقوم عليها بناء المجتمع).

٤) **مخيمات المرضى:** تقام هذه المخيمات للمرضى لإتاحة الفرصة لهم للحياة في جو يغاير الجو الذي يعالجون فيه وتنمو هذه المخيمات عادة في ظل رعاية طبية.

٥) **مخيمات المعوقين:** المعوقون هم ذوو العاهات أو ضعاف العقول وتهدف هذه المخيمات إلى إتاحة الفرصة لهم لاكتساب قدر من الخبرات والمهارات التي تناسب ظروفهم.

٦) **مخيمات الجانحين :** تعد مخيمات لإيواء الجانحين لدراسة أسباب انحرافهم من الناحيتين النفسية والاجتماعية ومحاولة إيجاد علاج هذه الأسباب.وقد تتخذ هذه المخيمات بعد فترة من العلاج لتأهيل روادها للحياة العامة.

٧) **المخيمات الفنية:** وهذه المخيمات تقام لممارسة أنواع مختلفة من الفنون مثل الفنون الموسيقية أو المسرحية أو الفنون التشكيلية ويمارس الهواة وهواياتهم في هذه المخيمات بعيدين عن حياة الضوضاء وفي جو يسمح لهم بالإبداع والخلق.

٨) **مخيمات العائلات :** تعتبر هذه المخيمات أصعب أنواع المخيمات فهي تحتاج إلى برامج متعددة لتقابل مراحل النمو المختلفة لمرتاديها ، على أن هذه البرامج يجب أن تتسم بشيء غير قليل من المرونة.

٩) **المخيمات الترويحية:** تقام هذه المخيمات بغرض الترويح وخصوصاً خلال فصل الصيف وتقام بجوار المرافق المائية وعلى شواطئ البحار والبحيرات والأنهار وأصبح روادها من جميع فئات الشعب.

- **طاقة المخيمات:**

تختلف طاقة إقامة المخيمات من بلد إلى أخر، كما تختلف السعة حسب الغرض الذي خصص المخيم من أجله. فهناك مخيمات مؤقتة ومخيمات دائمة.

المخيمات مهما اختلفت مستوياتها وأحجامها يجب أن تشمل المنشآت التالية:

١- الاستعلامات.
٢- إدارة المخيم.
٣- المخازن.
٤- معدلات المرافق.
٥- قاعة السينما والمسرح.
٦- المستشفى.
٧- الملاعب والمنشآت الرياضية.
٨- السوق والكافتيريا.
٩- الإذاعة.

- **أدوات التخييم البيئي:**

ويمكن تقسيم أدوات التخييم(المخيمات) إلى ما يلي:

١- أدوات ومهمات الإقامة وتشمل:

أ- أدوات النوم: سرير- مرتبة- مخدة- ملاية سرير- كيس مخدة- بطانية- فراشة أرض- أرضية خشب إذا أمكن.

ب- أدوات التخييم: خيمة نوم- خيمة أكل- مظلة- فانوس- علم الدولة- الفأس- جاروف- صاري علم – مقطف- شوكة- وتدار الخيمة لدورة المياه (في حالة عدم وجود دورة مياه مبنية).

ت- أدوات صحية ونظافة: (جردل- مقشة- فنيك- خرطوم- إبريق مياه).

٢- أدوات الإعاشة وتشمل:

منضدة أكل- مقاعد ثابتة أو متحركة طاسات للقلي(مقاسات مختلفة)- مصفاة- مخرطة- حلل(مقاسات مختلفة) ساطور- كيس- مفرمة خشب- سكاكين مقاسات مختلفة للمطبخ- ملاعق كبيرة للغرف والتقليب- ورق مياه الألمنيوم- كوب صباح- براد شاي- ملاحات- صواني مقسمة بعدد النزلاء- سكرية- ميزان- فوط مطبخ- مغرية- أطباق- ثلاثة أفران- بابورات غاز- فناس مياه بحنفية في حالة عدم وجود شبكة مياه- صناديق للقمامة.

٣- الأدوات التدريبية التخصصية سواء أكانت رياضية أو كشفية أو عسكرية أو غير ذلك طبقاً للهدف من إقامة المخيم: كرة قدم- كرة سلة- كرة طائرة- مضرب كرة تنس- كرة تنس- جهاز- منفاخ والعدد حسب سعة المخيم.

٤- أدوات الإسعافات الأولية: دولاب للأدوية- حقيبة إسعاف- سرير إسعاف.

إدارة وتشغيل المخيم:

مجتمع التخييم:

يشكل المخيم مجتمعاً من الناس يتعاون الجميع فيه ويحس كل منهم بإحساس الآخرين ويشعر بشعورهم.وهذا المجتمع يحتاج إلى كافة الخدمات كافة من الطعام والشراب وخدمات البريد والتلفون....الخ.

مسؤوليات ومهام مدير المخيم:

فالمدير باعتباره الرئيس أو المدير المخيم له ثلاث وظائف رئيسية هي:

الوظيفة الأولى :بصفته مربياً.

الوظيفة الثانية: بصفته مديراً للمخيم.

الوظيفة الثالثة: مسؤولاً عن تنظيم جماعة المخيم.

الشروط المطلوب توافرها في المدير:

أولاً- معرفة تاريخ المخيمات وفلسفتها:

١- يجب أن يكون متفهماً لدور المخيمات كوسيلة ترفيهية وتعليمية ورفاهية اجتماعية.

٢- القدرة على تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها المخيم.

ثانياً- رواد المخيم:

١- يجب أن يوافق أو يرفض قبول طلبات المخيمين حسب إمكان تحقيق رغباتهم أو عدم تحقيقها.

٢- القدرة على التوفيق بين المجموعات والأفراد من المخيمين.

٣- القدرة على إبداء النصح والإرشاد للمخيمين.

٤- قبول مختلف الآراء والأفكار التي يبديها المخيمون والعمل على تحقيق الصالح منها.

٥- أن يتصف بالمهارة في مواقف المواجهة.

ثالثاً- فيما يخص قيادة المجموعات:

٣- يجب أن يلم بمدارك وأهداف الأشخاص المنتمين لمجموعة واحدة حسب فئات السن المختلفة.

٤- المعرفة التامة بالنوازع التي تنتاب المجموعات خصوصاً فيما يتعلق بالحياة الاجتماعية.

رابعاً- فيما يتعلق بالبرامج:

١- أن يكون قادراً على :

١- فرز العناصر القادرة على تقديم الأنشطة الترفيهية وذلك من خلال الملاحظة والاختيار.

٢- تنمية مهارات المخيمين من خلال التدريب والتعليم.

٣- الاندماج في دور العلم كي يستفيد الدارسون.

٤- تنظيم البرامج الترفيهية.

٥- التأثير على التعلم بالروح الطيبة فيزداد إقباله على الاستفادة.

٦- حماية وتأمين سلامة المخيمين.

٧- تنمية قدرات المخيمين.

٨- إفادة المخيمين بالدراسات والخبراء أثناء إشراكهم في المخيم وذلك بإلقاء المحاضرات العلمية .

٢- المخيم كمجتمع للتعليم:

١- الإحساس بأن حياة التخييم ما هي إلا مكمل عملي للفرد والجماعة.

٢- الاستفادة مما تعلمه من الشؤون العامة واستخدامها في مجتمع التخييم.

٣- أن بكون ماهراً في تحليل حياة المجتمع الذي يعيش معه.

٤- القدرة على فض الخلافات التي تحدث في مجتمع التخييم.

٥- القدرة على نقل المعلومات لأعضاء المخيم لإمكان الانتفاع بها أثناء التخييم أو في الحياة العامة مثل ذلك- التعاون- الاعتماد على النفس- الأمانة- القيادة- تحمل المسؤولية- المقاومة- الإبداء...الخ.

خامساً- اختيار وتدريب وملاحظة فريق البرامج:

أن يكون باستطاعة:

١- تكوين وإعداد الفريق المسؤول عن البرامج: المستشارين، المديرين...الخ.

٢- تنمية قدرات فريق البرامج باستمرار.

٣- إعداد خطط البرامج وتدريب الفريق عليها.

٤- تدريب طاقم العاملين بالمخيم وتجديد معلوماتهم.

٥- تقويم أخلاق العاملين بالمخيم.

٦- إعداد تحليل العمل لكل فرد من العاملين بالمخيم سواء بالنسبة للسياسة العامة بالمخيم أو بالنسبة للبرامج.

٧- القدرة على نشر الحياة الديمقراطية بين أطقم العاملين بالمخيم.

سادساً- مسؤوليات عامة:

على المدير أن يتحلى بالمسؤوليات التالية:

١- المعرفة باحتياجات المخيمات وفقاً لحاجة المجتمع.

٢- الاشتراك مع المسؤولين عن تخطيط الدولة لإعطاء خبرته في تطوير المخيمات من جميع النواحي(تمويل- تحسين- تدريب- دعاية- برامج..الخ.

٣- القدرة على المساهمة في إعطاء البيانات الكافية عن المخيمات للاستفادة فيها في تنمية المجتمع.

٤- القدرة على الاشتراك في الندوات والاجتماعات الدولية والوطنية الخاصة ببرامج تحسين المخيمات.

٥- القدرة على إدارة وإقامة المخيمات وتدريب العاملين بها.

٦- المعرفة التامة باحتياجات المجتمع الترويحية والتعليمية والبرامج التي يمكن الاستفادة بها في المخيمات من هذه الاحتياجات.

٧- القدرة على إنماء الروح الأخلاقية بين المخيمين.

٨- القدرة على تسهيل اشتراك العاملين بالمخيم في سياسة المخيم وإعداد البرامج.

٩- القدرة على تحديد العمل لكل عامل بالمخيم مع تحديد المسؤوليات وتوفير العلاقات الطيبة بين العاملين.

١٠- تفهم روح العاملين مع توفير الراحة لهم والترويح عنهم.

١١- نشر الروح الديمقراطية بين العاملين معه.

المبحث السادس عشر

اقتصاديات السياحة الإيكولوجية

١- تعريف علم الاقتصاد : Definition of Economics

هناك تعريفات عديدة لعلم الاقتصاد ، فقد يعرف بأنة علم اجتماعي يبحث الاستخدامات المتعددة للموارد الاقتصادية لإنتاج السلع وتوزيعها للاستهلاك في الحاضر والمستقبل بين أفراد المجتمع .

ويركز هذا التعريف على ثلاثة عناصر :

١- إن الاقتصاد علم شأنه شأن بقية العلوم الأخرى .

٢- إنه علم اجتماعي ، أي يهتم بالسلوك الاقتصادي الفرد كمستهلك أو منتج ، في إطار علاقته بباقي أفراد المجتمع .

٣- إن الإنتاج بغرض الاستهلاك في الحاضر والمستقبل .

وقد يعرف **علم الاقتصاد** بأنه " دراسة كيفية إشباع حاجات الإنسان المتعددة من خلال موارده المحدودة، أو ما يطلق عليه "المشكلة الاقتصادية Economic Problem ".

ويعرف **علم الاقتصاد** بأنه "العلم الذي يهتم بدراسة كيفية استخدام المجتمعات لمواردها المحدودة لإنتاج السلع والخدمات المختلفة وكيفية توزيعها على مختلف أفراد المجتمع " .

"is the study of how societies use scarce resources to produce goods / services and distribute them among different people".

ويركز هذا التعريف علي:

١- الندرة النسبية للموارد Relative Scarcity.

٢- كفاءة الاستخدام: أي يهتم بدراسة طريقة استخدام الموارد النادرة لإنتاج السلع والخدمات، أي استخدام الموارد بأقصى كفاءة ممكنة Efficiency.

٣- طريقة التوزيع: أي يهتم بطريقة توزيع السلع والخدمات المنتجة على مختلف أفراد المجتمع: أي عدالة التوزيع Equity of Distribution للسلع والخدمات.

و يعتبر هذا التعريف شاملاً وعاماً لعلم الاقتصاد .

١- **فروع علم الاقتصاد** : Branches of Economics

ينقسم علم الاقتصاد إلى جزأين :

١- الاقتصاد الجزئي Microeconomics : ويهتم بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية ، كسلوك المستهلك وسلوك المنتج، ونظرية الثمن ، وثمن السلعة ، والمشروع الفردي ، ...الخ .

٢- **التحليل الاقتصادي الكلي Macroeconomics**: ويهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية الكلية ، وتأثيرها في الاقتصاد القومي ككل ، مثل الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product، الاستهلاك و الادخار Consumption and Investment ، النمو الاقتصادي Economic Growth، البطالة Unemployment ، التضخم Inflation ، وميزان المدفوعات Balance of payments ، ... الخ.

٣- علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

تربط علم الاقتصاد علاقة وثيقة ببعض العلوم الأخرى، حيث يرتبط علم الاقتصاد بعلم النفس Psychology لدراسة سلوك المستهلك في السوق. ويرتبط بعلم التاريخ History ، وهناك أحد فروع علم الاقتصاد يطلق عليه التاريخ الاقتصادي. أيضاً يرتبط بعلم الجغرافيا Geography لدراسة توزيع الموارد الاقتصادية الطبيعية عبر دول العالم المختلفة. وبعلم السياسة Political Science لدراسة تأثير الأوضاع السياسية في المجتمع على القرارات الاقتصادية، وكذلك تأثير القرارات الاقتصادية على الظروف والأوضاع السياسية للمجتمع . و يرتبط بعلم الرياضيات والإحصاء والحاسب الآلي and Computer Science Statistics , Mathematics، حيث تستخدم الأدوات والأساليب الرياضية والإحصائية و إمكانيات الحاسب الآلي في التحليل الاقتصادي.

٢- المشكلة الاقتصادية Economic Problem

تنشأ المشكلة الاقتصادية نتيجة لتعدد حاجات الإنسان وتزايدها المستمر في ظل ندرة الموارد المتاحة و التي تستخدم لإشباع تلك الحاجات. والمشكلة الاقتصادية مشكلة عامة حيث تواجهها كل المجتمعات الإنسانية في أي مكان وفى أي مكان .

عناصر المشكلة الاقتصادية:

١. حيث تتصف الحاجات الإنسانية بالتنوع والكثرة والتطور والنمو المستمر مع التقدم الحضاري في حياة الإنسان بمرور الزمن .
٢. الندرة النسبية للموارد الاقتصادية Relative Scarcity of Resources .
فالموارد نادرة نسبياً، والعرض المتاح منها محدود لمقارنة بالطلب عليها.

ونتيجة لتعدد الحاجات الإنسانية و الندرة النسبية للموارد اللازمة لإشباع تلك الحاجات، يتطلب هذا المفاضلة بين الحاجات من ناحية أهميتها و ترتيب. ومن ثم الاقتصاديين يعملون على وضع بدائل متعددة لاستخدام هذه الموارد النادرة،

ووضع خيارات واختيارات وأولويات لاستخدام كل بديل من هذه البدائل عندما يستقر الأمر على استخدامه.

حيث يرتبط اقتصاد السياحة البيئية – مثله في ذلك أي اقتصاد- باقتصاد العرض والطلب، وباقتصاديات التكلفة والعائد والمردود.... وباقتصاديات الندرة، والقدرة، واقتصاديات الحجم الصغير، واقتصاديات صناعة المزايا التنافسية....إلا أنه يتفوق على غيره من الاقتصاديات، بأنه اقتصاد ذو طابع خاص، اقتصاد تفاعلي كثيف، حيث يستمد خصوصيته من[1] :

- خصوصية الممارسة السياحية البيئية.
- خصوصية الأداء السياحي البيئي.
- خصوصية التفاعل ما بين العناصر والمكونات الجزئية للنشاط السياحي البيئي.

إن المشكلة السياحية هي جزء من المشكلة الاقتصادية وتتميز (بحاجة الإنسان الكبيرة والمتعددة للسياحة والترويح عن النفس ، يقابل ذلك ندرة في الموارد السياحية التي يمكن أن تلبي هذه الحاجة) .

وعلم اقتصاديات السياحة كعلم الاقتصاد يهدف إلى (تحقيق أقصى إشباع ممكن من الحاجات السياحية ، عن طريق استغلال أمثل للموارد السياحية المتاحة) ، ويسعى إلى ترشيد سلوك الإنسان بهذا الاتجاه .

---

[1] أ. مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات السياحة، دار الرضا للنشر والتوزيع،دمشق، ٢٠٠٨م.

٣- علم الاقتصاد السياحي:

وبناءً على ذلك يمكن أن يعرف **علم الاقتصاد السياحي** على أنه " ذلك العلم الذي يوفر القواعد والنظريات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق استخدام أمثل للموارد السياحية المتاحة بما يحقق أقصى إشباع ممكن منها [١].

هذا وقد أصبح قطاع السياحة قطاعاً اقتصادياً حيوياً على مستوى الدولة الواحدة ، كما على المستويين الإقليمي والدولي ، فهو يستأثر بنسب متزايدة من الدخل القومي والعمالة ، بل أصبح مصدر دخل وإيراداً مهماً من الإيرادات العامة .

إن خصوصية اقتصاد السياحة البيئية هذه، نابعة من جوانب عديدة، ومن أبعاد ممتدة، حيث يرتبط اقتصاد السياحة البيئية ارتباطاً قوياً، ومباشراً باقتصاديات الحجم الصغير، ومن أجل توفير: الراحة، والهدوء، والانسجام، والتوافق البيئي ومن أجل المحافظة على آليات البيئة، وعدم إصابتها بأي عطب، كما أن اقتصاد السياحة البيئية يرتبط، باقتصاد المجموعات البشرية الصغيرة العدد، وباقتصاد الجودة إنتاجاً وتسويقاً،... كما أنه بذلك لا يعتمد على عدد الزائرين بقدر ما يعتمد على مدة الإقامة وطول فترة البرنامج السياحي، وهي اقتصاديات ترتبط ارتباطاً قوياً بالعناية والرعاية، واللتين توفرهما السياحة البيئية للسائح البيئي.

إن السياحة البيئية ، سياحة اقتصادها قائم على الفلسفة ، فلسفة الإشباع للاحتياجات الإنسانية بجوانبها المادية والمعنوية، على أوسع نطاق سواءً للمقاصد السياحية البيئية، أو للأماكن المختارة فيها، أو للأنشطة المراد الاستمتاع بها، ومن ثم هناك خمسة عوامل اقتصادية فلسفية يضمها ويحتويها النشاط السياحي البيئي وهي:

---

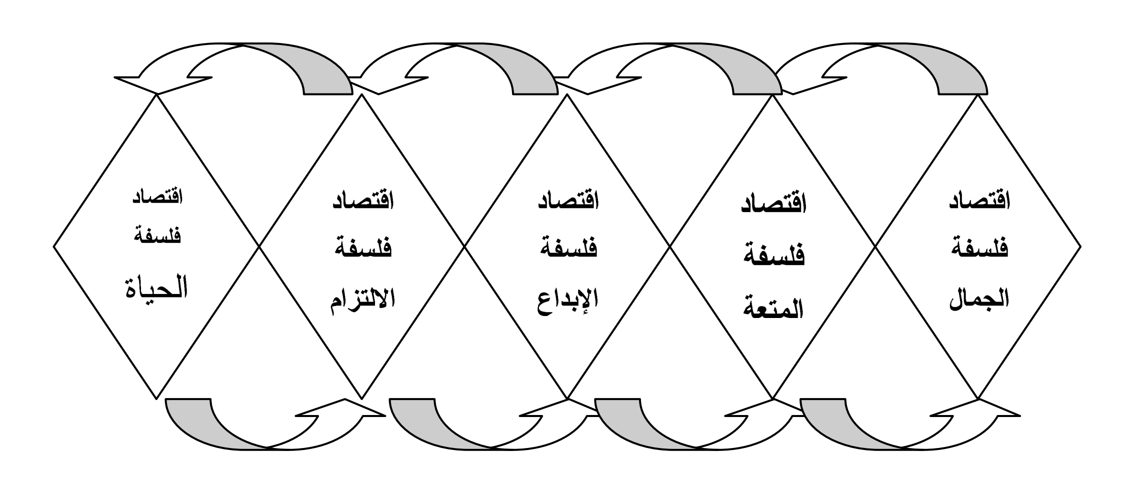
[١] د. مثنى الحوري، د. إسماعيل محمد علي دباغ ، السياحة والسفر، مؤسسة وراء، عمان ، الأردن.

- اقتصاد فلسفة الجمال.
- اقتصاد فلسفة المتعة.
- اقتصاد فلسفة الإبداع.
- اقتصاد فلسفة ثقافة الالتزام.
- اقتصاد فلسفة ممارسة جودة الحياة.

وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل(١)

اقتصاد فلسفة السياحة البيئية



هذا وتكتسب السياحة البيئية اقتصادياتها من اقتصاد الأنشطة السياحية التي يضمها البرنامج السياحي البيئي، سواء كانت أنشطة : الأمانة والإيواء، أو نشاط التغذية والمطاعم، أو نشاط الرياضة مثل ملاعب الجولف، أو نشاط الترفية وقضاء الوقت والتسلية ، أو نشاط الشراء للهدايا والاحتياجات أو أنشطة ممارسة الرياضة البدنية والروحية ، أو أنشطة حمامات السياحية ، أو أنشطة الخدمات الشاطئية.

لقد حرص الاقتصاد على أن يجعل من النشاط السياحي بصفة عامة، ومن السياحة البيئية بصفة خاصة إحدى الدعامات الرئيسية لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة، فالسياحة البيئية بوصفها ووضعها وضوابطها تعد الإدارة الجيدة التي تستخدم في تحقيق الصحة والسلامة البيئية وتضمن أيضاً التنمية المتواصلة، ومن ثم يعمل الاقتصاد على دعم المواقف الايجابية تجاه قضايا البيئة ومكافحة التلوث الذي يحدث فيها، وتدعيم وتقديم الحوافز اللازمة لإجراء التغيير والتطوير اللازم في كافة المنشآت السياحية لتصبح صديقة البيئة، وتعديل السلوك الإنساني بما يتوافق مع اعتبارات البيئة في الوقت ذاته، وتنمية ثقافة الأفراد وتوعيتهم تجاه كل من السياحة من جانب ، والبيئة من جانب آخر ليصبحا وجهين لعملة واحدة، هي السياحة البيئية. ومن ثم هناك مسؤوليات كبرى تقع على عاتق كل من الاقتصاد، وعلى ممارسي النشاط البيئي للقيام بدور مؤثر في المجتمع، وتخطيطه وتنظيمه وتوجيهه لخدمة أهداف السياحة البيئية، وتطوير وتحديث برامجها والحفاظ على آمن وسلامة البيئة.

ومن ثم فإن اقتصاديات السياحية البيئية ترتبط ارتباطاً قويّاً بعدة عناصر أساسية أهمها ما يلي:

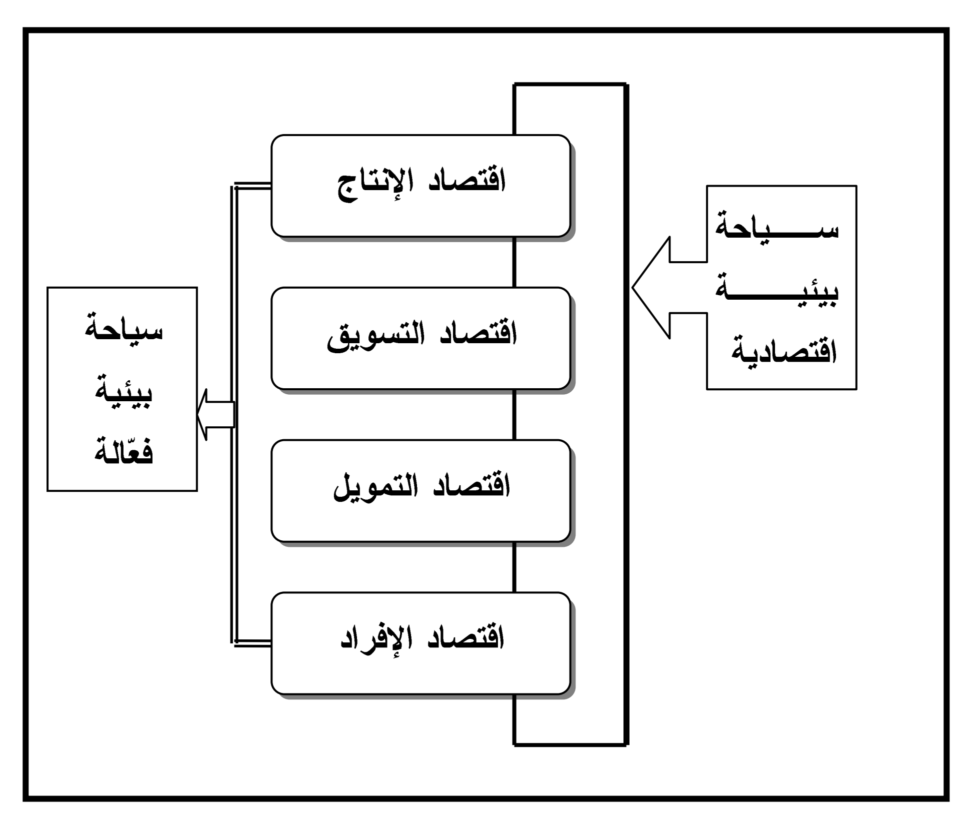
- الحصول على سياحة سليمة محافظة على البيئة، تشكل منظومة دائمة لها مدخلاتها، ولها مخرجاتها، ولها أدواتها التنسيقية والتوافقية التشغيلية التي تضمن مورداً متزايداً أو عائداً ودخلاً مستديماً وربحية مناسبة.
- أن تكو مرتبطة بأحداث الراحة والهدوء والمتعة في رحلة مريحة شيقة.
- اعتبار البرنامج السياحة البيئي جائزة للروح والتنفس و الجسد.
- لا يرتكب السائح بقضاء برنامج السياحة البيئي. أية جريمة بيئية بل إنه يتوافق مع طبيعة الحياة ، ومع ذاته، ومع مواهبه. و يقوم بعمليات إصلاح بيئي، بل يعمل على زيادة ثقافته ومعارفه عن الحياة، وعن

قـوانين الطبيعـة ، ومـن ثـم تتواجـد نتيجـة القـدرة والاسـتعداد الطبيعـي لمعالجة مشاكل التلوث.

- إن قيـام السـائح بالبرنـامج السـياحي هـو في الحقيقـة معالجـة لأخطـاء مـا سبق له أو لآخرين ارتكابه في حق البيئة ، ومـا أحدثـه هـو أو السـابقون من تلوث فيها.
- إن الســائح الــذكي يصــنع بالســياحة البيئيــة مكانــاً ، ومــن خــلال مشـاركته عنوانـاً وآثـاراً أو تاريخـاً ، وجغرافيـا أيضـاً....جغرافيا للبيئـة ولحمايتها من أخطار التلوث.
- ومن ناحية أخرى فإن اقتصاديات السـياحة البيئيـة تـرتبط وجـوداً وعـدماً بعدة جوانب امتدادية وهي جوانب قاعدية أساسية يوضحها لنـا الشـكل التالي:

الشكل(٢)

الجوانب الأساسية لاقتصاد السياحة البيئية



فالجوانب الاقتصادية متعددة، وهي في تعددها وتنوعها تتكامل وتشمل أربعة جوانب أساسية هي:

- اقتصاديات إنتاج البرامج السياحية البيئية.
- اقتصاديات تسويق البرامج السياحية البيئية.
- اقتصاديات تمويل البرامج السياحية البيئية.
- اقتصاديات الكوادر البشرية العاملة في السياحة البيئية.

أولاً- إنتاج البرامج السياحية البيئية:

الجانب الأول- مراحل إنتاج برنامج سياحي بيئي متميز:

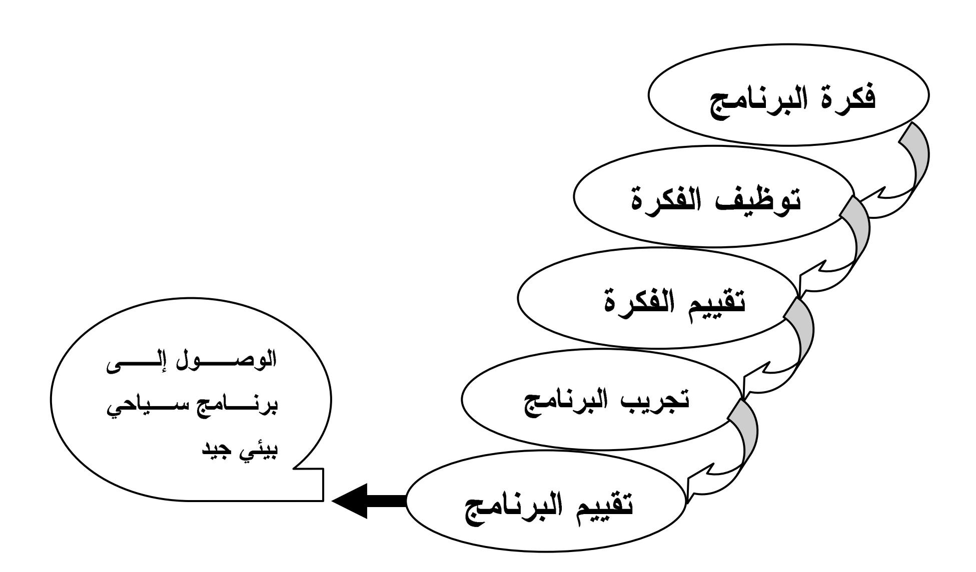
فالإنتاج السياحي يتم ويستهلك في اللحظة ذاتها، وإن طرفي معادلة السياحة البيئية: السائح وشركة السياحة، موجودات يعمل كل منها على التكامل مع

الآخر وصولاً إلى تعظيم المنفعة إشباعية السياحة لدى السائح من جانب، وإلى زيادة الدخل والمردود والعائد من جانب آخر.

ويقوم الإنتاج على سلسلة من المراحل الرئيسية التي يظهرها الشكل التالي

الشكل (٣)

مراحل إنتاج البرامج السياحية البيئية

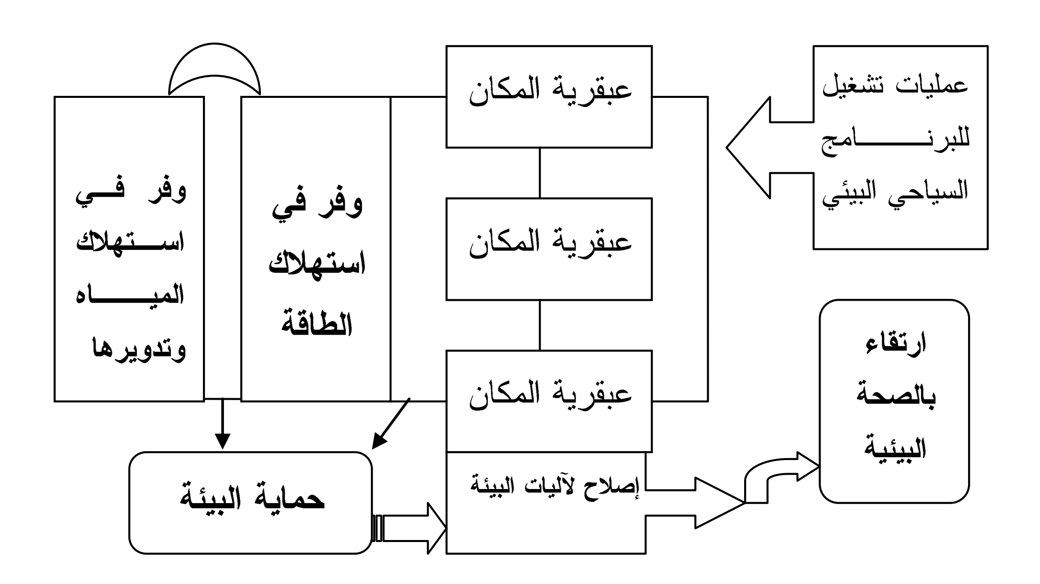


الجانب الثاني:مراحل التشغيل والتطوير والارتقاء بالبرنامج السياحي البيئي:

في واقع الأمر إن برامج السياحة البيئية، برامج توافقية مرنة، وهي تختلف باختلاف البيئة، في المقصد السياحي البيئي، وباختلاف المعالم البيئة الرئيسية التي يعمل في إطارها، ومعها وعليها، وتتحدد معها معالم برنامج السياحة ، فبيئة اليابس الأرض، تختلف عن بيئة الأنهار والبحيرات، والبحار والمحيطات، وبيئة الجزر، تختلف عن بيئة الصحراء.... وهو اختلاف تفرضه عبقرية المكان....وعبقرية الموقع..وعبقرية المناخ وهو يظهره لنا بوضوح الشكل التالي:

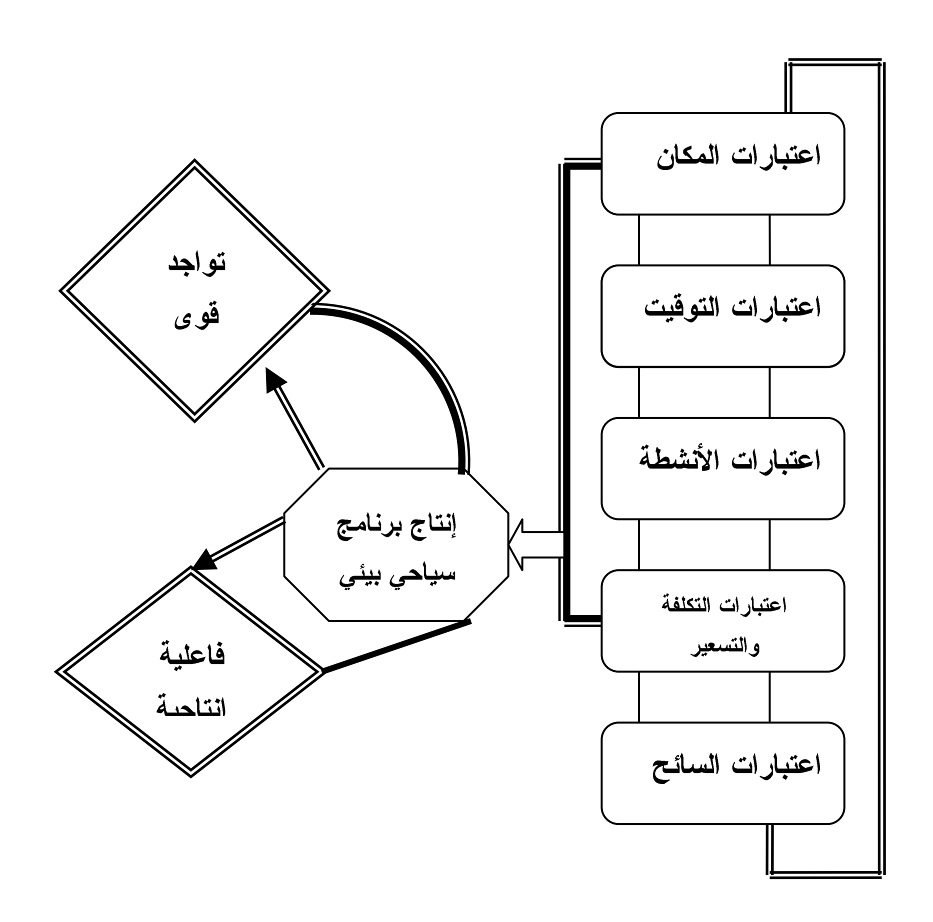
شكل (٤)

اعتبارات تشغيل وتطوير البرنامج السياحي البيئي



ومن هنا فإن اعتبارات التشغيل للبرنامج السياحي البيئي اعتبارات متكاملة، لا تعمل فقط على توفير الحماية البيئية وإصلاح آليات البيئة ، وجعلها أفضل مما هي عليه الآن، وما كانت عليه من قبل.

الجانب الثالث: اعتبارات البرامج السياحية البيئية التي تؤخذ عند الإنتاج: أهم هذه الاعتبارات هي:



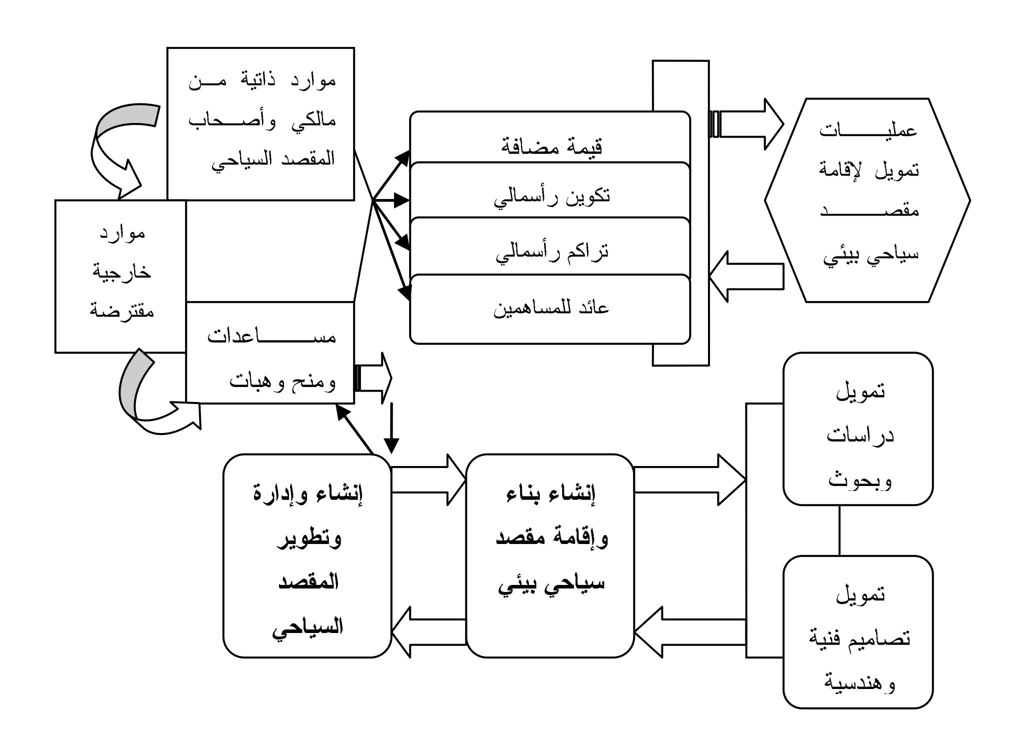
إن الوجود الإنتاجي للقوى المؤثرة والفاعلية الإنتاجية المؤثرة للبرامج السياحية البيئية يتوقفان بالعقل على مدى حيوية وتفاعلية عملية الإنتاج ذاتها.

ثانياً- تمويل نشاط السياحة البيئية:

للمال قوة، وقوة المال لا تستمد من ذاته، وإنما تستمد مما يفعله، ومن ما يمكن أن يوظف فيه، أو يقوم به، ومن ثم فإن توافر عنصر المال، يساعد على بناء المقاصد السياحية، وإقامة المحميات الطبيعية، وإصلاح ما أفسدته الحضارة الحديثة، وإصلاح ما أحدثته من تلوث، واستعادة الصحة والحيوية للبيئة الطبيعية.

إن رأس المال هو عنصر فاعل ، يتضافر ويتعاون مع باقي عناصر الإنتاج، وأهمها الأرض، والأيدي العاملة، والإدارة والتنظيم، والتكنولوجيا من أجل بناء وتأسيس مقصد سياحي بيئي جيد، ويرتبط بعنصر رأس المال كثير من المعطيات التي تدور حول عمليات التمويل، التي يظهرها لنا الشكل التالي:

شكل(٥)



حيث يحتاج نشاط السياحة البيئية إلى أموال كافية لتمويل أنشطتها المختلفة، سواء في سبيل إعداد المقصد السياحي ليكون صالحاً ومهيئاً لاستقبال أفواج السائحين ومندوبي شركات السياحية، أو لتوفير وسائل النقل والمواصلات الداخلية والخارجية، من المنفذ السياحي وإليه، أو لإمداده بوسائل الاتصال الحديثة التي تتناسب مع طبيعة المكان التي ينتج عنها تلوث، ولا تستطيع آليات الطبيعة معالجته...وكثيراً ما يتم اختيار مكان المقصد السياحي في أماكن بكر، لم تمتد إليها يد الاستغلال البشري من قبل، ويحتاج المكان إلى

استثمارات ضخمة، سواء لإعماره، أو لتجهيزه، أو لبناء عناصر البيئة الأساسية، والمرافق الهيكلية التي يحتاج إليها: من طرق، شبكات مياه، كهرباء، صرف صحي...، فضلاً عن إقامة مشروعات البنية الفوقية: من فنادق وموتيلات، أو قرى سياحية

، ومنتجعات... وضمان تزويدها بما تحتاج إليه من منتجات وخدمات.

ومن ثم فإن هذه المشروعات التحتية والفوقية للسياحة البيئية، تحتاج إلى رأسمال لتمويل إنشائها.

حيث يعمل التمويل على اكتشاف وخلق مزيد من فرص الاستثمار في السياحة البيئية، وتطوير المقاصد السياحية البيئية القائمة، والارتقاء بالقدرات السياحية البيئية، وتحقيق التنمية السياحية البيئية المستدامة..

ثالثاً- تسويق برامج السياحة البيئية:

يعمل التسويق السياحي – كنشاط إداري متقدم- على إيجاد نظام اتصال فعال، بين مقدمي الخدمات السياحية، وبين مستهلكي هذه الخدمات من السياح، وتزويدهم بالبيانات والمعلومات الكافية عن المنتجعات السياحية البيئية، وعن المزايا والمنافع السياحية والموارد التي يتمتع بها المقصد السياحي البيئي الذي يتم تسويق خدماته... ويستخدم تسويق الخدمات السياحية البيئية كافة الوسائل التي يمكن عن طريقها القيام بما يلي:

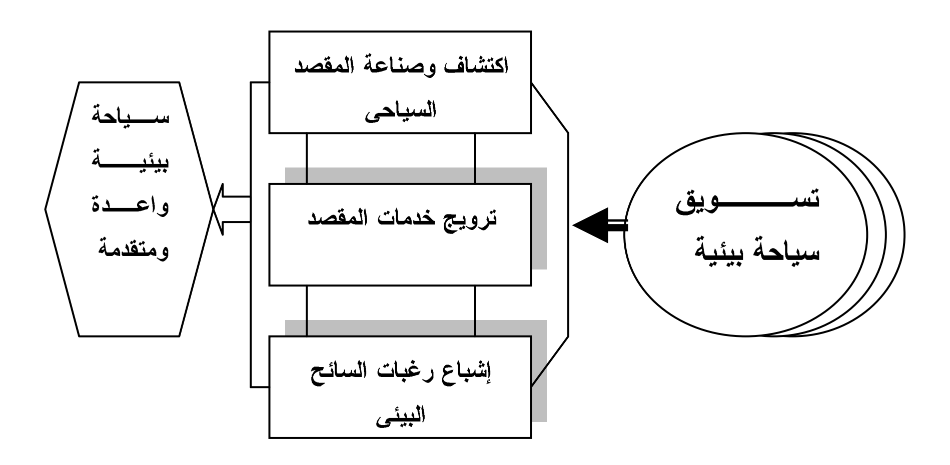
- زيادة تدفق البيانات والمعلومات إلى السائح الحالي، وكذلك إلى السائح المتوقع الإجمالي عن المقصد السياحي.
- زيادة درجة الفهم والإدراك والوعي لدى هذا السائح بأهمية المقصد السياحي البيئي والخدمات السياحية التي يقدمها، ودرجة الإحساس بأهمية التمتع بالمباهج والمنافع والمزايا التي يقدمها، هذا المكان والمشروع من خلال خدماته السياحية البيئية.

- زيادة درجة جاذبية المقصد السياحي المعني عن المقاصد السياحية الأخرى، وبالتالي خلق الدافع وإيجاد الحافز لدى السائح للقيام بالتعاقد على برنامج سياحي لزيادة المقصد السياحي البيئي المقصود.

- **دور التسويق في المنتجعات السياحية البيئية:**

إن صناعة أي سياحة بيئية واعدة ومتقدمة هي عمل مشترك، يشارك فيه العديد من الأطراف المتحققة، ويعد خبراء التسويق السياحي البيئي، من أهم هؤلاء الأطراف، ليس فقط لكونهم مسؤولين عن ترويج وتسويق البرامج السياحية التي يقدمها المقصد السياحي ككل،أو منتجع سياحي معين، ولكن لكونهم مسؤولين عن تحديد احتياجات ورغبات السائح البيئي. كما يتضح من الشكل التالي:

شكل(٦)



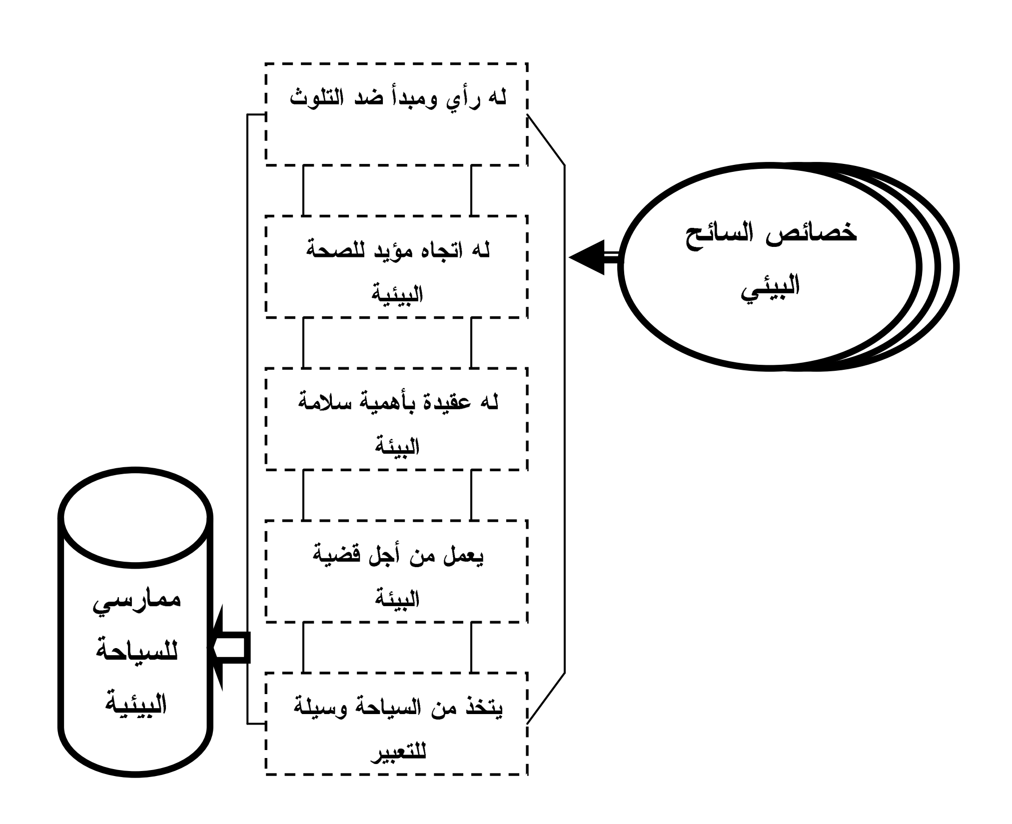
- **تعريف السائح البيئي وخصائصه:**

يعرف السائح البيئي: بأنه ذلك الإنسان الذي استطاع أن يكوّن رأيّاً ورؤية، وموقفاً من قضية التلوث البيئي، رافضاً مزيداً من التلوث، داعياً لصحة وسلامة البيئة، واستخدام السياحة وسيلة لعلاجها، ومن ثم تبنى رأياً واتخذ موقفاً مؤيداً لصحة البيئة وسلامتها، وأصبح حريصاً على التعاقد على البرامج

السياحية البيئية، ومن هنا يمكن تعريف السائح البيئي : بأنه سائح له موقف، وله اتجاه، ويؤمن بقضية يعمل من أجلها، بمعنى آخر يتصف هذا السائح بمجموعة من الصفات والخصائص يوضحها لنا الشكل التالي:

شكل (٧)

خصائص السائح البيئي



- **دور التسويق في نشر ثقافة السياحة البيئية:**

للعمل السياحي تأثير قوي في تشكيل وعي وإدراك الرأي العام الدولي والمحلي بقضايا البيئة للعمل والسياحي، حيث يلمس السائح عن قرب واقع المشكلة التي يعاني منها العالم بأسره، أو التي تعاني منها منطقة جغرافية معينة من هذا العالم، ويصبح هذه السائح أحد مصادر تعريف الآخرين بقضايا البيئية، وأحد

عوامل جذبهم إلى الاهتمام بالسياحة البيئية، ومن ثم إيجاد وتشكيل رأي عام قوي مساند للصحة البيئية وللسلامة البيئية.

حيث تتعدد محاور مجالات الاهتمام بالسياحة البيئية، وتكاد تنقسم إلى مجموعتين قائمتين إما على الخوف من أثر التلوث على الحياة على كوكب الأرض، وإما على الاستماع بالحياة وجودتها، وبالجمال الذي توفره الصحة والسلامة البيئية.

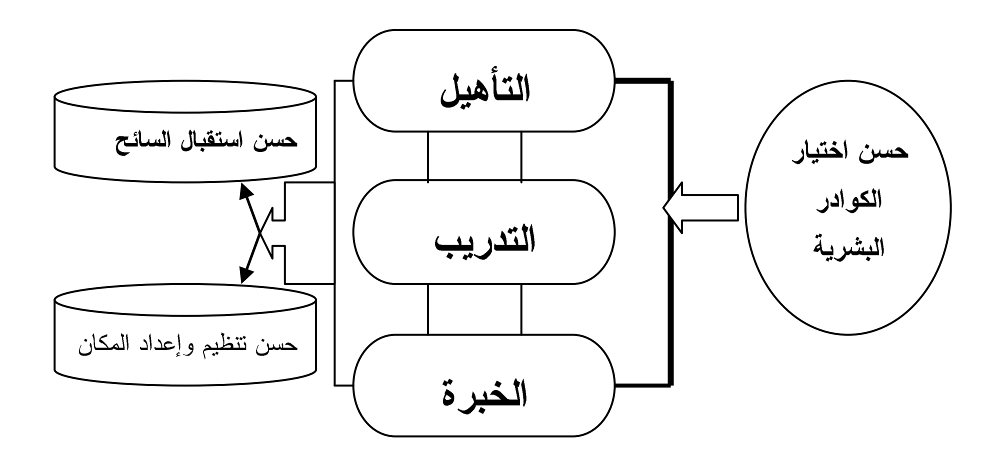
رابعاً- تنمية وتطوير الكوادر البشرية في المقتصد السياحي البيئي:

الإنسان هو هدف السياحة البيئية، وهو في الوقت ذاته أدواتها، وهو المنتفع بها، والمستفيد منها، لما أنه هو الذي عليه أن يعمل من أجلها، ومن أجل قضاياها، فالإنسان هو محور كل وسط سياحي بيئي.

وبالتالي : تصر المشروعات السياحية البيئية على دعم برامجها السياحية، بحسن اختيار الكوادر البشرية، سواء من حيث التأهيل العلمي، أو التدريب العملي، أو الخبرة في الممارسة، وهو ما يتصل أساسياً بجانبين رئيسين يوضحهما من خلال الشكل التالي:

شكل(٨)

دور الكوادر البشرية في السياحة البيئية



ومن هنا : فإن النشاط السياحي البيئي نشاط قائم على الإنسان ، وبالإنسان، ومن ثم كان من الضروري الاهتمام بحسن اختيار العناصر البشرية العاملة في النشاط السياحي البيئي، والتأكد من صلاحيتها لممارسة هذا النشاط سواء من حيث التأهيل العلمي، أو من حيث الخبرة العملية في العمل السياحي البيئي، أو من حيث الحصول على دورات تدريبية متخصصة، **وبالتالي يتم توظيفها في تحقيق جانبين نوضحهما فيما يلي:**

الجانب الأول:حسن استقبال السائح، وحسن معاملته، وحسن استضافته، وحسن الحفاوة به، وحسن مرافقته، وحسن خدماته، وحسن توديعه...ثم محاولة ربطه إلى الأبد بالمشروع السياحي، وذلك من خلال خدمات ما بعد البيع، والاتصال المستمر به، والتصادق معه، وتحويل العلاقة العابرة المؤقتة، إلى علاقة دائمة ومستمرة ، وجعل مركز الارتباط هو المقصد السياحي، والمنتجع السياحي البيئي، والبرنامج السياحي البيئي....

ومن خلال هذا الجانب تزداد قدرة ومهارة الكوادر البشرية على جعل البرامج السياحية فعّالة.

الجانب الثاني: حسن تنظيم المكان السياحي، بمفهومه الواسع، وما يعينه ذلك من شمول للمقصد السياحي بكامله، وبعناصره كافة، وبما يشمله ذلك من تأثير الكوادر البشرية على تنظيم" **المكان**"وعلى جماله، وعلى حسنه، وعلى إعداده ليكون لائقاً باستقبال السياح، بحيث يشتمل على وسائل الراحة كافة، والهدوء، وبحيث يصبح باعثاً على مزيد من الحيوية والنشاط والإقبال على الحياة، وهو ما يحتاج إلى جهد متواصل لجعل (المكان) الذي سيقضي فيه السائح وقتاً" دافعاً لتوليده حافز الاستمرار، والتعليم، واكتساب معرفة حقائق جديدة عن أصول وطبيعة الحياة....ومن ثم تكون العلاقة الحميمة بين المكان والزمان محور عمليات استضافة سائحي البيئة في المقصد السياحي وفي المنتجع السياحي وخلال البرنامج السياحي.

المبحث السابع عشر

التأثيرات الناجمة عن السياحة والفرص التي تقدمها

السياحة كقوة محركة من أجل التغيير البيئي:

تتمثل هذه السياحة في خطوات رئيسية للتغير المطلوب وهي:

١. السياحة قوة اقتصادية واجتماعية لا يستهان بها في العالم وقد تترتب على حجمها الحالي ونموها المستقبلي المحتمل تداعيات خطيرة بالنسبة للبيئة المحلية والبيئة العالمية.ففي عام (٢٠٠٤) كان هناك (٧٦٠) مليون سائح دولي. وتشير التوقعات لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية إلى تضاعف هذا العدد بحلول عام(٢٠٢٠). وتتعلق هذه الأرقام بالرحلات الدولية. ومعظم البلدان يكون حجم السياحة المحلية أكبر بكثير من عدد السائحين الدوليين القادمين. ومن المعتقد أن السياحة حالياً تخلق(٢١٥) مليون وظيفة، أي(٨,١٪ من إجمالي الوظائف في العالم).

٢. تشير الاتجاهات والتوقعات الأخيرة إلى انتشار السياحة إلى مقاصد جديدة. ومن الناحية التناسبية سوف تنمو السياحة إلى البلدان الأقل تقدماً بأسرع منها إلى البلدان ذات الاقتصاديات المتقدمة خلال السنوات العشر القادمة، ويوجد الآن اهتمام سوقي متنامي بالسياحة الريفية وسياحة الأنشطة مقارنة بسياحة المنتجعات التقليدية. وعلى الرغم من أن هذا من شأنه أن يخلق فرصاً للنمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر، فإنه يحدث أيضاً

تأثيرات بيئية ناجمة عن السياحة في المناطق التي تكون قد ظلت غير متأثرة بنمو السياحة حتى الآن.

٣. بالإضافة إلى نمو السياحة الفوار، فإن هناك سبباً آخر لتوجيه اهتمام خاص إلى السياحة داخل سياق السياسات العامة البيئية هو تلك العلاقة الخاصة المتبادلة بين صناعة السياحة والبيئية.فعلى خلاف معظم الأنشطة الاقتصادية الأخرى، يعتمد ازدهار صناعة السياحة ذاته بشدة على نوعية البيئة. ذلك أن السياح يبحثون بصورة متزايدة عن الأماكن الجذابة غير الملوثة لكي يقومان بزيارتها، كما أن الانخراط في السياحة يمكن أن يجعل السكان المحليين كذلك أكثر إدراكاً للحاجة إلى الحفاظ على البيئة. وكما أن البيئة المرتفعة الجودة جزء رئيسي من المنتج السياحي، فيمكن أن تكون حليفاً لعملية حفظ البيئة وقوة اقتصادية وسياسية داعمة لها.

التأثيرات الرئيسية الناجمة عن السياحة:

١- يمكن أن تشمل التأثيرات السلبية للسياحة التي تقع على البيئة ما يلي:

- انبعاث غازات الدفيئة والملوثات الأخرى مما يسهم في الإضرار العلمي وتغيير المناخ والإضرار بنوعية الهواء المحلي. وينتج ذلك بصورة رئيسية عن استخدام النقل الجوي والبري لأغراض السياحة. وتشير التقديرات إلى أن السياحة يمكن أن تسهم بنسبة تصل إلى(٥٠٣٪) من انبعاثات غازات الدفيئة الاصطناعية، ويعزى إلى النقل(٩٠٪) من هذا الإجمالي.
- إقامة مرافق سياحية في البيئات الحساسة مما يؤدي إلى التدهور المادي للأراضي، وإلى الأضرار بالموائل وفقدان التنوع البيولوجي، وتدمير المناظر الطبيعية. كما يمكن للأضرار أن تحدث من جراء عملية التشييد ومن جراء التغييرات التي تعتري استخدامات الأراضي. كما أن فقدان البيئات السياحة الطبيعية هي الأشد خطورة من بين نتائج النمو السياحي.

- تشغيل المرافق السياحية مما يؤدي إلى استخدام الموارد غير المتجددة أو الثمينة كالمياه العذبة وأنواع الوقود الأحفوري، وتوليد الملوثات والنفايات.وتشمل الفئة الأخيرة مخلفات مياه المجاور النفايات الصلبة.

٢- يمكن للسياحة كذلك أن تحدث تأثيرات اجتماعية سلبية لها عواقب مهمة بالنسبة لإدارة الموارد البيئية. ففي الكثير من المجتمعات المحلية تكون ندرة المياه العذبة من أسباب الانشغال الرئيسية التي يمكن أن تزداد سوءاً بسبب نمو السياحة في تلك المناطق. ففي بعض المناطق يمكن أن يستخدم السياح من المياه يومياً ما يزيد(١٠) إلى (١٥) مرة عن استخدام السكان المقيمين. كما أن الاحتقان المروري الناتج عن السياحة يمكن أن يحدث تأثيراً خطيراً على نوعية الحياة المحلية، مما يستدعي حلولاً من قبل الإدارة الفعالية. وينطبق الشيء نفسه على فقدان المرافق العامة المادية التي يستخدمها السكان المحليون أو الإضرار بها.

٣- هناك العديد من الطرق التي يمكن للسياحة أن تسهم بها أيضاً إسهاماً إيجابياً في البيئة ويحدث ذلك إلى حد بعيد نتيجة للتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية وهي تشمل:

أ- توفير مصدر مباشر للدخل اللازم للمحافظة على البيئة.ففي الكثير من البلدان لا تلقى المواقع الوطنية ومحميات الحياة البرية ما يكفي من الدعم المالي من الدولة، ويعتمد كثير منها على الدخل الذي يدفعه الزائرون، عن طريق رسوم الدخول وأوجه الإنفاق الأخرى، وذلك لدعم أعمال الصيانة والحفظ، ويمكن للمنح التي يقدمها الزائرون والعمليات الراغبة التي تتطوع بها الجهات الصناعية أن تؤدي دورها.

ب- توفير مصدر للدخل للمجتمعات المحلية من الأنشطة السياحية مثل التزويد بالطعام والفندقة والإرشاد ومبيعات الصناعة اليدوية التي هي أقل تدميراً من الناحية البيئية من مصادر اكتساب الرزق الأخرى كالزراعة القائمة على القطع والحرف أو الصناعات الاستخراجية والصناعات الملوثة.

ت- تعميق الوعي بالجودة البيئية والقيمة الاجتماعية والثقافية المترتبة على ذلك فيما بين الزائرين والمجتمعات المضيفة مما يزيد من الاهتمام والدعم.

٤- إن السياحة مع ذلك صناعة تعتمد على التنوع البيولوجي، وتتأثر في حد ذاتها بتغير المناخ والتغير البيئي، كموجات الحرارة(مثل تلك التي حدثت في الصيف الأوروبي لعام ٢٠٠٣).

أهداف السياسات العامة التي ترمي لجعل السياحة أكثر قوة:

١- أن التأثيرات البيئية الناجمة عن السياحة تحتاج إلى المعالجة من جانب الوكالات الدولية (يمكن الاطلاع على معلومات عن أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال السياحة في الوثيقة، والحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية ومنشآت القطاع الخاص السياحية، بما في ذلك ما يتم من خلال العمل المتضافر).

٢- لا يجب تناول السياحة والتأثيرات البيئية بمعزل عن بعضها بعضاً وإنما داخل السياق الوسع للتنمية المستدامة مع العملاء اهتمام مساوي للاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية .

٣- يمكن ترجمة المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لقوة السياحة إلى (١٢) هدفاً محدداً يمكن أن توفر حينئذ أساساً لصياغة سياسات بشأن التنمية والإدارة السياحية. وهذه الأهداف هي:

أ- السلامة الاقتصادية: ضمان قدرة المقاصد والمنشآت السياحية على البقاء وقوتها التنافسية بحيث يمكنها أن تزدهر وأن تعطي منافع في المدى الطويل.

ب- الرخاء المحلي: تعظيم مساهمة السياحة في تحقيق رخاء المجتمعات المضيفة بما في ذلك نسبة الزائرين الذين ينفقون أموالاً ويتم الاحتفاظ بها محلياً.

ت- نوعية العمالة: زيادة عدد الوظائف المحلية التي تخلقها وتدعمها السياحة وتحسين نوعيتها بما ذلك مستوى الأجور وظروف الخدمة وتوافرها للجميع بدون تمييز على أساس من الجنس أو السلالة أو العجز أو أي معايير أخرى من هذا القبيل.

ث- الإنصاف الاجتماعي: تشجيع التوزيع الواسع النطاق للمنافع الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن السياحة في جميع أنحاء المجتمعات المضيفة بما ذلك تحسين ما يتاح للفقراء من فرص ودخل وخدمات.

ج- إرضاء الزوار: توفير خبرات مأمونة ومرضية ومشجعة لاحتياجات الزائرين وتوفيرها للجميع دون تميز على أساس الجنس أو السلامة أو العجز أو أي معايير أخرى من هذا القبيل.

ح- القوامة المحلية: إشراك المجتمعات المضيفة وتمكينها فيما يتعلق بعمليات التخطيط وصنع القرارات بشأن الإدارة والتنمية المستقبلية للسياحة في مناطقها وذلك بالتشاور مع أصحاب المصلحة الآخرين.

خ- رفاه المجتمع المحلي: الحفاظ على نوعية الحياة في المجتمعات المضيفة وتعزيزها بما في ذلك الهياكل الاجتماعية والوصول إلى الموارد والمرافق العامة والنظم الداعمة للحياة، مع تحاشي أي شكل من أشكال التدهور أو الاستغلال الاجتماعيين.

د- الثراء الثقافي: احترام وتعزيز التراث التاريخي والثقافة الأصلية والتقاليد وتفرد المجتمعات المحلية المضيفة.

ذ- التكامل المادي: المحافظة على جودة المناظر الطبيعية والحياة البرية وتدنية الضرر الذي يلحق بها.

ر- كفاءة استخدام الموارد: تدنية استخدام الموارد الشحيحة وغير المتجددة لتطوير المرافق والخدمات السياحية وتشغيلها.

ز- التنوع البيولوجي: دعم حفظ المناطق والموائل الطبيعية والحياة البرية وتدنية الأضرار الذي يلحق بها.

س- النقاء البيئي: تدنية تلوث الهواء والماء والأرض وتدنية توليد النفايات من جانب المشروعات السياحية والزائرين.

- **الفعاليات الرئيسية والحواجز الواجب التغلب عليها للسياحة أفضل:**

١- قد يكون من المفيد عند بحث الحواجز الرئيسية التي يجب التغلب عليها لإدماج مبادئ و نهج الاستدامة وسياحة أفضل في تنمية و إدارتها، أن يتم النظر في وضع ثلاثة أنواع من الفعاليات، أو أصحاب المصلحة ألا وهم:

أ- السياح.

ب- منشآت القطاع الخاصة السياحية.

ج- الحكومات.

٢- ولا يمكن للسياحة أن تصبح بحق أكثر أفضلية ما لم بفضل المستهلكون (السائحون) على الدوام تلك المقاصد والأنشطة الأكثر أفضلية عند اتخاذ القرار التي يهمهم بالشراء.ويرجع السبب في ذلك بصورة عامة إلى أن هدف الصناعة تحركها فرص السوق. وهناك بعض العلامات المشجعة من حيث استجابة السوق مع اهتمام أغلبية السائحين بنوعية البيئة في المقاصد حيث يمكن أن يؤثر ذلك على استماعهم، والإدراك المتزايد فيما بين السياح بما للسياحة من تأثير على البيئات والمجتمعات المحلية. وعلى سبيل المثال فيما يتعلق بالتأثير الكلي للسفر على انبعاثات غازات الدفيئة. ومن التحديات التي يتعين لها تحويل الهواجس إلى واقع فيما يتعلق باختيار أماكن قضاء العطلات، وفيما يتعلق بالسلوك وذلك عن طريق الترويج بصورة أكثر فعالية وتقديم المعلومات والإرشادات السعرية وكذلك ضمان أن تدرك هذه الصناعة الدوافع الجديدة في السوق مثل التراث الثقافي في السياحة الإيكولوجية، ولا تفترض ببساطة أن معظم السائحين غير مهتمين بقضايا نوعية البيئة وتأثيرات السيادة عليها.

٣- من التحديات الرئيسية أن الاعتبارات الاقتصادية وليست الاجتماعية البيئية، هي التي تشكل القوة المهنية التي توجه تنمية السياحة وسياساتها والارتقاء بها وبخاصة لدى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياً بمرحلة انتقال. وتتأثر التأثيرات البيئية الناجمة عن السياحة إلى درجة كبيرة بالقرارات التي يتخذها مستثمرو القطاع الخاص ومشغلو المنشآت السياحية. وكما هو الحال في معظم الصناعات فإن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات تحظى بالاعتراف المتزايد في قطاع السياحة وتجري تشجيعها من جانب الهيئات الصناعية القطاعية ، على المستوين الدولي والوطني على حد سواء. ويبدو أن الاستجابات النظامية التي تتضمن تدابير مثل إعداد التقارير التي تتضمن الحتميات التنظيمية الثلاث المترابطة

وتسود نظم الإدارة البيئية فقط لدى عدد قليل من الشركات الكبرى. وتتمثل إحدى التحديات على وجه الخصوص في إشراك المنشآت متوسطة الحجم وصغيرة الحجم وضئيلة الحجم التي تشكل الأغلبية العظمى من منشآت السياحة في الاهتمام بقضايا البيئة. إن نسبة مثل هذه المشروعات التي تخطى بالاعتراف الواضح بأنها تمثل المعايير الموضوعة سلفاً والخاصة بالممارسات البيئية الجيدة كالمشاركة في برامج وضع العلامات الإيكولوجية نسبة ضئيلة جداً.

٤- يحتاج تحقيق المزيد من قوة السياحة إلى دعم من الحكومات. وتشمل العقبات عدم فهم القوة والالتزام بها السائد بين مختلف القطاعات ومستويات الحكومة التي تتعلق بالسياحة. إن التأثير الذي يقع على السياحة نتيجة لاستتباب السلام والاستقرار مقابل النزاعات العسكرية والإرهاب تأثير كبير جداً، حيث ينهض الأمر الأول بالسياحة بينما يعوق الثاني تنمية هذا القطاع. وتشمل التحديات الحصول على المزيد من الدعم السياسي وزيادة الشفافية وتوزيع نطاق المعارف. وثمة حاجة إدماج السياحة في خطط التنمية الوطنية وتدعيم كل الأدوات المتاحة للحكومات للتأثير في التدابير التي تتخذ على الأرض، في المهارات والموارد اللازمة لتطبيق هذه الأدوات بصورة فعالة.

- **دور الحكومات في السياحة:**

يشير (سميث) إلى أن" الأجهزة الحكومية على كافة المستويات، من المستوى الدولي إلى مستوى المدن الصغيرة، تبنت دوراً تقدمياً أكثر فاعليةً لاستخدام كأداة للتنمية، وتعمل الأجهزة الحكومية باستمرار لتشجيع السياحية لمواجهة البطالة في المناطق التي تواجه مشكلات اقتصادية".

ومهما يكن نمط البنية السياسية للدولة، فهناك بالتأكيد شكل ما من أشكال التدخل الحكومي في السياحة. فالسياحة تتمركز أساساً في أمرين هما:الزمان والمكان، فهي تهتم بالزمان بسبب الطابع المسمي للمناطق المستقبلة للسياحة، وتهتم بالمكان وذلك لميل التدفق السياحي في الاتجاه نحو مناطق معينة ذات جاذبات مناسبة وبنية تحتية ملائمة . وكما ذكر **ويليامز وشو فإن** " الطبيعة الخاصة للسياحة بعموديها الثقيلين المكاني والموسمي- تتطلب عادةً شكلاً من أشكال التدخلية، سواءً لغرض التوزيع أو لغرض التحسين".

يتمثل دور الحكومات في تنشيط السياحة من خلال ما يلي:

- يتعين على الحكومات أن تقوم بتمحيص الدور التي تقوم به بوجه خاص لجعل السياحة أكثر استدامة وقوةً، فإن المسؤوليات المرتبة على ذلك تشمل **خمسة مجالات رئيسية من اهتمام القطاع العام بالسياحة وهي:**[1]

التنسيق، والتخطيط، والتشريع والتنظيم، والتشغيل، و التحفيز .و يمكن أن نضيف إلى ذلك وظيفتين أخريتين وهما دور السياحة الاجتماعية ودور حماية المصلحة. وهذه الوظائف السبع للحكومات ستناقش فيما يلي:

- **التنسيق**:

إن التنسيق ضروري داخل وبين المستويات الحكومية المختلفة من أجل تجنب ازدواجية الموارد في الأجهزة السياحية والحكومية المتنوعة وفي القطاع الخاص، ومن أجل وضع استراتيجيات سياحية فعالة. ويشير" التنسيق" عادةً إلى المشكلة المتعلقة بالوحدات أو القرارات وضرورة العمل على أن يكون هناك تناغم فيما بينها، وألا يكون هناك تعارض بينها في الأهداف، وأن تعمل بأساليب متماسكة ومترابطة إلى حد معقول".

---

[1] كولن مايكل هول، ترجمة محمد فريد حجاب، السياحة والسياسة ، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٣، ص٥٤-٥٧.

ولكن هناك نمطان مختلفان من التنسيق ضمن هذا التعريف وهما:

التنسيق الإداري وتنسيق السياسات. إن الحاجة إلى التنسيق الإداري. يمكن أن تحدث عندما يكون هناك اتفاق على الأهداف والغايات والسياسات بين الأطراف التي يجب التنسيق بينها، كما وأن الحاجة الملحة لتنسيق السياسة تظهر عندما يكون هناك نزاع على أهداف السياسة التي يجب العمل على تنسيقها وتنفيذها.

- **التخطيط:**

يتم التخطيط السياحي بعدة أشكال(التنمية، والبنية التحتية، والترويج، والتسويق) ومن خلال عدة أبنية (التنظيمات الحكومية المختلفة) وعلى عدة مستويات(الدولي، والوطني، والإقليمي، والمحلي، والقطاعي).

ويتجه التخطيط السياحي إلى أن يكون مرآة تعكس الميول الأكثر اتساعاً في تقاليد التخطيط الحضري والإقليمي وأكثر من ذلك فإن التخطيط للسياحة سوف يعكس أهداف الحكومة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على أي مستوى كان من مستويات تنفيذ العملية التخطيطية. وهكذا ينظر إلى التخطيط من زوايا عديدة باعتباره عملية مواكبة للساسة السياحية.

وفيما بعد ، دافع ليكو ريش وآخرون بأنه " بدون اهتمام حكومي بالتخطيط السياحي وتنمية السياحة فإن صناعة السياحة ستفتقر إلى التماسك والتوجيه، وقد تؤدي مبادرات المدى القصير إلى مخاطر محتلة إلى المدى البعيد"

وهكذا فإن التخطيط الحكومي للسياحة يفيد باعتباره حكماً بين المصالح المتنافسة.

التخطيط هو الذي يمكّن الحكومة والسلطة السياحية من مراعاة تلك العوامل لأن التخطيط يعتمد أصلاً على نظام جمع المعلومات وتحليلها ، وهذه النمطية تتطلب من صانعي السياسة والمخططين دراسة جميع الجوانب والتأثيرات المحتملة لهذه الصناعة.

وتلك المواضيع تتبلور في النماذج التالية من الأسئلة[1] :

المجال	الأسئلة
استراتيجية وتحليل السوق	- ما نوع المسافرين المستهدفين وكيف يمكن اجتذابهم؟ - وما نمط سفرهم واحتياجاتهم وسلوكهم؟
البنية التحتية	- هل توجد: مطارات- طرق- مرافق- نظم اتصالات ومواصلات؟. - وإذا لم يكن: ما هو اللازم للإنشاء والتطوير؟ وكيف سيتم التمويل؟
الموارد البشرية	- هل بإمكان المجتمع المحلي أن يزود السياحة بالقوى العاملة المناسبة؟ - ما هو مدى الحاجة لاستيراد عمالة؟ وما هي التخصصات؟

[1] خربوطلي، صلاح الدين، السياحة صناعة العصر،مرجع سبق ذكره،٢٦٥-٢٦٦.

	- وما هي احتياجات التأهيل والتدريب؟
التـــــــــأثيرات الاجتماعية	– كيف ستؤثر ظواهر السياحة على الثقافة المحلية؟ – هل سيسبب الاستخدام خللاً في التقاليد العائلية؟ – لأي مدى يمكن استخدام الموارد الثقافية كالفنون والصناعات التقليدية كمشوقات سياحية دون الإضرار بها؟ – كيف سيكون موقف الزوار من السكان المحليين؟
التـــــــــأثيرات الاقتصادية	– ما هي حصيلة الأثر الاقتصادي للسياحة ، الدخل وعوائد الضرائب؟ – لأي مدى يتوجب الاستيراد لبضائع تلزم السياحة؟ – ما نوع الحوافز اللازمة لعرضها لاجتذاب الاستثمارات؟

ويظهر من تلك الأسئلة أن التخطيط هو عملية أساسية وواسعة تدفع الحكومات للتفكير نظامياً بالتأثيرات الشاملة المتعلقة بالسياحة، وأهمية التخطيط لا يمكن تجاهلها وخاصة للمواقع الحساسة بيئياً أو للثقافات غير المعتادة على ظواهر غريبة تبدو لها مستنكرة، ولا تقتصر السياحة وتطويرها على الدولة بل إن معظم خدماتها وأنشطتها يقوم بها القطاع الخاص الذي يموّل بناء التجهيزات السياحية للخدمات والأنشطة.

- **التشريع والتنظيم:**

للحكومة سلسلة واسعة من القوى التشريعية والتنظيمية التي تمس صناعة السياحة بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر. ويتراوح اهتمام الحكومة ما بين السياسات الخاصة بالجوازات والتأشيرات، التي تكون في بعض الحالات رادعاً للسفر، إلى اتفاقيات الطيران الدولية فيما يتعلق بحقوق المرور والهبوط والنقل، إلى استخدام الأرض، وسياسة العمل والأجور. وعلى المستويين المحلي والقومي، فإن الإجراءات العامة الخاصة بصناعة السياحة وحماية البيئة وسياسة الضرائب تؤثر بدرجة كبيرة على نمو الساحة.

ويتجلى دور الحكومة التنظيمي في حماية السائح وتحسين ظروف السفر من خلال الإجراءات التنظيمية التالية[1]:

- قوانين وقواعد حماية المستهلك: مثلا شرط الترخيص لمكاتب السفر تتضمن إيداع كفالة مالية لضمان مصلحة الزبائن ومن جهة أخرى تلزم بعض الأنظمة مكاتب السفر بإيداع السلف التي يدفعها المستهلكون في حساب مكفول يحجزها للتأكيد بأن تلك السلف ستستخدم للغرض من الحجوزات.
- قوانين السلامة من الحرائق: بتخصيص حد أدنى من المخارج والنور الاحتياطي في كل طابق بالفندق لأحوال الحريق.
- تعليمات السلامة الصحية في الطعام: لتطبيق الحد الأدنى من المقاييس الوقائية في منشآت ومرافق الإطعام
- تعليمات الكفاءة والأداء مثلاُ في خدمة النقل يجب التأكد من المهارة والمعرفة لدى السائقين والركب الطائر وربابنة السفن.

---

[1] خربوطلي، صلاح الدين، السياحة صناعة العصر،مرجع سبق ذكره،٢٦٧-٢٦٨.

- **الحكومة كمستثمر**[1]:

إن دور الدولة(الحكومة) كمستثمر في التطوير السياحي يرتبط بشدة بمفهوم" تحرير رأس المال". وبسبب هذه العملية تقوم الدولة بتقديم حصة في تكاليف الإنتاج، مثل المساعدة في تقديم البنية التحتية أو الاستثمار في مشروع سياحي لإنتاج لرأس المال الخاص الاستثمار فيه. وفي هذه العملية يتم تحويل التكاليف التي يفترض أن تكون خاصة إلى تكاليف عامة أو اجتماعية. إن تقديم البنية التحتية، لا سيما شبكات النقل ، ينظر إليه باعتباره عملاً رئيساً لتنمية المقاصد السياحية. وهناك وسائل عديدة رسمية وغير رسمية يمكن للحكومة، على جميع مستوياتها، استخدامها للمساعدة في تقليل تكاليف الإنتاج التي يتحملها القائمون بمهمة التنمية السياحية.وفي الحقيقة فإن عرض المساعدة الحكومة للتنمية يستخدم غالباً لتشجيع الاستثمار الخاص في مناطق معينة أو في مشروع سياحي، من خلال تقديم الأراضي الرخيصة أو القروض الحكومية، منخفضة الفائدة على سبيل المثال.

- **التحفيز أو التشجيع:**

يرى ميل وموري سون ١٩٨٥ أن الحكومات يمكنها أن تحفز السياحة بثلاثة أساليب وهي[2]:

- **الأسلوب الأول**: الحوافز المالية مثل القروض بفوائد منخفضة أو منح على إقامة السائح.ولكن" تقديم مثل هذه الحوافز، سواءً في الدول المتقدمة أو

---

[1] كولن مايكل هول، ترجمة محمد فريد حجاب، السياحة والسياسة ، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٣، ص٦٠- ٦١.

[2] كولن مايكل هول، مرجع سابق، ص٦٢-٦٣.

النامية، يظهر غالباً قلة الموارد المالية للاستثمار المحلي من ناحية، والطموح الزائد لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى".

- **الأسلوب الثاني:** هو القيام بالبحوث لخدمة صناعة السياحة بدلاً من أن تقوم بها منظمات أو جمعيات فردية خاصة.

- **أما الأسلوب الثالث** : فيمكن من خلال دفع السياحة بالتسويق والترويج وخدمة الزائر، بهدف زيادة الطلب على السياحة عموماً بالرغم من هذا الدفع يمكن أن يكون في شكل ترويج الاستثمار الذي يهدف إلى تشجيع استثمار رأس المال في الجذب السياحي والمرافق السياحية .

وكما يقول مدلتون(١٩٨٨) فإن التسويق والترويج هما الوظيفتان السائدتان للإدارات الحكومة في مجال السياحة الوطنية، وهذا يعني أن تكون" السلطات في إدارة الدولة المركزية، أو أي تنظيم رسمي آخر، في خدمة تنمية السياحة على المستوى القومي".

إن الترويج السياحي من خلال الأجهزة الحكومية تطور بسبب الحاجة المتطورة لترويج الأماكن السياحية وإقامة مكان سياحي متميز في السوق من حيث النوع والصورة. كما اعترف بيرس (١٩٩٢) فإن" الترويج العام للمقصد السياحي يتجه نحو تحقيق الفائدة لجميع القطاعات في الصناعة السياحية في المكان المعنى، بحيث تصبح السياحة" منفعة عامة".

- **السياحة الاجتماعية:**

يمكن تعريف السياحة الاجتماعية [١]:" بأنها كافة الأنشطة والممارسات الهادفة للتعرف على قيم وعادات وتقاليد المجتمعات الأخرى وذلك من خلال

---

[١] د. محمد عبيدات، التسويق السياحي، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٨،ص١٥٩.

سفر أو انتقال الأفراد إلى البلدان التي تشكل بالنسبة إليهم مجتمعات ذات ثقافات حضارية تتميز عن مجتمعاتهم وتستحق الزيارة والاهتمام بها وذلك لتحقيق المزيد من المعرفة بها والتعايش معها".

وتتضمن السياحة الاجتماعية تحديد فوائد الإجازات للجماعات الهامشية اقتصادياً مثل غير العاملين وربات البيوت والعائلات ذات العائل الواحد، وأرباب المعاشات والمعاقين.

والسياحة الاجتماعية" : أصبحت معترفاً بها باعتبارها أحد مركبات السياحة الحديثة وهدفاً مشروعاً من أهدافها. إن توسيع نطاق الفوائد الجسمانية والنفسية الناجحة عن الراحة والسفر لتشمل أناساً أقل ثروة. يمكن أن ينظر إليه باعتباره دواءً وقائياً".

وبالسياحة الاجتماعية يمكن تحديد الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للسياحة بما يلي[1]:

- **الهدف الكلي:** وهو " ضمان توفير حاجات السائحين والأفراد في كل جوانب الحياة بالصورة المثلى من خلال التسهيلات الجماعية الفعالة وحفظ الصحة البيئية".

- **الأهداف الجزئية:** وتشمل الهدف الاجتماعي الذي يعني" خلق أفضل الظروف الاجتماعية الممكنة للسائح والسكان المحليين". كما تشمل الهدف الاقتصادي الذي يعني" تشجيع صناعة السياحة بشكل تنافسي فعّال". وهناك

---

[1] كولن مايكل هول، ترجمة محمد فريد حجاب، السياحة والسياسة ، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٣، ص-٦٥.

أيضاً الهدف البيئي بمعنى" ضمان نوعية مريحة من المناطق السياحية الطبيعية والصناعية".

حيث كانت الوظيفة الاجتماعية الرئيسية للسياحة في بولندا وتشيكو سلوفاكيا السابقة هي" إعادة إنتاج القوى الجسمانية والعقلية للشعب العامل"

- **مستوى تدخل الدولة:**

تدخل الدولة وتوجيهاتها في مجال الاقتصاد يحدث بمستويات حكومية مختلفة، ومع أن الهيكل الإداري والعلاقات بين تلك المستويات تختلف من بلد إلى أخر، فإن هناك **أربعة مستويات أساسية** تشمل بشكل عام جميع أجهزة السلطات الحكومية:

١. **المستوى العالمي:**

لأن السياحة الدولية لها طابع عالمي فإن التدخل بذلك المستوى ضرورة تحتمها تلك الصفة، ويمكن أن يأخذ عدة أشكال:

الأول: عن طريق المنظمات الدولية المتخصصة، وتختلف تلك المنظمات عن المنظمات التجارية والاقتصادية لأنها تتولى مواضيع غير اقتصادية محورها التنسيق السياسي هدفه مصلحة المجتمع الإنساني ككل. والمشهور من تلك المنظمات:

- **الأمم المتحدة**: التي تجمع وتخدم المجتمع الدولي، وميزة الأمم المتحدة أن قراراتها يمكن دعمها بقوة قرارات مجلس الأمن والتدخل بوسائل تصل إلى القوة العسكرية، ويضمن الأمم المتحدة توجد منظمات فرعية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للطيران المدني.

- أكبر وأهم منظمة حكومات سياحية عالمية هي **المنظمة العالمية للسياحة** وهي وكالة تنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تضم أكثر من مئة وثلاثون دولة عضوه ومئات الأعضاء المتضمنين من الفعاليات السياحية. ويتبع المنتظمة مجلس تنفيذي واللجان الإقليمية للسياحة.
- **الاتحاد الأوربي** وجمعية دول جنوب شرق آسيا.

الثاني: الاتفاق متعدد الأطراف، وتلك الاتفاقيات تتضمن مبادئ وأسس لتنظيم العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية، وأهمها:

- الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة (غات).
- الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (غاتس).
- اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (ناقتا).
- المجموعة الأوربية (أي. سي).

الثالث: الاتفاقيات الجوية الثنائية: وهي تحدد المجالات والشروط لحقوق النقل الجوي بين دولتين، وهذا الحصر في حدودها يشكل حرجاً في مجال السياحة الدولية لأنها تطبق بين الدول الموقعة فقط، وهذا يعني أن على البلد أن يفاوض ويبرم اتفاقيات مع كل دولة ترغب بإقامة نقل جوي.

المسألة الهامة في مجال التدخل الحكومي الدولي هي السيادة للحكومة الوطنية، وسيادة الدولة تعني أن التدخل الدولي يعتمد على قبول التعاون الاختياري، ولذلك فإنه باستثناء الأمم المتحدة فالمنظمات الدولية بشكل عام لا تملك الوسائل لتنفيذ تلك الاتفاقيات، وهذا الواقع يخلق صعوبات أمام الأجهزة الدولية التي تواجه أحياناً التحفظات في مجال بعض بنود تلك الاتفاقيات، والواقع يشير إلى أن الدول تفضل أن التصرف لنعمل حسب مصالحها بدل أن تتخلى عنها لاتفاق متعدد الأطراف، وتبرز تلك المشكلة أمام إنشاء نقل جوي

عالمي، وهكذا يبقى موضوع نفاذ الاتفاقيات الدولية بالنسبة للدولة يتجه إلى شكل النصيحة والإرشاد، فمنظمة دولية قد تضع أهدافاً لأعضائها من الدول ولكنها مضطرة لتجميع موافقات الدول ليتم تطبيقها من قبلهم.

٢. التدخل الوطني:

التدخل الحكومي في مستوى البلد يمكن أن يكون شاملاً ومؤثراً على نجاح صناعة السياحة، والمجالات الرئيسية للتدخل تشمل ما يلي:

- **المداخل والمخارج:** إن الحكومة الوطنية تتحمل المسؤولية عن مراقبة أهم مجال أساسي في السفر الدولي ، وهذا يشمل دخول وعبور أراضيها ، وهذا الحق يتضمن مسائل هامة وخطيرة، تلك المسؤوليات تستدعي تنظيم أمور الدخول والإقامة والخروج وأهمها: إصدار التأشيرات - مراقبة الحدود – المطارات – النظم النقدية والجمركية والصحية بالنسبة للسفر – والموقف من السائح أو فئة من السياح.
- **السياسة والتخطيط:** وظائف التخطيط والسياسة للحكومة هي مطلقة في مجال صناعة السياحة، فالسياسة السياحية يمكن أن توجد ضمن مستويات حكومية متعددة، لكنها على المستوى الوطني تبدو أشمل ووجود وزارة وطنية أو إدارة متخصصة معنية بالسياحة تكون مهمتها الأساسية تطوير السياحة ورفع دورها في الاقتصاد، والوزارات سيكون لها جهازها ونظامها وتمويلها الخاص.
- **تنمية البنية التحتية:** القاعدة الأساسية لإنشاء وتطوير السياحة هي البنية التحتية، وهي ضرورية للسكان والزوار على السواء وتحتاج

إلى رؤوس أموال كبيرة تحيج الدولة إلى جمع الموارد من الضرائب والسندات وضمانات القروض.

- **الترويج:** العديد من الحكومات تتولى دوراً نشطاً في الترويج للبلد كمواقع ومقاصد للعالم الخارجي، وهذا النوع يكون مفيداً بشكل خاص للبلدان التي تفتقد صناعتها السياحية موارد مميزة لتنفيذ حملات تسويق ضخمة.

٣. التدخل المحلي:

على المستوى المحلي يوجد التدخل الحكومي أيضاً ويكون مباشراً ومؤثراً، **والمجالات الرئيسية لتدخل الحكومة محلياً هي:**

- **إدارة عملية تنظيم الأرض:** وهي تتضمن قوانين تخصص وظيفي وأنماط التصميم.
- **تطبيق القوانين والأنظمة المتعلقة بالصحة والسلامة والاستخدام،** مثل مقاييس النظافة والسلامة في منشآت الإطعام والشراب والكحول والسلامة المهنية.
- **الترخيص للأشخاص والمؤسسات** بالعمل على إنشاء وتشغيل وشؤون الفعالية السياحية.

❖ إدارات السياحة الوطنية(N.T.A) :

١. دورها في أنشطة الترويج:

الإدارة الوطنية للسياحة قد تأخذ شكل مكتب سياحي وطني(N.T.0) وهذا الشكل موجود في بعض الدول كوسيلة لتجنب تبعثر الأعمال والسياسة السياحية أو تكون وزارة أو مؤسسة عامة تتولى سياسات وأهداف السياحة الوطنية ولذلك من الصعب التعميم عن

نموذج عام لإدارات السياحة الوطنية، لكن المعروف أن معظم تلك الأجهزة أنشئت وعملت كجهاز تسويقي وقامت بوضع استراتيجيات ترويجية ذات أساس متين وذلك لدعم التسويق الذي يقوم به القطاع الخاص **ومن أبرز الأنشطة التي تقوم بها السياحة الوطنية في مجال الترويج:**

- ترويج سياحي عام للبلد بهدف التسويق وتقوية الموقف التنافسي والحصول على حصة البلد من السوق السياحي والتوزيع بين المقاصد في داخل البلد.
- تشجيع القطاع الخاص بالدعم والتعاون وتنفيذ الترويج والمشاركة في وضع السياسات السياحية الوطنية.
- تمثيل البلد في المهرجانات والمعارض التجارية السياحية الخارجية.
- إنتاج وتوزيع مواد الدعاية السياحية في الأسواق المستهدفة.
- إقامة وترويج مناسبات وأنشطة خاصة.
- التعاقد والقيام ببحوث سوق وتحليل.
- افتتاح مكاتب معلومات سياحية ودعم التسويق في الخارج.

وتدل المؤشرات أن أنشطة الترويج تكلف إدارات السياحة الوطنية مبالغ كبيرة تصل أحياناً إلى أكثر من (٥٠٪) من ميزانيتها للترويج لبعض الإدارات الكبيرة. ومع تطور السياحة اتسعت مهام الإدارات الوطنية للسياحة وهي تختلف من بلد لآخر حسب توجهاتها ومستوى السياحة لديه، وقد صنفت المنظمة العالمي للسياحة وظائف الإدارات الوطنية في خمس فئات رئيسية:

- إدارة عامة للسفر والسياحة.

- تخطيط وتطوير سياحي.
- بحوث ودراسات.
- تأهيل وتدريب.
- ترويج وتسويق.

❖ **هيكل إدارة السياحة الوطنية:**

تختلف هياكل إدارات السياحة الوطنية وعلاقاتها مع الإدارات الحكومية الأخرى، لكن بشكل عام **هناك ثلاثة أشكال أساسية لها وهي:**

- سكرتارية الدولة للسياحة، وهي مكتب عالي المستوى مستقل أو داخل وزارة أو تابع مباشرة لمجلس الوزراء، وللمكتب تمثيل أو عضوية في المستويات التنفيذية العلوية للحكومة، مثال ذلك وزارة السياحة والآثار والحياة البرية في (أوغندا).
- وكالة أو دائرة حكومية داخل مديرية أو مكتب خاص ضمن وزارة مثل مكتب السياحة الموجود داخل وزارة النقل والمواصلات في (تايوان).
- شركة أو سلطة سياحية شبه رسمية، وهي تحوي غالباً ممثلين أعضاء من القطاع الخاص وتمول بالاشتراك بين القطاع العام والخاص، وتعمل باستقلالية أكثر من الحكومة مثل هيئة السياحة الكندية، وهذا هو اتجاه العديد من الدول حالياً وهناك شكل آخر هو نمط لجهاز حكومي لكنه ليس إدارة سياحية لكنه يقوم بدور مشابه، وهو جهاز تعاوني مركزي يتألف من ممثلين من عدة إدارات، وهو يعمل كمنتدى يضم الأنشطة المتعلقة بالسياحة(التجارة- الموارد البشرية- العلاقات الدولية).

المدافعون عن إدارة السياحة الوطنية كجهاز رسمي بشكل وزارة أو مكتب سياحة له ثلاث مزايا:

- **الأولى**: يسمح لصانعي السياحة أن يعملوا في ظل أوضاع السياحة الشاملة وهذا موضوع هام لأن سياسة الدولة غالباً لها تأثيرات عديدة مختلفة بعضها يمكن توقعه فمثلاً الحكومة يمكن أن تصدر قيوداً على استيراد لحم البقر لحماية ثروتها دون اعتبار أن مثل هذا القيد قد يعرض عمل آلاف عمال المطاعم التي تعتمد على لحوم البقر، والجهاز الرسمي المركزي هو الذي يدرك ويقرر المصلحة العامة أكثر من مصالح فئة أو نشاط.
- **الثانية**: الجهاز المركزي السياحي يستطيع من خلال الجهاز الحكومي وداخله تحقيق رفع مستوى السياحة كما يحاول الحصول على التمويل والدعم السياسي اللازم، كما يمكنه بحسب سلطاته وصفته أن يقدم الأطر لتواصل قطاع السياحة مع الأنشطة الحكومية، ومن جهة أخرى يمكن للجهاز أن يوضح أهمية السياحة للاقتصاد ككل وتوعية الجمهور بذلك.
- **الثالثة**: يجب أن يكون معلوماً بأن الحكومة فقط تستطيع التعاون والتنسيق مع الحكومات الأخرى وذلك من خلال التنسيق والاتصال وإبرام اتفاقية تعاون سياحي لدعم الأنشطة السياحية بين البلدان.

❖ إدارات السياحة الوطنية وموضوع تدخل القطاع العام في السياحة:

الخاصية العامة لجهاز السياحة الرسمي هي أنه يمثل الدولة ككل من خلال مهامه وأنشطته وبشكل خاص في مجال الترويج والتسويق، وتعتمد تلك الأجهزة على تمويلها بميزات خاصة من الدولة ، وبعض المحللين يرون في ذلك

الجهاز ضمانة لتحقيق المصلحة العامة للبلد في مجال السياحة . وفي مجال تحقيق التوازن بين دور القطاع العام والخاص في مجال السياحة نجد **مستويات متباينة** في مختلف دول العالم وأبرزها كمثال:

- **الدول المتقدمة:** كالولايات المتحدة والمملكة توصف بسيادة القطاع الخاص مع بعض الدعم من القطاع العام.
- **دول متقدمة:** كإيطاليا- اسبانيا- فرنسا- النمسا، توصف بسيطرة القطاع العام في مجال التخطيط والتنظيم.
- **دول متقدمة :**كاليابان والسويد، تدخل محدود من القطاع العام.
- **دول نامية :**مثل كوبا- غواتيمالا- المغرب. سيطرة للقطاع العام مع مساهمة بسيطة للقطاع الخاص.
- **دول نامية :**كالهند وكاراكوا، قيادة للقطاع العام وانضمام واقعي للقطاع الخاص وقد لوحظ بأن ضعف تدخل الدولة في الترويج والتسويق السياحي يمكن أن يؤدي إلى الخلل بين الطلب والبنية التحتية ومحدودية الموارد في المقصد.

- **حلول هيكلية للسياحة:**

١- يجب أن تستند السياحة إلى الإدماج السليم والفعال للاستدامة و(القوة) في السياسات العامة للسياحة إلى وضع تدابير محددة ونشر الأدوات التي تتناول:

أ- النطاق العام للسياحة وشكلها، بما في ذلك قضايا النطاق، والقدرات والتوزيع في الحيز والزمان وأنواعها للنواتج والسوق المستهدف.

ب- تشغيل المنشآت السياحية وتوفير الخدمات بما في ذلك قضايا مثل تحقيق الجودة والإدارة البيئية وتنمية الموارد البشرية وإدارة سلسلة العرض والتكامل مع الأنشطة الأخرى.

ت- تطوير مرافق السياحية وأنشطتها بما في ذلك قضايا الموقع والتصميم والبنية التحتية المرتبطة بذلك.

ث- سلوك السائحين بما في ذلك اختيار العطلات واختيار وساءل النقل والمرافق الأخرى والوعي بالحفاظ على البيئة وقضايا المجتمع المحلي في المقاصد التي يتم زيارتها.

٢- فيما يتعلق بالتنسيق مع القطاعات الأخرى، يمكن مؤازرة السياسات العامة التي تناول استدامة السياحة بربطها بشكل وثيق مع الاستراتيجيات الوطنية الأخرى الأعلى مستوى كتلك التي تتناول التنمية القومية ككل، أو الحد من الفقر أو الإدارة البيئية الشاملة. ففي البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، تهيمن استراتيجيات الحد من الفقر بصورة متزايدة على ما تتخذه الحكومة من تدابير بشأن تطوير القطاعات المختلفة، وكذلك على الأولويات التمويلية كوكالات المساعدة الإنمائية الدولية. وتبذل السياحة الآن محاولات جديدة لإدخال السياحة بصورة أكثر إيجابية كأداة في تلك الاستراتيجيات الخاصة بالحد من الفقر، وهناك أيضاً فرصة لمراعاة البعد البيئي للسياحة في تلك الجهود.

٣- غالباً ما تكون استجابة الحكومة لاستدامة وقوة السياحة على المستوى الإقليمي أو المحلي أقل منها على المستوى الوطني. ومن المعروف أن التخطيط المتكامل لتنمية السياحة، وربطه بالإدارة البيئية يمكن أنه يبلغ أقصى فعاليته داخل إطار مقاصد سياحية محلية محددة ومعروفة . وقد اتبعت الكثير من البلدان مفهوم تنظيمات إدارة المقاصد السياحية التي

تتخذ دور والريادة في السياحة والتي تنطوي على قيام السلطات المحلية بالعمل في شراكة مع أصحاب المصلحة المحليين الآخرين.

٤- ويمكن أن تزداد فعالية هذه السياسات العامة بإنشاء هياكل تسمح بالتنسيق بين جميع أصحاب المصلحة وإتباع توليفة متوازنة من الأدوات.

- **أدوات تنفيذ سياسات السياحة:**

١- أدوات القياس:

وهي تسمح بتحديد مستويات تأثير السياحة ومجارة التغير ومنها :

- **مؤشرات الرصد:** يمكن استخدام المؤشرات لتحديد الأهداف التي تتوخاها السياسات ولقياس النجاح في تحقيق تلك الأهداف. ويمكن أن تغطي هذه المؤشرات مستويات السياحة(مثل أعداد الزائرين وتوزعهم) والتأشيرات مثل(استخدام الطاقة والمياه) . وجهود الإدارة مثل(مستويات التمويل لمبادرات محددة)والنتائج مثل(النسبة المئوية للسائحين الذين يستخدمون وسائل النقل العام(. ويمكن تنفيذ الرصد بصورة رئيسية عن طريق قياسات حالة البيئة والمجتمع وعن طريق إجراء مسوح منتظمة للزائرين والمنشآت السياحية والمجتمعات المحلية. ولن تبقى بعض المقاصد مصونة بشكل جيد إلا إذا كانت المجتمعات المحلية تحصل على حصة عادلة من إنفاق السياح، وينبغي أن يتم رصد ذلك أيضاً.
- **تحديد حدود السياحة:** إن مفاهيم ونماذج قدرة الاستيعاب أو حدود التغير المقبول يمن أن تكون أدوات مفيدة جداً لتحديد السياسات الخاصة حجم وطبيعة وتوزيع السياحة في مقصد ما وفي ضمان القبول واسع النطاق لذلك.

٢- أدوات القياس والتحكم:

وهي تساعد الحكومات على ممارسة تحكم رسمي صارم في جوانب محددة من تطوير السياحة وتشغيلها كما يلي:

- التشريع والتنظيم وإصدار التراخيص . يتعين السيطرة على بعض الجوانب الأكثر أهمية بالنسبة لاستدامة السياحة كحقوق العاملين وأمان السائحين والنفايات الخطرة بواسطة التشريعات.ويمكن تطبيق تنظيمات إضافية على أنشطة معينة في مواقع محددة. ويمكن للقوانين المكرسة للسياحة أن تساعد في جانب الاهتمام بالنهوض بالقوة في هذا القطاع والعمل على تحقيقها ، ولكن مما لا يقل أهمية تحقيق التجانس والتواصل مع القوانين الأخرى التي تؤثر في السياحة كقوانين العمل والبيئة. ويمكن لعمليات إصدار التراخيص أن تساعد في تحديد المنشآت التي تمثل للتشريعات وأن تردع الآخرين.
- تخطيط استخدام الأراضي وإدارة التنمية. لهذه الأدوات المؤلفة أهميتها البالغة في النهوض باستدامة التنمية السياحية الجديدة. ويتعين أن يعكس التخطيط السياحي ما تم اتخاذه مؤخراً من الخطوات نحو التخطيط الأكثر تكاملاً والتخطيط التشاوري للأماكن والمجتمعات المحلية. إن عملية إدارة التنمية لضمان امتثالها للخطط يمكن أن تكون أكثر فعالية عن طريق استخدام أدوات محددة مثل إصدار توجيهات تخطيطية موجزة عن مواقع مخصوصة واشتراطات واضحة لتقييم التأثير البيئي.

٣- الأدوات الاقتصادية:

تشكل السلوك والتأثير من خلال الوسائل المالية وإرسال إشارات عن طريق السوق. وهي كما يلي:

- الضرائب والرسوم: يمكن أن تستخدم الضرائب والرسوم لتغيير سلوك السائحين والمنشآت ، مثلاً من خلال زيادة الأسعار ، وكذلك لزيادة الدخل المتحقق منهم لاستخدامه في عمليات الحفظ أو في المشروعات الاجتماعية.

ويمكن فرض الضرائب والرسوم على القطاع بصورة عامة كضريبة المبيت أو الدخول أو الخروج أو على سلع محددة كالوقود أو على المخرجات مثل التصريفات أو على استخدام المرافق كالدخول إلى المتنزهات الوطنية.

- الحواجز والاتفاقيات المالية : يمكن أن تعطي للمنشآت حواجز لاتباع الممارسات الأكثر سلامة وذلك بفرض شروط محددة على تقديم القروض والمنح، وعلى منح الامتيازات للتشغيل أو خلق شراكات بين القطاعين العام والخاص . ويمكن تقديم المساعدات المالية بصورة مباشرة لاستثمارات محددة أيضاً ، مثلاً أو للتكنولوجية الأنظف.

٤- الأدوات الطوعية:

توفير أطر أو عمليات تشجيع التقيد الطوعي من جانب أصحاب المصلحة بالنهج والممارسات المستدامة لقوة السياحة والتي تكون كما يلي:

- المبادئ التوجيهية ومدونات السلوك: يمكن لبيانات السلوك المقبول والسلوك غير المقبول أن توفر طريقة بسيطة وزهيدة التكاليف لتوجيه سلوك السائحين والمشروعات.
- إعداد التقارير والمراجعة: يمكن حفز الإجراءات الرامية إلى تحسين قوة السياحة عن طريق الالتزام من جانب المنشآت للقطاع الخاص ومن جانب الحكومات بالبلاغ المنتظم عما يفعلونه والنتائج التي تحقق. ويمكن المساعدة على ذلك بواسطة المراجعة المنتظمة. ويمكن للحكومات أن تشجع هذه العملية بتقديم الأسوة الحسنة والتوصية بجدول أعمال لإعداد التقارير والمراجعة داخل قطاع السياحة.
- عملية الاعتماد الطوعية: وتشمل التفتيش الموضوعي على المنشآت السياحية في ضوء معايير متفق عليها ، والاعتراف بتلك المنشآت التي أن تشمل المخططات على معايير استدامة بيئية واجتماعية إلى جانب معايير الجودة الأكثر تقليدية ويمكن أن تقوم الحكومات باستهلالها أو إدارتها أو بدعمها فحسب.
- المساهمات الطوعية: وتدور هذه حول تشجيع المنشآت السياحية والسائحين والزوار على العون والمشروعات الاجتماعية عن طريق هبات مالية طوعية أو مساعدة أخرى عينية.

٥- الأدوات الداعمة:

ويمكن أن تقوم الحكومات عن طريقها للحكومات بدعم المنشآت والسائحين لجعل عملياتهم وأنشطتهم أكثر قوة من خلال:

- توفير بنية تحتية وإدارتها: يمكن لمستوى وطبيعة الاستثمار الحكومي في البنية التحتية والخدمات الضرورية للسياحة أن يؤثر بشكل مباشر على قوة هذه القطاع . وهذا يشمل:
  - ١- توفير بنية تحتية للنقل مثل الطرق . وخدمات النقل العام.
  - ٢- توفير منافع عامة كالمياه ومعالجة النفايات.
  - ٣- توفير آمن وخدمات صورية.
- بناء القدرات: يمكن تغطية القضايا الخاصة بالاستدامة بصورة كاملة عن طريق تقديم التدريب في مجال السياحة والخدمات الاستشارية إلى المنشآت والمجتمعات المحلية .و يمكن للحكومات إما أن تؤدي هذه الخدمات مباشرة أو تقدم الدعم لها. ويمكن تعزيز ذلك عن طريق تشجيع المنشآت على العمل معاً داخل شبكات ومن خلال شتى التقنيات مثل نشر أدلة الممارسات الجيدة ومواقع شبكة الويب.
- التسويق والخدمات الإعلامية: تمثل هذه الأنشطة من الناحية التقليدية دوراً تقوم به الحكومات بالشراكة مع القطاع الخاص، ويمكن استخدامها مباشرة لتشجيع أشكال من السياحة أو منشآت محددة تكون أكثر قوة وكذلك تشجيع الزائرين والتيسير عليهم في القيام بالامتيازات المناسبة.

إن هذه الأدوات السابقة الذكر لا تستبعد بعضها البعض ويمكن أن تكون نتائجها أكثر نجاحاً في الغالب إذا تم تطبيق عدداً منها معاً.

المبحث الثامن عشر

التحديات البيئية ومستقبل السياحة

أَصْبَحتْ السياحة الصناعةَ الأكبرَ حول العالم من ناحية التوظيفِ وسهمِ الناتج المحلي الإجمالي العالميِ. وتَنْمو صناعة السياحة بسرعة بالإضافة إلى التَغْيير في بسرعة كبيرة.

فأكثر الناس يَهتمّونَ بإنفاق وقتِ الفراغ في الطبيعةِ، والسياحة البيئية أَصْبَحتْ إحدى التوجهات الأسرعِ للسياحةِ. هذا يَخْلقُ فرصاً في المناطقِ المتميّزةْ بالجاذبيةِ الطبيعيةِ وحياة بريَّةِ البيئة. وقَدْ يستفيدُ السكان المحليون بالمنافع الاقتصادية التي تحفزهم نحو الالتزام بالحمايةِ والنمو المستمر للبيئة (united nation:2001.5) .

١. التحديات البيئية:

يشكل التلوث إحدى المعوقات الأساسية لكثير من الصناعات والخدمات في العملية الإنتاجية ويمثل التلوث إحداث تغير في البيئة التي تحيط بالكائنات الحية بفعل الإنسان وأنشطته اليومية مما يؤدي إلي ظهور بعض الموارد التي لا تتلاءم مع المكان الذي يعيش فيه الكائن الحي ويؤدي إلي اختلاله

ويمكن تصنيف أنواع الملوثات على النحو الآتي: (www.feedo.net Arises Circumstance)

أ- تلوث الهواء مشكلة قائمة في مئات المدن وتلوث الهواء وجود المواد الضارة به مما يلحق الضرر بصحة الإنسان في المقام الأول ومن ثّم البيئة

التي يعيش فيها فالمعيشة في بومباي تعادل تدخين عشرة سكائر يوميا (صالح : ١٣،٢٠٠٢)

ب- التلوث البصري :هو تشويه لأي منظر تقع عليه عين الإنسان يحس عند النظر إليه بعدم ارتياح نفسي، ويمكننا وصفه أيضاً بأنه نوعٌ من أنواع انعدام التذوق الفني، أو اختفاء الصورة الجمالية لكل شيء يحيط بنا من أبنية ... إلى طرقات ... أو أرصفة..

ت- تلوث المياه :يشتمل تلوث المياه على أولاً تلوث المياه العذبة، ثانياً تلوث البيئة البحرية.

ث- التلوث السمعي :يرتبط التلوث السمعي أو الضوضاء ارتباطاً وثيقاً بالحضر وأكثر الأماكن تقدماً وخاصة الأماكن الصناعية للتوسع في استخدام الآلات ووسائل التكنولوجيا الحديثة.

ج- تلوث التربة :إن التربة التي تعتبر مصدراً للخير والثمار، من أكثر العناصر التي يسيء الإنسان استخدامها في هذه البيئة .فهو قاسٍ عليها لا يدرك مدى أهميتها فهي مصدر الغذاء الأساسي له ولعائلته، وينتج عن عدم الوعي والإدراك لهذه الحقيقة إهماله لها

٢. التنمية السياحية :

هنالك اهتمام كبير من قبل المهتمين بالسياحة بالمشاكل المتعلقة بالموارد الطبيعية ذات البعد السياحي لكونها ذات حساسية وسحرية بالنسبة للسائح (Picard&Robinson: ٢٠٠٦ .٣٨)

لتحقيق التنمية السياحية المستدامة سنورد بعض المبادئ والأنظمة التي لاقت نجاحاً في المواءمة بين رغبات ونشاطات السياح من جهة وحماية الموارد البيئية والاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى، وذلك بهدف تطبيقها وهي:

- وجود مراكز دخول في المواقع السياحية لتنظيم حركة السياح وتزويدهم بالمعلومات الضرورية.

- ضرورة توافر مراكز للزوار تقدم معلومات شاملة عن المواقع، وتعطي بعض الإرشادات الضرورية حول كيفية التعامل مع الموقع، ويفضل أن يعمل في هذه المراكز السكان المحليون الذين يدربون على إدارة الموقع والتعامل مع المعطيات الطبيعية.

- ضرورة وجود قوانين وأنظمة تضمن السيطرة على أعداد السياح الوافدين وتأمينهم بالخدمات والمعلومات وتوفير الأمن والحماية بدون إحداث أي أضرار بالبيئة.

- ضرورة وجود إدارة سليمة للموارد الطبيعية والبشرية في المنطقة، يمكنها أن تحافظ على هذه المكتنزات للأجيال القادمة من خلال عناصر بشرية مدربة.

- التوعية والتثقيف البيئي من خلال توعية السكان المحليين أولاً بأهمية البيئة والمحافظة عليها، فكثيراً ما نلاحظ أن السكان المحليين هم الذين يسعون إلى تخريب وتدمير بيئتهم لأسباب مادية، ولكن هؤلاء لا يعرفون أنهم يدمرون قوتهم ومستقبل أولادهم من خلال هذا التخريب، ولذلك يجب التركيز على التوعية والتثقيف البيئي للسكان المحليين وللعاملين في الموقع، مع الحرص على وجود اللوحات الإرشادية التي تؤكد أهمية ذلك.

تحديد القدرة الاستيعابية للمكان السياحي، بحيث يحدد أعداد السياح الوافدين للمنطقة السياحية بدون ازدحام واكتظاظ، حتى لا يؤثر ذلك على البيئة الطبيعية والاجتماعية من جهة وعلى السياح من جهة أخرى فيرون بيئة جاذبة توفر لهم الخدمات والأنشطة وهناك عدة مصطلحات للقدرة الاستيعابية، منها:

أ- الطاقة الاحتمالية المكانية والتي تعتمد على قدرة المكان في استيعاب الحد الأعلى من السياح حسب الخدمات المتوفرة في الموقع.

ب- الطاقة الاحتمالية البيئية: وهي تعتمد على الحد الأعلى من الزوار الذين يمكن استقبالهم بدون حدوث تأثيرات سلبية على البيئة والحياة الفطرية وعلى السكان المحليين.

ت- الطاقة الاحتمالية النباتية والحيوانية: وهي تعتمد على الحد الأعلى من السياح الذين يفترض وجودهم بدون التأثير على الحياة الفطرية، وهي تعتمد على جيولوجية المنطقة والحياة الفطرية وطبيعة الأنشطة السياحية.

ث- الطاقة الاحتمالية للسياحة البيئية: أي الحد الأعلى من السياح الذين يمكن استقبالهم في الموقع وتوفير كافة المتطلبات والخدمات لهم وبدون ازدحام، على أن لا يؤثر عددهم على الحياة الفطرية والبيئية والاجتماعية في الموقع. ولا يوجد رقم محدد طوال العام لأعداد السياح، وإنما يزداد وينقص حسب مواسم السنة من حيث موسم التزهير عند النباتات والتفقيس عند الطيور.

ج- دمج السكان المحليين وتوعيتهم وتثقيفهم بيئياً وسياحياً.

ح- توفير مشاريع مدرة للدخل للسكان المحليين، مثل الصناعات الحرفية التقليدية ومرافقة الدواب لنقل السياح وتشجيع الزراعة العضوية فضلا عن العمل كمرشدين سياحيين .

خ- تضافر كل الجهود لنجاح السياحة البيئية من خلال تعاون كل القطاعات ذات العلاقة بالسياحة، مثل القطاع الخاص والحكومي والمؤسسات الرسمية والهيئات غير الحكومية (NGOs) والسكان المحليين.

٣- التلوث البصري في الموقع السياحي:

هو تشويه لأي منظر تقع عليه عين السائح يحس عند النظر إليه بعدم ارتياح نفسي، ويمكننا وصفه أيضاً بأنه نوعٌ من أنواع انعدام التذوق الفني، أو اختفاء الصورة الجمالية لمنطقة الجذب السياحي وكل شئ يحيط به من أبنية و طرقات وأرصفة ومناظر طبيعية وسوف نقدم بعض الأمثلة علي هذا النوع من التلوث :

أ - سوء التخطيط العمراني لبعض الأبنية سواء من حيث التوزيع أومن شكل بنائها .

ب- ارتفاع أعمدة الإنارة في الشوارع وعدم تناسبها مع إنارة الشوارع .

ت- نوعية وشكل صناديق القمامة التي تبعث علي التشاؤم .

ث - اختلاف ألوان واجهات المباني والمرافق العامة .

٤ - التلوث البيئي الذي يواجه السياحة:

ما هو التلوث ؟ هو إحداث تغير في البيئة التي تحيط بالكائنات الحية بفعل الإنسان وأنشطته اليومية مما يؤدي إلي ظهور بعض الموارد التي لا تتلائم مع المكان الذي يعيش فيه الكائن الحي ويؤدي إلي اختلاله . والإنسان هو الذي يتحكم بشكل أساسي في جعل هذه الملوثات إما مورداً نافعاً أو تحويلها إلي موارد ضارةً ولنضرب مثلاً لذلك :

نجد أن الفضلات البيولوجية للحيوانات تشكل مورداً نافعاً إذا تم استخدامها مخصبات للتربة الزراعية، إما إذا تم التخلص منها في مصارف المياه ستؤدي إلى انتشار الأمراض والأوبئة .

والإنسان هو السبب الرئيسي والأساسي في إحداث عملية التلوث في البيئة وظهور جميع الملوثات بأنواعها المختلفة وسوف نمثلها على النحو التالي:

الإنسان = التوسع الصناعي - التقدم التكنولوجي - سوء استخدام الموارد - الانفجار السكاني

٥- آثار السياحة السلبية على البيئة:

قد يكون للآثار السلبية للسياحة على البيئة نوع من نقصان واحترام البيئة نتيجة لما تفرزه من نفايات واستهلاك موارد البقعة الجغرافية التي فيها منتجع سياحي ، وعند تدقيق النظر في إفرازات السياحة السلبية تتمثل فيما يلي **(Ewa Tyran)**:

-الزيادة المقررة في أعداد السياح، تمثل عبئاً علي مرافق الدول من وسائل النقل، الفنادق، كافة الخدمات من كهرباء ومياه ومواد غذائية .

- إحداث التلفيات ببعض الآثار لعدم وجود ضوابط أو تعامل السياح معها بشكل غير لائق.

- ممارسة السياح لبعض الرياضات البحرية أدى إلى الإضرار بالأحياء البحرية من الأسماك النادرة، والشعب المرجانية والذي يؤدي إلي نقص الحركة السياحية في المناطق التي لحق بها الضرر.

- زيادة تلوث مياه البحر وخاصة مياه البحر الأبيض المتوسط التي لم تعد صالحة للاستحمام نتيجة للتخلص من مياه المجاري فيها.

- ازدياد تلوث الغلاف الجوي.

ونجد انتشار القمامة والفضلات فوق القمم الجبلية حيث تمثل الجبال مناطق جذب سياحي من الدرجة الأولى فتمارس عليها الرياضة السياحية من تسلق ومشي.

فالسائح ليس وحده أيضاً هو المسئول عن كل هذه الكوارث وإتلاف المناطق الأثرية أو السياحية لكن الطبيعة والسكان الأصليين لهذه المناطق لهما دخل كبير في ذلك أيضا

٦ . المنظمات الدولية والمحافظة على البيئة:

إعتادت المنظمات الدولية ومنظمات الأعمال أن تتعامل مع البيئة على اعتبار أنها موارد اقتصادية مجانية ومستديمة وأدى هذا إلى تحول الكثير من الموارد الطبيعية كالهواء النقي والماء الصافي والمساحات الخضراء والسواحل الذهبية إلى موارد ملوثة ناضبة بفعل صعوبة إعادتها إلى الأصل النقي بهدف تحقيق أرباح مضاعفة وزيادة حصتها السوقية وقد يسبب ذلك إلحاق الأذى الكبير بمصادر البيئة الطبيعية للسياحة **(Neto:2003.124)** وهذا ما دفع الكثير من الجهود الدولية والإقليمية إلى دق ناقوس الخطر لاحتواء المخاطر الناتجة عن سوء استخدام الموارد الطبيعية وإزاء هذه النظرة ظهرت الحاجة إلى إعادة التوازن البيئي والحد من أثاره أفقياً وعمودياً وأسباب هذه الاختلالات البيئية تعود إلى ما يلي:- (نجم :٢٠٠٦ .٢٨٠ - ٢٨٤)

- تغليب الجوانب الفنية والاقتصادية على الجوانب الاجتماعية والأخلاقية والبيئية ونتج عنه سعي منظمات الأعمال إلى تحقيق المزيد من الإنتاج والتسويق والاستهلاك الواسع للموارد والتلوث الواسع النطاق للبيئة .
- إهمال التكلفة المتعلقة بسلامة البيئة عندما نقوم بتلويثها فالموارد الطبيعية الأكثر شيوعاً واستخداماً هي الماء والهواء ومناطق الجذب الطبيعي للمشاريع السياحية كانت تكاليف خارجية يتحملها المجتمع أو البيئة عموما باعتبار أن الموارد البيئة مجانية الكلفة ونتيجة للضغوط الكبيرة وتزايدها على الشركات من أجل الانتقال من مبدأ المجتمع يدفع إلى الملوث وبالتالي قد تنتقل هذه التكاليف إلى إمكانية المستهلك من خلال ارتفاع الأسعار.

تعاني منظمات الأعمال من الناحية الاقتصادية من قصور في العلاقة مع البيئة من خلال ما يلي: **(united nation report :1999.6)**

١. كون البيئة معطاء بلا حدود ولا تفرض أية قيود على النشاط الاقتصادي.

٢. ضعف تأثير الأضرار البيئية بشكل مباشر على عمليات السوق.

٣. عدم شمول الماء والهواء والأرض بالتسعير فإنها تبقى خارج الاقتصاد وغير منظورة من قبل المنظمات.

٤. سعي المنظمات الدولية لمبادلة رأس مال البيئة للدول النامية برأس المال النقدي بسبب الكلفة المنخفضة للوصول إلى الموارد الطبيعية واستخراجها منها .

٥. تركيز الشركات على احتساب التلف على انه هدر تحت تأثير حركة الجودة في حين لا تنظر إلى التلوث على انه عيب من عيوب الإنتاج وتقديم الخدمات بسبب ضعف إمكانية تحمل مسؤولياتها في المحافظة على البيئة.

٦. على الرغم من التقدم التكنولوجي الذي خطى به العالم في مختلف الاتجاهات ومساهمته في رفع المستوى المعاشي واكتشاف موارد جديدة إلا أنها ساهمت في استنفاذ الموارد الطبيعية غير المتجددة وزيادة حدة التلوث وتوسع ثقب الأوزون

وهذا يتطلب تدخل الجهود الدولية المحلية لتجاوز المخاطر التي تسببها النشاطات السياحية من خلال الخطط والبرامج للحكومة المركزية ومشاركة منظمات المجتمع المدني في تشخيص المشكلات ووضع الحلول المناسبة لها فضلاً عن سماع شكاوى المواطنين للحيلولة دون توسع المشاكل البيئية التي يمكن أن تحدق بسبب النشاطات السياحية .

المراجع باللغة العربية والأجنبية

المراجع باللغة العربية:

١- أ. مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة والأمن السياحي، دار رسلان، دمشق، ٢٠٠٩.

٢- أ. مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات السياحة، دار الرضا، دمشق، ٢٠٠٨.

٣- أ. مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة كأحد الخيارات الاستراتيجية في التنمية الاقتصادية ، دار الفرات – نينار، ٢٠٠٥.

٤- أ. مصطفى يوسف كافي، السياحة الدولية عصب الاقتصاد العالمي، دار الفرات – نينار، ٢٠٠٥.

٥- د. نور الدين هرمز، التخطيط السياحي والتنمية السياحية ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد ٣، ٢٠٠٦ .

٦- صلاح الدين خربوطلي، السياحة صناعة العصر، مكتبة دار الحازم، دمشق،٢٠٠٢.

٧- صلاح الدين خربوطلي، السياحة المستدامة، دار الرضا، دمشق،٢٠٠٤.

٨- د. خيري علي أوسو" دور التخطيط في صيانة الموارد الطبيعية السياحية كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك- العراق

٩- د. أحمد محمود مقابلة" صناعة السياحة" دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠٧.

١٠- إبراهيم ، محمد ، السياحة البيئية ، مؤتمر يوم البيئة العالمي ، مصر ، ٢٠٠٦ .

١١- أيغور أواياتشيف، (الإنسان والبيئة الطبيعية، الآلة، الإنسان)، دار مير للطباعة والنشر، ١٩٨٥.

١٢- د. محسن أحمد الخضيري، السياحة البيئية، مجموعة النيل المصرية، ٢٠٠٥.

١٣- د. صلاح الدين عبد الوهاب، تخطيط الموارد السياحية، القاهرة١٩٨٨.

١٤- عبد المنعم محمد الشيراوي، واقع وآفاق مستقبل السياحة في البحرين، بيروت : دار الكنوز الأردنية، ٢٠٠٢.

١٥- شمسين ، نديم ، مبادئ السياحة ، الجمعية الجغرافية السياحية ، دمشق ، ٢٠٠١ .

١٦- عبد الجبار ، التخطيط والتنمية السياحية ، الجزء الأول ، مكتب مروان الهندسي للطباعة ، بغداد ، ١٩٩٠ .

١٧- عبد العظيم ، حمدي ، السياحة ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

١٨- غنيم ، عثمان محمد وبنيتا نبيل سعد ، التخطيط السياحي ، ط١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ١٩٩٩ .

١٩- مزاهرة ، أيمن سليمان وعلي فالح الشوابكة ، البيئة والمجتمع ، عمان ، ٢٠٠٣ .

٢٠- هاجيت ، بيتر ، الجغرافية تركيبة جديدة ، ترجمة السيد غلاب ، مؤسسة شباب الجامعة ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

٢١- يونس ، فضل أحمد ، الجغرافية السياحية ، بيروت ، ١٩٩٣ .

٢٢- د. نجم العزاوي ، د. عبد الله حكمت النقار" إدارة البيئية" دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠٧.

٢٣- كامل جاسم المراياتي، مفهوم البيئة من منظور علم الاجتماع، مجموعة بحوث منشورة عن بيت الحكمة تحت عنوان العوامل والآثار الاجتماعية لتلوث البيئة، ٢٠٠١.

٢٤- آمنة محمد نصير، الإسلام وحماية البيئة، مجلة الإسلام اليوم، مجلة دورية تصدرها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيكو، العدد الثالث عشر، ١٩٩٥.

٢٥- رشيد الحمد وصابريني، البيئة ومشكلاتها، سلسلة ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت١٩٧٩.

٢٦- رغد منفي أحمد الدليمي، إدارة الجودة الشاملة للبيئة باستخدام المواصفة الدولية ISO14000 دراسة حالة في شركة مصافي الوسط، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.٢٠٠١.

٢٧- د. محيى محمد مسعد : التنظيم الدولي السياحي بين الفكر والواقع، مركز الإسكندرية للكتاب، الطبعة الأولى،٢٠٠٦.

٢٨- شروح، صلاح الدين، " السياحة علم ومن وثقافية " مجلة الجيل، بيروت المجلد ٢٠، العدد١١ ، تشرين الثاني.

٢٩- كولن مايكل هول، ترجمة محمد فريد حجاب، السياحة والسياسة ، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٣.

٣٠- د. طارق سليمان جواد ، أ. سالم حمد سالم" الأصالة التفاعلية بين السياحة والبيئة المستدامة" المؤتمر العلمي الدولي السنوي التاسع" جامعة الزيتونة ، الأردن.

٣١- د. حميد عبد النبي الطائي، الأسس العلمية في إدارة المنشآت الفندقية ، جامعة الزيتونة الأردنية ، دار زهران ٢٠٠٠.

٣٢- إبراهيم ،وفاء زكي دور السياحة في التنمية السياحية المكتبة الجامعية الحديثة – الإسكندرية –مصر- ٢٠٠٦.

٣٣- مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة :٢٠٠٥.

٣٤- نافور، هاشم بن محمد بن حسين - أحكام السياحة وأثارها دار ابن الجوزي – الدمام- السعودية- ١٤٢٤هـ

٣٥- السحيباني ،عبد الرحمن والهبر ،حبيب الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة - ٢٠٠٥

٣٦- الحوري، د مثنى طه العلاقات القانونية في صناعة الضيافة دار الوراق للطباعة والنشر والتوزيع –الطبعة الأولى- الأردن - ٢٠٠٤ .

٣٧- عشوش، محمد أيمن عبد اللطيف دراسات إدارية واقتصاديات المشروع ،جامعة القاهرة – كلية التجارة - ١٩٩٣.

٣٨- الهيتي، د.عبد الستار إبراهيم الاستهلاك وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي – دار الوراق للطباعة والنشر والتوزيع –الطبعة الأولى - الاردن - ٢٠٠٥

٣٩- الفضل ،مؤيد عبد الحسين والطائي ،يوسف حجيم إدارة الجودة الشاملة من المستهلك إلى المستهلك- دار الوراق للطباعة والنشر والتوزيع- ٢٠٠٤

٤٠- عمر، د.حسين إدارة المعرفة الاقتصادية – منشورات ذات السلاسل –الكويت- ١٩٨٩.

٤١- الدوري، زكريا مطلك الإدارة الإستراتيجية –مفاهيم وعمليات وحالات دراسية الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة- العراق- ٢٠٠٣.

٤٢- صالح ،نادية حمدي أكاديمية السادات –مركز تنمية الإدارة البيئية –مصر- ٢٠٠٢.

٤٣- خنفر . عايد راضي و خنفر مهند راضي " الاقتصاد كأداة لحماية البيئة .. دوره ومتطلبات نجاحه"

٤٤- النيش .نجاة (١٩٩٩) تكاليف التدهور البيئي وشحة الموارد الطبيعية ،بين النظرية والتطبيق ،المعهد العربي للتخطيط.الكويت.

٤٥- نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، **إدارة البيئة –نظم ومتطلبات وتطبيقات**، دار المسيرة، عمان، ٢٠٠٧.

٤٦- رعد حسن الصرن، **نظم الإدارة البيئية و الإيزو 14000** ، دار الرضا، دمشق، ٢٠٠١.

٤٧- محمد عبد الوهاب الغزاوي، **أنظمة إدارة الجودة والبيئة ISO 9000-ISO14000**، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٢٠.

٤٨- عبد الرحيم علاّم، "**مقدمة في نظم الإدارة البيئية**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٥٣.

٤٩- لمزيد من الاطلاع راجع الموقع الإلكتروني: consulté le20/12/2008 www.arabma.org/subject/26pdf

٥٠- نجوى عبد الصمد، "**دور نظام الإدارة البيئية في تحسين تنافسية منشآت الأعمال**"، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي الثاني حول الهندسة البيئية، أيام١٠-١٢أفريل٢٠٠٧جامعة عين شمس، القاهرة.

٥١- سامية جلال سعد، **الإدارة البيئية المتكاملة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٥٢٣٤.

٥٢- خالد السعيد قمر، "**المواصفات القياسية العالمية "الإيزو"**"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:
www. faculty.ksu.edu.sa/74658/Publications/ consulté le22/12/2008

٥٣- السياحة ضحية للتغيرات المناخية
الاثنين ١٤٢٨/١١/٥ هـ - الموافق١٢/١١/٢٠٠٧ م
ww.Aljazeera ,net. portal

٥٤- يوسف إبراهيم السّلوم، " **القيادة الإدارية في الإدارة البيئية**"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:
consulté www.unpan1.un.org/intradoc/group/puplic/documents/ .le20/12/2008

٥٥- التلوث البيئي
الشـركة العربيـة للنشـر الإلكترونـي   Arises -2001www.feedo.net- 2009 "
Circumstance

المراجع الأجنبية :

1 - Kozlowski , J ., & Hill , G ., Towards planning for Sustainable Development , A Guide for the Ultimate Environmental Threshold (UAT) , Method , A SHGATE Publications , Sydney , 1998 .

2- Valen L., Smith & Eadington W.,R., Tourism Alternative , Potential & Problems in the Development of Tourism , First ed., John & Sons Inc., University of Pennsylvania Press ,USA ,1992 .

3-Tinder.J,Remote Sensing and GIS Towards Sustainable Development. Htt://www.oicc.org/seminar/papers/51 Rinderformated.

4-EWA, Tyran TRENDS IN WORL TOURISM AS A CHANCE OF RUTAL TOURISM DEVELOPMENT

University in Krakow - Department of Agribusiness –poland-2007

5-Neto , Frederico A New Approach to Sustainable Tourism Development: Moving Beyond Environmental

Protection -Department of Economic and Social Affairs - United Nations – 2003

6-United nation report :TOURISM AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT THE GLOBAL IMPORTANCE OF TOURISM **.USA - ، New York**

المحتويات

يهدف هذا الكتاب إلى توضيح مفاهيم ومعايير السياحة المستدامة والسياحة الإيكولوجية وتأثرهما بمفهوم الاستدامة كونها تتعامل مباشرة مع صيانة وحماية المعطيات الطبيعية والخصائص البيئية. وتتناول الدراسة أبرز التحديات التي تواجهها برامج التنمية المستدامة في مواقع السياحة البيئية ، والتي تتمثل في الأخطار البيئية والاستحواذ والسيطرة على مواقع السياحة البيئية من قبل الشركات الاحتكارية والانعكاسات الاقتصادية السلبية على مصادر رزق المواطنين المحليين.

وتستعرض الدراسة أيضاً الإجراءات التي يجب العمل بها من أجل تحسين الاستدامة في السياحة البيئية مثل التنظيم والاعتماد وبرامج التوعية والتعلم.